جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف ـ

Université CHADLI BENDJEDIDJ EL TARF

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques Commerciales et sciences de Gestion

الرقم التسلسلي :..... السنة الجامعية : 2024 – 2025

قسم: علوم إقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – تحدّيات وآفاق

تخصص : إقتصاد نقدي و مالي

من إعداد الطالب:

– رماضني أحمد بهاء الدين

تحت إشراف:

الدكتورة شبلي دنيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال عرض وتحليل لمختلف مؤشرات الأمن الغذائي ومقومات القطاع الفلاحي، وأهم إسهاماته في إنعاش الإقتصاد هذا من جهة، والجهود المبذولة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من جهة أخرى.

لقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي ساهم بشكل كبير في تحسن مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر على مدى السنوات الأخيرة، وهذا مقارنة بالإمكانات والمقومات الهائلة التي يمتاز بها، لدى وجب إعطاء المزيد من الإهتمام بالقطاع الزراعي والتوجه إلى تطوير الشعب الفلاحية الإستراتيجية كشعبة الحبوب، الحليب واللحوم بهدف رفع الإنتاجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

الكلمات المفتاحية: قطاع زراعي؛ أمن غذائي؛ غذاء؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the role played by the agricultural sector in achieving food security, and thus achieving food security in Algeria. This is achieved by presenting and analyzing various food security indicators and components of the agricultural sector, highlighting its most important contributions to economic revitalization, on the one hand, and the efforts made to achieve food security in Algeria, on the other.

The study concluded that the agricultural sector has significantly contributed to the improvement of the food security index in Algeria over recent years, given its enormous potential and strengths. Therefore, more attention must be given to the agricultural sector and a focus on developing strategic agricultural sectors, such as cereals, milk, and meat, with the aim of increasing productivity and achieving self-sufficiency.

Keywords: Agricultural sector; Food security; Food; Alger

الإهـــداء

قال تعالى: وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين" (التوبة: 105)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله عدد ما كان وعدد ما يكون والحمد لله ما من به على من صبر وقوة، أرفع أكف الدعاء شكرا وامتنانا ف الله الحمد أولاً وآخرًا.

نحن أحلام الآباء التي يجب ألا تخيب

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر و الإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

أبي حفظه الله

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله داعمتي الأولى و الأبدية أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند و عوض **أمى الغالية حفظها الله**

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها

إلى قرة عيني **مشيرة و ندى**

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق ... للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين الأصحاب الشدائد و الأزمات ها أنا اليوم أكملت أول ثمرات النجاح التي لا طالما تمنيته بفضله سبحانه وتعالى الحمد الله على ما وهبتني وأن يجعلني مباركا و يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها فأنا لها رغما عنها أتيت بها فالحمد الله شكرا وحبا و امتنانا على البدء و الختام وأخر دعواهم أن...

"الحمد الله رب العالمين"

شـكـــــر وعـرفــان

إن الحمد لله وحده، نحمده ونشكره على إتمام هذا العمل، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أنه من العرفان بالجميل أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة " شبلي دنيا " على توجيهاتها ونصائحها القيمة التي أفادتني كثيرا في إثراء معرفتي العلمية، وتقديم توصياتها الرشيدة، نعم الأستاذة بارك الله فيها وجعلها في ميزان حسناتها.

ونتقدم بوافر التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة و الحكم عليها.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم برأيه وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود من أساتذة وأهل وأصدقاء.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	سلم الاحتياجات البشرية لماسلو	40
(2-2)	أبعاد الأمن الغذائي	43
(3-2)	طلب أصحاب الدخول المرتفعة و المنخفضة على الغذاء	54
(4-2)	مناخ الاستثمار و سياسات الاستثمار	58
(5-3)	خريطة توضح هطول الأمطار السنوي	72
(6-3)	خريطة توضح التبخر السنوي المحتمل	75
(7-3)	خريطة توضح التبخر السنوي المحتمل	76
(8-3)	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)	78
(9-3)	عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)	80
(10-3)	حجم اللحوم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)	81
(11-3)	مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)	86
(12-3)	نسبة اليد العاملة الزراعية (2019- 2022)	88
(13-3)	الفجوة الغذائية للجزائر خلال الفترة (2020-2023)	92
(14-3)	تكلفة نمط غذائي صحي في الجزائر مقارنة بالمنطقة العربية والعالم (2017-2022)	94
(15-3)	ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)	105

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	آثار تغري المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي	48
(2-3)	نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة (2019-2022)	71
(3-3)	توزيع استخدام الأراضي خلال الفترة بين (2019-2022)	74
(4-3)	عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال(2019-2022)	82
(5-3)	مخصصات ونسب القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)	83
(6-3)	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر(2019-2022)	87
(7-3)	نسبة الواردات والصادرات الزراعية (2019-2022)	89
(8-3)	ترتيب الأمن الغذائي للجزائر عالميا (2020-2022)	90
(9-3)	الأشخاص العاجزين عن تحمل تكلفة نمط غذائي صحي في الجزائر (2017-2022)	95
(10-3)	مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والعالم خلال الفترة (2021-2023)	96
(11-3)	إنتشار نقص التغذية في الجزائر والمنطقة العربية والعالم	97
(12-3)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)	102
(13-3)	برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004-2008)	104

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
01	FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الزراعة والغذاء
02	WB	World Bank	البنك الدولي
03	WHO	World Health Organization	منظمة الصحة الدولية
04	AOAD	Arab Orgnization for Agricultural development.	المنظمة العربية لتطوير الزراعة
05	SAT	Superficie Agricole Totale	المساحة الزراعية الاجمالية
06	SUA	Superficie Utilisée pour l'agriculture	المساحة المخصصة للزراعة

فهـرس المحتويات

المحـتـــــــوى	الصفحة
الملخص	أ
إهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة الأشكال	د
قائمة الجداول	هـ
قائمة المختصرات	و
فهرس المحتويات	ز
مقدمة	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي	**(9 – 33)**
تمهيد	9
المبحث الأول : أساسيات حول القطاع الزراعي	(10 – 20)
المطلب الأول : مفهوم و أهمية القطاع الزراعي	10
المطلب الثاني: أنواع و خصائص القطاع الزراعي	12
المطلب الثالث: سياسات وأهداف القطاع الزراعي	15
المبحث الثاني: نظم القطاع الزراعي، المتطلبات ومشاكله	(20 – 25)
المطلب الأول: النظم الزراعية	20
المطلب الثاني: متطلبات القطاع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه	21
المطلب الثالث: مقومات و مشاكل القطاع الزراعي	23
المبحث الثالث: إستراتيجيات القطاع الزراعي	(25 – 32)
المطلب الأول: ماهية الدعم الزراعي وأساليبه والأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي له	25
المطلب الثاني: تعريف التمويل الزراعي ومصادره	28
المطلب الثالث: مخاطر التمويل الزراعي و شروط نجامه	30
خلاصة الفصل	33

الفصل الثاني: دراسة نظرية للأمن الغذائي	**(67 – 35)**
تمهيد	35
المبحث الأول: السياق ألمفاهيمي للأمن الغذائي	(45 – 36)
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به	36
المطلب الثاني : مرتكزات و مستويات الأمن الغذائي	40
المطلب الثالث: أنواع الأمن الغذائي وأبعاده	42
المبحث الثاني : أوضاع الأمن الغذائي	(60 – 46)
المطلب الأول : مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه	46
المطلب الثاني : محددات الطلب على الغذاء و مؤشرات قياس الأمن الغذائي	50
المطلب الثالث : سياسات الأمن الغذائي	56
المبحث الثالث: إشكالية الأمن الغذائي	(66 – 61)
المطلب الأول: مفهوم مشكلة الأمن الغذائي وأسبابها	61
المطلب الثاني: قياس انعدام الأمن الغذائي ومخاطره	62
المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي تواجه مسار تحقيق الأمن الغذائي	64
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي في الجزائر و دوره في تحقيق الأمن الغذائي	**(118 – 69)**
تمهيد	69
المبحث الأول: تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر	(89 – 70)
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية و المالية	70
المطلب الثاني: نمو القطاع الزراعي في الجزائر	84
المطلب الثالث: مكانة القطاع الزراعي في الإقتصاد الجزائري	85
المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر وإستراتيجيات السياسة الزراعية لتحقيقه	(110 – 90)
المطلب الأول: لمحة عامة عن واقع الأمن في الجزائر	90
المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر	98

المطلب الثالث: الإستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	100
المبحث الثالث: الصعوبات التي تعيق القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي	(110 – 117)
المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر	110
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي	114
المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للقطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر	116
خلاصة الفصل	118
خاتمة	120
قائمة المراجع	124

مـقـدمـة

المقدمة:

في ظل التحديات العالمية المتزايدة، أصبح موضوع الأمن الغذائي من أبرز القضايا الإستراتيجية التي تتصدر إهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية، لما يحمله من أبعاد اقتصادية، إجتماعية، سياسية وبيئية تؤثر بشكل مباشر على إستقرار الدول ورفاهية شعوبها. ولم يعد هذا المفهوم يقتصر على توفير الغذاء فحسب، بل أصبح مرادفًا للسيادة الوطنية والإستقلال الإقتصادي، خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الإستيراد لتلبية إحتياجاتها الغذائية.

ويحتل القطاع الزراعي مكانة محورية في معادلة تحقيق الأمن الغذائي، بإعتباره من أهم القطاعات المنتجة والداعمة للتنمية المستدامة. وتبرز هذه الأهمية بوضوح في الدول العربية، ومنها الجزائر، حيث يمثل تطوير الزراعة خيارًا إستراتيجيًا لتقليص التبعية الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى دوره في خلق فرص العمل وتنشيط المناطق الريفية.

ورغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق نهضة زراعية شاملة، إلا أن السياسات الزراعية المتبعة منذ الإستقلال لم ترتق بعد إلى مستوى الطموحات، إذ أسفرت عن نتائج محدودة وعمّقت الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المتزايد على الغذاء. وتعاني البلاد من إختلالات هيكلية في منظومة الإنتاج والتوزيع، ما جعلها تعتمد بشكل كبير على الواردات، خصوصًا في السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب، الحليب، الزيوت والسكر.

وقد ساهمت الأزمات السياسية والأمنية، لا سيما خلال عقد التسعينات، في تعميق هذه الأزمة من خلال نزوح سكان الأرياف وتراجع النشاط الزراعي، ما إنعكس سلبًا على قدرة القطاع على أداء دوره التنموي والاقتصادي. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في السياسات الزراعية، ووضع إستراتيجية وطنية شاملة تنهض بالقطاع وتحقق الأمن الغذائي في أبعاده المتعددة.

1. الإشكالية :

تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قطاعها الزراعي، بالنظر إلى كونه أحد الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني، والوسيلة الأنجع لتقليص التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الأمن الغذائي. فقد أصبح هذا الأخير يشكّل أولوية إستراتيجية على مستوى جميع دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، لما له من دور محوري في ضمان الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية. ويُعد تعزيز الإنتاج الزراعي خطوة حاسمة نحو سد الفجوة الغذائية وتقليل الإعتماد على الواردات، مما يُمكّن الدولة من تلبية إحتياجات مواطنيها بشكل أكثر إستقلالية وإستدامة.

وإنطلاقًا من هذا السياق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يُسهم القطاع الزراعي في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسهم في توجيه البحث، وهي:

- ما هو دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ؟
- ما هي أهم السياسات والإستراتيجيات الزراعية المعتمدة من طرف الجزائر لتعزيز الأمن الغذائي؟
- هل تتوفر الجزائر على المقومات الطبيعية والبشرية التي تؤهلها لتحقيق أمن غذائي ؟
- ماهي أهم التحديات التي تعيق القطاع الزراعي في الجزائر؟

2. الفرضيات :

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات:

- يعد القطاع الزراعي عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي وضمان استمراريته.
- تعتمد الجزائر على دعم الإنتاج المحلي، إستصلاح الأراضي، ترشيد المياه، وتشجيع الإستثمار لتحقيق الأمن الغذائي.
- تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية وطاقات كبيرة غير مستغلة من الموارد الزراعية والموارد البشرية التي تسمح لها بتحقيق الأمن الغذائي.
- يُواجه القطاع الزراعي في الجزائر جملة من التحديات أهمها ندرة المياه.

3. أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي في حل مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر، بإعتبارها جزءًا من الأمن القومي، حيث يعاني القطاع الزراعي من تحديات متعددة طبيعية وبشرية واقتصادية، مما يستدعي تشخيصها ومعالجتها.

يُعد هذا القطاع حجر الزاوية لتحقيق الأمن الغذائي، سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني، وبالتالي فإن دراسة هذه المسائل تساعد في تقديم حلول عملية لتحسين الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الخارج.

4. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي، أبعاده و مؤشراته؛

- تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر من حيث الإمكانيات والموارد المتاحة؛
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر؛
- الإطلاع على الأليات والإستراتيجيات الفعالة لتعزيز دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

5. أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب أدت لإختيار هذا الموضوع منها:

ميولنا ورغبتنا لتناول هذا الموضوع، خاصة في هذه الفترة حيث تعاني الجزائر من إنخفاض حاد في عائداتها النفطية، الأمر الذي أوجب عليها البحث عن بدائل أخرى لتغطية إحتياجات سكانها الغذائية من جهة، وكمصدر لتغطية نفقاتها من جهة أخرى.

6. منهج الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري للدراسة والمتعلق بدراسة موضوع القطاع الزراعي والأمن الغذائي، كما تمّ الاعتماد على منهج دراسة حالة وذلك بالاسقاط على الجزائر.

7. حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على موضوع الأمن الغذائي و القطاع الزراعي لا غير.
- الحدود الزمنية: تناولت الدراسة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023.
- الحدود المكانية: تم إسقاط الدراسة على الجزائر من خلال دراسة دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

8. الدراسات السابقة :

دراسة (همیسي أمینة، خنفر مانع) بعنوان:" واقع الانتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، (2023).

هدف هذا البحث إلى رصد وتحليل واقع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومستوى تأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر ومدى فعاليتها في تقليص الفجوة الغذائية. أظهرت الدراسة أنه بفضل الجهود المبذولة والمسخرة تم تحقيق إنتاج الزراعي إجمالي بقيمة 29 مليار دولار سنة 2019 وتقدم الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي إلى مستوى58.9 نقطة من أصل 100، لتحتل المرتبة 68 من ضمن 113 دولة شملها المسح عالميا لسنة 2021. بالرغم من ذلك، إلا أن القطاع الزراعي في بلادنا لازال يعتمد على الواردات الغذائية لاستيفاء الطلب المحلي في بعض المواد، الأمر الذي يستدعي مجهودات أكبر في ضل إستراتيجية زراعية أشمل.

دراسة (كنية عبد الحفيظ) بعنوان:" سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 03، (2021).

تم التوصل من خلال هذه دراسة محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات المحققة الأمن الغذائي الى إنه هناك فجوة غذائية في حالة إرتفاع أسعار النفط فما بالك بالإنخفاض، ومن هنا فمن الضروري والحتمي ترقية القطاع الزراعي والإهتمام بالبحث العلمي وتوفير البنى التحتية واليد العاملة الماهرة والإستفادة من التجارب الناجحة...الخ، ويبقى عامل الإرادة السياسية والشعور بالمخاطر المحدقة بالفرد العربي ومحاولة تجاوزها أهم عنصر لتحقيق الأمن الغذائي.

دراسة (بركان زهية، كتمير حورية، بركان أمينة) بعنوان: الإستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد41، العدد14، جامعة البليدة2، (2019).

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على حجم الإستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع، ثم تحليل بعض مؤشرات الأمن الغذائي لمعرفة مدى فعالية هذه الإستثمارات، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم زيادة حجم وعدد المشاريع إلا أن هذا غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي.

دراسة (بن شاعة محمد، عشيط علاء الدين) بعنوان: أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر (1980-2015)، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 09، المدية، (2018).

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر بشكل مستمر رغم تحسن الإنتاج الزراعي، إلى جانب وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفجوة الغذائية ومتغيرات الإنتاج الزراعي في الجزائر.

دراسة (بن عمر خالد، ورزامة جيلالي): واقع القطاع الفالحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 04، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، (2018).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الإلمام بالموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة والسياسات الفلاحية المتبعة والتطورات الحاصلة على الإنتاج الفلاحي، كما هدفت هذه الدراسة أيضا إلى معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، وقد توصلت هذه الدراسة أنه على الرغم من توافر مقومات النشاط الفلاحي في الجزائر وتعاقب البرامج الإصلاحية التي تهدف إلى تفعيل القطاع الفلاحي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يتبع النمط التقليدي في كيفية استخدام الموارد المتوفرة وتجسيد العملية الإنتاجية، ولم يحقق بعد الزيادة المستهدفة من الإنتاج الفلاحي لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء مما أجبر الجزائر على استيراد معظم السلع الغذائية من الخارج وأوقعها في تبعية غذائية خارجية.

9. تقسيم الدراسة:

بهدف الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي

قسم إلى ثلاثة مباحث: حيث تضمّن المبحث الأول أساسيات حول القطاع الزراعي ومختلف الجوانب المتعلقة به من مفهوم ، أهمية، أنواع، خصائص، سياسات وأهداف، أما المبحث الثاني تم فيه عرض النظم الزراعية التي يطبقها القطاع الزراعي إلى جانب العديد من المتطلبات والعوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، وأهم مقاوماته، ومشاكله التي تحد من النهوض بهذا القطاع، أما المبحث الثالث فتضمن مختلف الإستراتيجيات التي تساهم في دعم القطاع الزراعي وتطويره.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للأمن الغذائي

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للأمن الغذائي حيث تناول في المبحث الأول السياق المفاهيمي للأمن الغذائي ومختلف الجوانبه من مرتكزات، مستويات، أنواع وأبعاده، وفي المبحث الثاني تم عرض أوضاع الأمن الغذائي من مقومات، العوامل المؤثرة فيه، محددات الطلب على الغذاء، مؤشرات قياسه و سياساته، أما المبحث الثالث فقد كان حول إشكالية الأمن الغذائي من مفهوم مشكلة وأسبابها، قياس انعدامه، مخاطره، العراقيل والتحديات التي تجاب مسار تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول حول تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية في القطاع الزراعي و جهود الدولة للنهوض به ومكانته في الإقتصاد الجزائري، وتناول المبحث الثاني الأمن الغذائي في الجزائر وإستراتيجيات السياسة الزراعية لتحقيقه، وفي الأخير المبحث الثالث فقد كان حول الصعوبات التي تعيق القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات إضافة إلى رؤية مستقبلية للقطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين و إنتاج الغذاء في كل المجتمعات، وعليه فان المحافظة على قطاع الزراعة وعلى الموارد الأساسية لمكوناته يعتبر أمرا ضروريا، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع والخصائص التي يمتاز بها إلا انه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع وتأتي في مقدمتها العوامل الطبيعية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أساسيات حول القطاع الزراعي.
- المبحث الثاني: نظم القطاع الزراعي، المتطلبات ومشاكله.
- المبحث الثالث: استراتيجيات القطاع الزراعي.

المبحث الأول : أساسيات حول القطاع الزراعي

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا ومهما في صيرورة التنمية ، حيث أصبح التطور الاقتصادي اليومي مرهونا بتطور الزراعة حيث تساهم هذه الأخيرة في خلق مناصب شغل في القطاعات الأخرى التي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي فضلا عن مكانته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي، المجتمعات التقليدية والحديثة .

المطلب الأول : مفهوم و أهمية القطاع الزراعي

لقد وجدت الزراعة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض ومن الحقائق الواضحة أن الزراعة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب الرزق.

1_ مفهوم القطاع الزراعي

1_1_ المفهوم الضيق للقطاع الزراعي :

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين AGRI أي الحقل أو التربة و كلمة CULTURE أي العناية أو الرعاية، وبذلك تكون كلمة الزراعة AGRICULTURE تعني العناية بالحقل أو العناية بالأرض تتضمن جميع الفعليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية[1].

1_1_2_ المفهوم الواسع للقطاع الزراعي :

إن المفهوم الواسع للزراعة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط بل تعداها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتحديد نشاط المزارع.

أ) التعريف الأول:

الزراعة هي : " علم و فن فلاحة التربة، وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الإنتاجية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة "[2] .

ب) التعريف الثاني:

الزراعة هي : " كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية "[3].

[1]– جواد سعد العارف، (2010): التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، ص 43.

[2]– جواد سعد العارف، (2010): الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، ص 83.

[3]– جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ت) التعريف الثالث :

الزراعة : " تعرف على أنها علما حديثا نسبيا لأنه كان ينظر إليها على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ، ثم تركها تنمو تحت تأثير الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها "[1].

رغم تعدد هذه التعاريف التي تناولت القطاع الزراعي إلا أنها لا تختلف في كون الزراعة هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، الألبان وسلع أخرى عن طريق التربة النظامية للنبات والحيوان.

1_2_ أهمية القطاع الزراعي

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم و ذلك بشقيه النباتي والحيواني، من خلال مساهمته في مايلي [2]:

أ. توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات و الفاكهة، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها و الألبان و مشتقاتها.

ب. توفير الموارد المائية:

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الافراد العاملين في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني...الخ، أو أولئك الذي يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الزراعية مثلا، مما يعني ان القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء.

ت. توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام، و التي يمكن ان تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي الى دعم و تطوير هذا القطاع و بالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها، مما ساهم في نشأة و تطور قطاع استخلاص و تعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي و يوفر كذلك المواد التي ساهمت في انشاء العديد من الصناعات المعتمدة على انتاج القطن الزراعي.

ث. استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يصعب ان توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا

[1]– بوطكوط نهى، (2017): دور الإستشراف في عملية إتخاد القرار في القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية فرع التحليل و الإستشراف الإقتصادي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، ص 183.

[2]– عنبر إبراهيم شلال، (2012): التسويق الزراعي، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى ، ص ص 280، 281.

يستهلكها الانسان و تنتج له اللحوم و الألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء
الذي تستهلكه الحيوانات و يستهلكه الانسان.

إضافة الى أهمية أخرى للقطاع الزراعي و المتمثلة في[1] :

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الرئيس ي لاستيعاب القوى العاملة في الكثير من الدول، حيث يمثل العاملون فيه مايزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، و هكذا فانه يمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة و خاصة في المناطق و الدول المزدحمة بالسكان.

ج. توفير النقد الأجنبي:

يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي ففي حالة ما اذا كانت الصادرات الزراعية تزيد عن الواردات الزراعية يكون هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي، يمكن ان يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، فقد أدى الاهتمام المتزايد بالصناعة على حساب الزراعة الى وجود كثير من الاختلالات التي ترتب عليها انخفاض الإنتاج الغذائي و زيادة الواردات من هذه السلع، و كذلك تدهور أحوال الزراعة و القطاع الزراعي.

المطلب الثاني :أنواع و خصائص القطاع الزراعي

يتطرق هذا المطلب سيتم التطرق إلى أنواع النشاط الزراعي وما يتميز به هذا الأخير عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2_1_ أنواع القطاع الزراعي

تحتل الزراعة مكانة عظيمة في تحسين مستويات المعيشة ومتطلبات الغذاء، وهي بذلك تنقسم إلى عدة أنواع وأهم هذه الأنواع هي:

2_1_1. الزراعة البدائية المتنقلة :

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها، إلا أنه لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها[2].

2_1_2. الزراعة المتنوعة

نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي، نباتي وحيواني)، ومن حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني)، ومن فوائد هذه الزراعة نجد [3]:

---

[1]– أحمد رمضان نعم الله، (1995): إيمان محمد محب زكي، مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص3 .

[2]– عبد الوهاب مطر الداهري، (1929): الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ص 41.

[3]– زهير عمراوي، (2014): تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص 54 .

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية؛
- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته؛
- ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طوال فترة السنة؛
- التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

2_1_3. الزراعة الواسعة :

تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية، لكنها لا تستغل على الوجه الأكمل يسبب قلة السكان، فإذا توفرت الآلات والخبرات وسهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك، فتزرع تلك الأراضي الواسعة، حيث أن الآلات تعوض عن قلة الأيادي العاملة، غير أن الإنتاجية الهكتار أقل منه في المناطق الزراعية الكثيفة [1].

2_1_4. الزراعة الكثيفة :

عندما ازداد ميل الإنسان إلى الاستقرار و اتسعت ثقافته الزراعية و تناقصت الأراضي الجديدة أخذ الزارع في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، وأخذ يستعمل المخصبات و ابتكر الدورة الزراعية و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين، وبدأت الدورة الزراعية الثنائية و الثلاثية، إذ تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان.

2_1_5. الزراعة المتخصصة :

هي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي و المطاط و البن و القطن و غيرها، وهذه المزارع تتخصص بإنتاج محصول واحد أو أكثر و تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السوي من إنتاج محصول واحد. إن إنتاج هذه المزارع مخصص للتصدير و لا يستهلك منه محليا .

2_1_6. المزارع المختلطة:

وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية و منتوجات حيوانية، و تجمع بينهما خطة مزرعية واحد، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية و المنتجات الحيوانية، إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا، وهو مائل المزارع المتنوعة، غير أنه يتميز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة[2].

2_2_ خصائص الإقتصاد الزراعي

تتميز الفلاحة بجملة من المميزات، ومن أهمها ما يلي:

[1]– بن الحبيب طه، (2012): أثر الساسات الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، ص10.

[2]– جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكرة، ص56.

2_2_1. ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة:

تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها[1].

2_2_2. طول دورة الناتج الفلاحي:

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، و النخلة بعد ثماني سنين، أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم.

2_2_3. صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر، حيث أن المنتجات الفلاحية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخرات و عمليات انتاجية واحدة و يصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك[2].

2_2_4. ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية:

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن اللإعتماد عليها لأنها عرضة عرضة للتقلبات الفجائية وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لاسلطان له عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج

[1]–عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكرة، ص 47.

[2]– زهير عماري، مرجع سبق ذكرة، ص 53 .

وغيرها من الآفات الفلاحية) تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي[1] .

2_2_5. الموسمية:

بسبب خضوعه لعوامل المناخ فانه يتعذر إنتاج المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل منتظم ومستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الفلاحية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها، مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضها خارج هذه الفترة، وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقرار الأسعار لكنه ينشا عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف[2] .

2_2_6. ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية:

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الفلاحية وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الفلاحي، مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي[3].

2_2_7. ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية :

تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جد[4].

المطلب الثالث :سياسات وأهداف القطاع الزراعي

تعتبر سياسات القطاع الزراعي مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة اتجاه هذا القطاع، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة.

3_ 1_ سياسات القطاع الزراعي

تتحمل السياسات الزراعية فيما يلي:

[1] – عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

[2]– عاكف الزغبي، (2006): مبادئ التسويق السياحي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الاردن، ص24.

[3]– عنبر ابراهيم شلال، مرجع سبق ذكره ، ص286 .

[4] – فوزية غربي، (2010): الزراعة العربية تحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، لبنان، ص6 .

3_1_1. سياسة البحث والارشاد الزراعي :

تعتبر البحوث الزراعية والارشاد الزراعي من أهم دعائم الإنتاج الزراعي، ويعد توفرها شرطا أساسيا للتنمية الزراعية، ويعتمد تطور القطاع الزراعي في أي بلد على مدى التطور في مجال هذه البحوث النظرية منها والتطبيقية، وعلى قدرات أجهزة الإرشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث الى المستوى العلمي[1].

أ. سياسة البحث الزراعي :

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فأجرى الباحثون الزراعيون خلال سنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيرات جوهرية في المجال الزراعي، غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال رغم تطورها إلا أنها لم تتجاوز 1% من الاستهلاك الوطني للأبحاث الزراعية اذ أنهم لا يستطيعون منع المزارعين الذين لم يشتركوا في تحويل الأبحاث من استعمال المعلومات الحديثة.

ب. الإرشاد الزراعي:

وهو حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، وتتولى مؤسسات الإرشاد الزراعي بتدريب المزارعين والتعرف الى المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها، ويمكن اعتبار الإرشاد الزراعي المكتف مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية.

3_1_2. سياسة استصلاح الأراضي:

ولقد طبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية واخرى كإسبانيا وإيطاليا...إلخ وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في[2]:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض؛
- توزيع اراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون؛
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي ، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة و الصناعة على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة.

---

[1]– منى رحمة، (2000): السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرون، ص ص 179_ 183.

[2]– وردة مرسى، (2020): دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح و الحليب نموذجيا) خلال الفترة 2000–2016 دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 4 .

ورغم النتائج الايجابية التي حققت جراء هذه الإصلاحات فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة ، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

3_1_3. السياسة الهيكلية الزراعية:

يقصد بالسياسات الهيكلية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، قصد التأثير على الجانب لهيكي للقطاع، وتهدف إلى التأثير في حجم وطبيعة المشاريع المنجزة، قصد إحداث تغييرات جذرية في قطاع الزراعة، وعادة ما تكون هذه التغييرات مصاحبة لعملية التحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة حديثة وعصرية، أو كنتيجة للتغيير الفني في العلاقة " مدخلات مخرجات أو اقتراح نظاما زراعيا جديدا غير الذي كان سائدا من قبل. ومن أهم مجالات تطبيق السياسة الهيكلية، تلك المتعلقة بالملكية العقارية لحقوق الامتيار والحيازة بالنسبة للجزائر أو تسيير الموارد المائية، أو نسبة العمالة في الزراعة إلى إجمالي السكان. بالإضافة إلى الاهتمامات البيئية، أين تعمل السياسة على تفادي الأضرار التي تتحملها البيئة، نتيجة للتنمية غير المدروسة، وتدهور مواردها المختلفة [1].

3_1_4. سياسة التسويق الزراعي :

السياسة التسويقية هي تلك الأدوات التي تمكن المنظمة من التوصل إلى الأهداف الموضوعة في الأجل الطويل ، وتتبنى سياسة التسويقية على مجموعة من النقاط الحاكمة التي تبدأ بتحديد السوق المرتقب وتحديد شرائح السوق التي سوف تتعامل معها، وكذا تحديد المركز السوقي المطلوب أن تحتله المنظمة، وبالتالي يمكن تحديد ملامح المنافع التي والتسويق الزراعي يؤدي إلى تكوين منافع اقتصادية للسلع الزراعية لإيصالها من يتم التركيز للوصول للعملاء المرتقبين المنتج إلى المستهلك وتأخذ شكلين رئيسين هما [2] :

أ. **المنفعة الأولى:** المستمدة من نقل المنتجات من مكان انتاجها إلى المستهلك فتحقق فائدة تعود لطرفي المعادلة (المنتج والمستهلك) ، فقد يستفيد المنتج من تصريف منتجاته ويستفيد المستهلك من تناول هذه المنتجات دون عناء والحاجة إلى البحث عنها في مناطق إنتاجها.

ب. **المنفعة الثانية:** تحققها العمليات التسويقية من خلال عملية خزن السلع الفائضة في مواسم الإنتاج الوفير لغرض الإستفادة منها في مواسم الندرة.

لذا فإن مفهوم التسويق الزراعي يتسع ليضمن جميع التصرفات التي تؤدي إلى إتاحة السلع الزراعية للمستهلك في المكان والزمان المناسبين وبالشكل المرغوب وبالسعر الذي يمكن للمستهلك من الحصول

[1]– بوطكوط نهى، مرجع سبق ذكره، ص 199 .

[2]– بلورغي نادية، (2023): دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزئر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001–2019)، أطروحة دكتوا ره، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 98.

على هذه السلع ويساعد على استمرار انتاجها وتدفقها من المنتج إلى المستهلك ، لذا فمن الضروري وجود تنسيق فيما بين العمليات الإنتاجية والتسويقية بحيث يثمر هذا التنسيق عن تعاون بينهما لغرض اشباع رغبات المستهلك بإمداده بالسلع الزراعية التي يرغبها عندما يحتاج إليها وبالشكل الذي يريده منها بأقل تكلفة ممكنة .

ويمكن أن ترتبط السياسة التسويقية بسياسة تخزين المنتجات الفلاحية، وتختلف هذه السياسة من دولة لأخرى بإختلاف حجم الإستراد من المواد الغذائية الفلاحية، وبإختلاف اهداف التخزين، والهدف الاساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى عنصرين أساسيين هما : تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج، وتكوين مخزون استراتيجي لإستخدامه وقت الأزمات .

حيث هناك نوعان من المخزون الغذائي هما :

أ. **المخزون العامل:** وهو المخزون الضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة لأخرى حسب احتياجات

ب. **المخزون الإستراتيجي:** وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب وحصار الإقليم، ويتوقف حجم المخزون الاستراتيجي على أهداف الدولة المستندة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.

3_1_5. السياسة السعرية الزراعية :

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم جزء في السياسة الزراعية، وهي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، و" يقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي الى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع "، وعليه فإن السياسة السعرية تؤدي دورا مهما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم هجرة الموارد (مادية وبشرية) داخل وخارج القطاع الزراعي، كما أن نجاح السياسة السعرية لزراعية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وتختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة لأخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي إلى الأخرى، تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية والتي تتغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلى [1]:

— تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار والثبات وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؛

— الحفاظ على مستوى معيشة مقبول تبعا للدخول المتاحة من القطاعات الأخرى ؛

[1]- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119،120.

— تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات؛

— تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخري؛

— تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار .

3_1_6. السياسة التمويل الزراعي :

تعتبر السياسة التمويلية من أهم دعائم النمو الإقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ماترتبط هذه السياسة بالسياسة الإقتصادية العامة للدولة وأولوياتها ، كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية و النمو والإستقرار في الإنتاج الزراعي، فتوفر الاموال اللازمة للمشروعات الزراعية من اصلاح للأراضي وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي يعتبر من مهام السياسة الزراعية ويتم تمويل هاته المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الإنتاج الزراعي، ويلعب التمويل الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي ، حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الزراعي لتمويل عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير و يجب على المصارف أن تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الكمية والنوعية الآتية عند تمويلها للمشاريع الزراعية [1]:

— وضع المشاريع النوعية وفقا لأولويات الطلب المتوقع على منتجاتها وذلك في أفضلية تمويلها،

— تحديد حجم التمويل لمشاريع الإنتاج الزراعي في ضوء تقدير إنفاقها الإستثماري وأن يتم تنفيذ التمويل وفق مراحل تنفيذ المشروع ،

— دراسة المشاريع المقترحة تمويلها من ناحية جدواها الفنية والإقتصادية ثم اتخاذ قرار التمويل.

3_2_ أهداف القطاع الزراعي

يهدف النشاط الزراعي إلى إشباع الحاجات الضرورية للإنسان، وهو في ذلك يتساوى مع أي نشاط اقتصادي آخر، غير أن الحاجات التي يشبعها القطاع الزراعي تعد أساسية سواء بكمياتها وأهميتها وحتى باستمرارها ، والتي تتمثل في [2]:

— تحقيق الكفاءة الفنية أو الكفاءة الإنتاجية و هي تعني إنتاج أكبر كمية من السلع و الخدمات في القطاع الزراعي باستخدام ما هو متوافر من عناصر الإنتاج؛

— تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الكفاءة التوزيعية و هي تعني إنتاج السلع و الخدمات الزراعية بالكميات تي يتطلبها المجتمع؛

[1]– بلورغي نادية، مرجع سبق ذكره، ص 99 .

[2]– عنبر ابراهيم شلال، مرجع سبق ذكره، ص 277.

— النمو الاقتصادي و هو يمثل زيادة كمية السلع و الخدمات الزراعية التي يمكن للمجتمع أن ينتجها مع مرور الزمن؛

— تحقيق الاستقرار الاقتصادي و هو يعني السيطرة على أسعار السلع و الخدمات الزراعية أي تثبتت الأسعار و عدم تقلبها بما يضمن عدم تأثر دخول أفراد اجملتمع بطريقة غير مرغوبة بما يضعف القذرة الشرائية للنقود مثلا؛

— تحقيق العدالة و هي تعني العدالة في توزيع الدخل أو الناتج قومي بين أفراد المجتمع.

المبحث الثاني : نظم القطاع الزراعي، المتطلبات ومشاكله

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية نظرا لما يوفره من فرص لعدد كبير من السكان وذلك من خلال النظم الزراعية التي يطبقها وكذلك إلى جانب العديد من المتطلبات والعوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، إلا انه يواجه عدد كبير من المشاكل والتحديات التي تحد من النهوض به .

المطلب الأول :النظم الزراعية

لقد اتسم القطاع الزراعي بتوالي نظم زراعية مختلفة في تطبيقاتها عليه يمكن التعرف عليها فيما يلي[1] :

1_1_ المزارع الصغيرة:

هذا النوع من المزارع هو عبارة عن وحدات اقتصادية صغيرة تشكل الأسر منفردة الأعضاء لهذه المزارع، وتتسم هذه المزارع باندماج عنصرية الإدارة وتنظيم العمل المزرعي، حيث تكون هذه الأسر الصغيرة هي المالكة للأرض ورأس المال وكذلك تقوم بكافة العمليات الزراعية وعند جني المحصول، حينها تكون ذات استقلالية في قراراتها في بيع المحصول أو الاحتفاظ به وبيع جزء منه دون تدخل الآخرين ومن المأخوذ عن هذا النظام الزراعي محدودية رأس ماله لذا يكون استعماله محدودا للآلة الزراعية المتطورة بسبب صغر حجم الوحدة الإنتاجية وكذلك يستهلك المالك الجزء الأكبر من إنتاجه من المحاصيل الزراعية.

1_2_ المزارع الإقطاعية(الرأسمالية) :

يقدم الفرد رأس المال وتدار المزارع كإحدى الشركات، وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع وينتج الحاصل لأجل البيع في الأسواق وتظهر هنا سمة الاستغلال والاحتكار.

1_3_ المزارع الجماعية:

تبنت هذا النوع من المزارع عدة دول، وأهمها الاتحاد السوفياتي سابقا ويتميز هذا النوع من المزارع بالملكية الجماعية للأرض ورأس المال المستخدم والإنتاج، ويوزع الحاصل على الشركاء حسب الجهد

[1]– رحمن حسن الموسوي، (2013): الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ص– ص 42–44.

المبذول، وما عدا ذلك فالمزرعة تعتبر وحدة واحدة في الإدارة والإنتاج وتتميز أيضا بكبر حجم العمليات الزراعية ومجال المكننة فيه كبير.

1_4_ المزارع التعاونية:

تهدف هذه المزارع إلى تحقيق التعاون الفلاحي للاستفادة الجماعية من الخدمات الأساسية وتوحيد الإدارة، ومنها التنظيم الذي يقف عليه الفلاحون أو الذي تقرره الدولة والذي بموجبه يتم جمع الحيازات الفردية أو توزيع حق الملكية على الفلاحين، وإجبارهم على الانضمام إلى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الأرض المحددة لهم وإدارتها كوحدة واحدة تحت إشراف المسير التعاوني وإدارة جماعية .ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض، كما يتحدد نصيب الفرد من الإنتاج على أساس حصته من الأرض وعمله المقدم في المزرعة التعاونية.

إذن فهي عبارة عن نظام يقوم على أساس الملكية الفردية للأراضي والإدارة المشتركة، وهدفه الأساسي الجمع بين الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

1_5_ المزارع الحكومية:

حيث تمتلك الحكومة الأرض وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات فيها وتحمل المخاطر أيضا، ويتم زراعة هذه الأراضي تحت إشراف مديرين تعينهم الدولة، بما تفرضه السياسة التي ترسمها، ويعتبر الفلاحون مجرد عمال إجراء فقط.

المطلب الثاني : متطلبات القطاع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه

يوجد العديد من العوامل والمتطلبات التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والتي تجعل الزراعة قادرة على تلبية احتياجات السكان من عدمها.

2_1_ متطلبات القطاع الزراعي

تتمثل متطلبات الزراعة في إعادة النظر في الخطط التنموية من خلال مضاعفة الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وهذا يعني التركيز على العناصر التالية[1] :

— توحيد رأس المال للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية وتحسين أنظمة الري والصرف ومكننة الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة؛

— الاهتمام بإنتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية و وضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه وتنميته أو استخدام المكننة في الزراعة؛

— تطوير المشاريع المشتركة في قطاع الزراعة والتبادل التجاري للمواد الغذائية وتقديم كافة التسهيلات والدراسات للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الزراعية؛

— يجب على الدول التنسيق فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية؛

[1]– خالدي مسعودة، كشيني إكرام، (2014): أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945، ص 43 .

— يفترض أن تنطلق هذه الاهتمامات من القدرات الذاتية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في إطار إستراتيجية ملزمة تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وتعبر في أهدافها عن طموحات الأغلبية في دولة ما لتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي وتوفير مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية بما يؤدي إلى خلق الإدارة السياسية الموحدة وتهيئ سبل المشاركة الجماهيرية باتجاه إحداث تغيرات جوهرية في البنية المؤسسية سواء سياسية، اقتصادية وإجتماعية وفق برامج زمنية متتابعة ومترابطة لبلوغ هذه الأهداف على نحو تدريجي مستمر ومتصاعد لذا فان تنامي القدرة الذاتية لأي دولة باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لديها سوف تؤدي إلى تراجع الفجوة الغذائية وتحسين أوضاع الغذاء بصفة عامة ، وهذا يعني تحقيق تنمية ريفية متكاملة.

2_2_ العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي

ويمكن إجمالها فيما يلي[1] :

2_2_1. الموارد المائية :

تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة التي تؤثر في الزراعة بدرجة كبيرة ولا غنى للزراعة عنها ونذرة المياه أو وفرتها أهم العوائق للتوسع الزراعي سواء كان توسعا أفقيا أو توسعا رأسيا وتتمثل مصادر المياه في المياه الجوفية والأنهار والأمطار والمياه السطحية والمياه المحلاة والمياه المعاد استخدامها.

2_2_2. التربة :

تعتبر التربة أيضا عاملا هاما يؤثر في الإنتاج الزراعي، والتربة الجيدة والغنية بالمواد المغذية للنبات تؤدي إلى إنتاجية كبيرة، أما التربة الفقيرة بالمواد المغذية للنبات فتكون إنتاجيتها ضعيفة، حيث أنه في الوقت الحاضر تمكنت الدول من التغلب على كثير من فقر التربة بواسطة التقنية وبواسطة استعمال الأسمدة ووسائل المعالجة للتربة ومن هنا فإنه إذا تم توفير المياه فانه يمكن معالجة مشاكل التربة، إن مجهودات استصلاح الأراضي يعتبر جزء من إعداد التربة لتكون صالحة.

2_2_3. المدخلات الزراعية :

يقصد بالمدخلات الزراعية الأسمدة والآلات والمعدات الزراعية والمبيدات الحشرية وغيرها وهذه المدخلات الزراعية ضرورية ولازمة لزيادة الإنتاج الزراعي، وكلما كان استخدامها بنسبة أكبر كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة أكبر، إن استخدامها دون المستوى المطلوب يعود إلى جهل المزارع باستخدام هذه المدخلات وفوائدها المختلفة.

[1]– جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،77 .

2_2_4. هجرة العمالة الزراعية :

إن من أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي هي هجرة العمالة الزراعية إلى المدن والبحث عن عمل ذي مردود سريع ويستدل على هذه العملية بازدياد المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وربما تكون هذه الهجرة مؤثرة إذا كانت من العناصر الشابة من سكان الريف القادرين على العمل والعطاء وزيادة الإنتاج.

2_2_5. الإنتاجية الزراعية :

أي إنتاجية الهكتار الزراعي من أي محصول من المحاصيل ويلاحظ بأن الدول النامية عموما تعاني من انخفاض الإنتاجية الزراعية وبالتالي عدم تلبية حاجات السكان.

2_2_6. الأجور الزراعية :

فقد تكون هذه الأجور منخفضة في القطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الأخرى مما ينجم عنه هجرة اليد العاملة الزراعية من القطاع الزراعي إلى باقي القطاعات.

المطلب الثالث : مقومات و مشاكل القطاع الزراعي

تتمثل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد في توفير الغذاء للسكان، والزراعة بطبيعتها تعد من أكبر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مواجهة للمشاكل.

3_1_ مقومات القطاع الزراعي

اختلفت العوامل المؤثرة في قيام القطاع الفلاحي، فمنها ما ينسب إلى الطبيعة، ومنها ما ينسب إلى العامل البشري [1].

3_1_1_ العوامل الطبيعية: تشكل هذه العوامل نظاما بيئيا يؤثر على النظام الزراعي، وهذا ما يؤيده الحتميون الجدد أصحاب نظرية الإمكانات البيئية الذين يقولون بأن البيئة هي التي تحدد النشاط الاقتصادي في العالم ومن أهم هذه العوامل:

أ. **الموقع:** يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال تقع استراليا ونيوزلندا في أقصى الشرق وتبعد حوالي 18000 كلم عن الأسواق التي تستورد منتجاتها في غرب أوربا، لهذا تخصصنا في إنتاج السلع التي تتلف أثناء نقلها عبر مسافات طويلة، كما أن هذه السلع لابد أن تكون خفيفة الوزن، صغيرة الحجم، مرتفعة القيمة، حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية للنقل عبر المسافات الطويلة، ومن بين المنتجات التي تخصصت فيها هذه الدول؛ الصوف وهو المنتوج الذي يطبق عليه الخصائص، وبالتقدم التكنولوجي واختراع المبردات الكبيرة أضافت الدولتان تصدير اللحوم المجمدة تحتدرجة حرارة 12°، وقد ساعد هذا التقدم التكنولوجي الأرجنتين على الدخول إلى التجارة الدولية للمجمدات أيضًا.

[1]– بوعريوة ربيع، (2017): أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول :القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس ، ص 03.

ب. **المناخ:** يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة لما له من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها في علاقات تؤدي إلى تسيير عملية الإنتاج، ومن أهم هذه العناصر؛ الضوء والحرارة والمطر ، الرطوبة، الندى، الثلوج، التبخر، والضغط الجوي والرياح، ولكل عنصر من هذه العناصر تأثير خاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى.

ت. **التربة:** وهي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأ رضية بغلاف يستطيع النبات مد جذوره فيه.

ث. **أشكال السطح:** من خلال تصفح خريطة السطح نجد المعالم التضاريسية التالية :الجبال، السهول، الهضاب، الوديان، والكثبان الرملية، الأحواض، وتؤثر المرتفعات على الزراعة من حيث الإمداد كجبال الأطلس في الجزائر، وفلسطين، وهو ما نطلق عليه ظل المطر أو جبال الألب في أوروبا ما بين مواجهة الشمس ومعاكسة لها.

3_1_2_ العوامل البشرية: تشكل العوامل البشرية نظاما متكاملا يؤثر في النظام الزراعي من خلال تفاعل العناصر مع بعضها وأهم هذه العوامل ما يلي [1]:

أ. **العوامل الاجتماعية:** يبلغ عدد سكان العالم اليوم أكثر من ستة مليار نسمة وهذا زاد تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية، الأمر الذي أجهد التربة بشكل كبير، ولو استمرت نسبة الزيادة لعدد سكان العالم ستحل المجاعة ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك ولو نظرنا إلى القوى العاملة في هؤلاء السكان نجدهم فريقين الدول المتقدمة نسبة العمالة بها أكثر من % 50 من مجموع السكان، بينما في الدول النامية تبلغ النسبة فيها 25 _100 من مجموع السكان.

ب. **التقدم التكنولوجي:** يعد التقدم التكنولوجي من المقومات الرئيسية والمهمة في تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لمختلف البلدان، وهو يشكل القاسم المشترك الأكبر لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها التنمية الزراعية.

ت. **المستوى الحضاري والمادي:** ترتبط تنمية وتطوير الزراعة ارتباطا كبيرا بالعادات والتقاليد والتعليم والقدرة على إجراء البحوث العلمية فلهذا العوامل دور بارز في تحقيق ذلك، فنجد بعض الفلاحين فقد ورثو فهم الزراعة عن أسلافهم ولم يدخلوا عليها أي تعديل، على عكس من ذلك نجد الفلاح في الدول المتقدمة يستخدم التكنولوجيا والأساليب العلمية في الزراعة لذلك كانت غلة الفدان من الإنتاج تفوق عدد أضعاف ما ينتجه الفدان في الدول المختلفة.

فكل هذه العوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي، كما أن هذه العوامل تتأثر بالنظام السياسي السائد والنظام الاقتصادي المعمول به.

[1]– شابي بثنية، رويمل مريم، (2023): أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في ترقية القطاع الفلاحي (دراسة حالة الجزائر والسودان)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص 7 .

3_2_ مشاكل القطاع الزراعي

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

— أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات الطابع الصحراوي أو الصخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك؛

— إن كثير من البلدان تعاني قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها؛

— تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين، وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض وسوء فلاحتها وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة.

— انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح؛

— عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية؛

— عدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب؛

— قلة وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق، مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى، ومما يزيد من تخلف القطاع الزراعي عموما، ويعقد من مهمة جسر الفجوة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى الزيادة المطورة في عدد السكان مما يتطلب زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى.

المبحث الثالث : إستراتيجيات القطاع الزراعي

من خلال هذا المبحث سيتم استعراض مختلف الاستراتيجيات المهمة التي تساهم في دعم القطاع الزراعي وتطويره، وذلك بالتطرق إلى عدة عناصر مهمة.

المطلب الأول: ماهية الدعم الزراعي وأساليبه والأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي له

يعد الدعم الزراعي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الغذاء في العالم، لما له من تأثيرات على القطاع الزراعي.

[1]– فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90 ،91.

1_1_ مفهوم الدعم الزراعي

يعرف الدعم على أنه: " مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال احد أجهزتها على أراضيها، وبما يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلعة(دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول"[1] .

1_2_ أساليب الدعم الزراعي

هناك أسلوبين في الدعم الزراعي بشكل عام :الدعم المباشر والدعم غير المباشر، ويمكن إيجازها في الآتي [2]:

1_2_1. أساليب الدعم المباشرة :

يتمثل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، أي بطريقة مباشرة وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيا وغيرها، ويكون في بعض المجالات مثل :استصلاح الأراضي الزراعية، دعم الموارد النباتية...الخ

1_2_2. أساليب الدعم غير المباشرة:

يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، حيث تعتبر مهمة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الزراعي إلى الدعم المباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها، ومن أهم هذه الخدمات :الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الزراعية، التأمين على المحاصيل الزراعية.

1_3_ الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي[3] :

---

[1]– سفيان عمراوي، (2015): ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتنمية التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 130.

[2]– بن الحبيب طه، مرجع سبق ذكره، ص ص 28،36.

[3]– سفيان عمراوي، مرجع سبق ذكره، ص_ص 131_133.

1_3_1. تشجيع زيادة القطاع الخاص في إمداث التنمية الزراعية:

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي ودخول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض به وتنميته، وبهذا انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية رشيدة في هذا الاتجاه، تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة، وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في القطاع الزراعي.

1_3_2. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها مختلف الدول، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

1_3_3. نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كما وكيفا، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، وذلك باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر والغير مباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنشطتهم لتبني هذه التقنيات عن غيرها من الأساليب التقليدية السائدة.

1_3_4. تحقيق التنمية الاجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الزراعي لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق استصلاح الأراضي الجديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

1_3_5. تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، والتي تتمتع فيها بميزة نسبية ولها طلب كبير في الأسواق العالمية، ويطبق الدعم من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز

غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد الموارد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

1_3_6. مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين المزارعين، ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة، وذلك بتدعيم تكاليف الإنتاج بمعدلات كبيرة.

المطلب الثاني :تعريف التمويل الزراعي ومصادره

يعد التمويل أحد الركائز الهامة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، فالتنمية الزراعية لا تقوم لها قائمة إلا بتوفر موارد مالية لازمة للنشاط الزراعي واستمراره فالمخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها تتطلب تمويلها، مما يزيد العوائق التي تحول دون تطويرها.

2_1_1. تعريف التمويل الزراعي وأهميه

لا يمكن أن نحدد مفهوم التمويل الفلاحي إلا إذا توصلنا لوضع تعريفه وهذا و فقا لمختلف التعاريف فالبعض يعتبر التمويل الفلاحي هو عامل أساسي من العوامل التي تدفع الإستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة، حيث أن عملية توفير المال اللازم للمستثمر هو أحد العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الإستثمار، فالتمويل هو عصب للعملية الإستثمارية [1].

كما يعرف البعض الأخر التمويل الفلاحي على أنه تلك العملية التي تعمل على تحضير المبالغ المالية الخاصة بكل مشروع حتى يتمكن الفلاح أو المستثمر إستخدامها لنجاح المشروع و يتم هذا التمويل بطريقة آلية ومستمرة بمعنى أخر يقصد به توفير وإستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخل المزارعين ومستوى معيشتهم .

كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المشتثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي و تهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة .

وبهذا يمكن القول أن التمويل يعدّ تلك الطاقة الحرارية التي تمس و تحرك المشروع في مختلف أقسامه، وتتبع أهمية التمويل والإقراض الفلاحي لماله من دور في النهوض بالزراعة الغذائية بالإضافة

[1]– حريتي عائشة، (2020): نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 57، العدد 05، جامعة الجزائر، ص ص 452،453 .

لما يتسم به القطاع الفلاحي من إنتاج موسمي و طول فترة دواران رأس المال وضعف مدخرات المزارع والمنتج .

2_1_2. أهميته :

وتتمثل فيما يلي[1]:

— يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛

— **زيادة الكفاءة** :يمكن للتمويل أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛

— **التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة** :قد يستدعي المتغيارت التقنية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجارء هذه التعديلات والتغيرات؛

— **مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات** :وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شاروؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة ؛

— **الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار)**:لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا .

2_2_ مصادر التمويل الزراعي

وتتمثل فيما يلي :

أ .**التمويل الذاتي:** يقصد به إمكانية المستثمرة الفلاحية تمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية[2].

ب .التمويل بالقروض: تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي .وللائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه :إقراض العاملين القائمين على الإنتاج

[1]– البقور حمزة، عمار جعيجع، (2021): قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة فرع عين الملح)، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزا ئر، الواقع والآفاق" ،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، ص174.

[2]– صخري عبد الوهاب، معاش حسينة، (2021): التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزا ئر، الواقع والآفاق" ،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، ص136.

الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها[1].

ج .**الدعم الحكومي:** وهي مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة، تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهمات الأخرى، وضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القروض نقدا أو عينا، في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك[2] .

المطلب الثالث: مخاطر التمويل الزراعي و شروط نجامه

إن التمويل الذي يساهم في تنمية الإنتاج الزراعي يجب أن يكون ملائما لخصائص الأنشطة الزراعية ويستجيب لحاجتها ويساير مستويات الفلاحين، لما له من خصوصيات تميزه عن باقي الأنشطة، مما قد يتولد عنه مخاطر يمكن أن تواجه التمويل الزراعي.

3_1_ مخاطر التمويل الزراعي

من أبرز مخاطر الائتمان الفلاحي نذكر ما يلي [3]:

3_1_1. طول الدورة الإنتاجية في الفلاحة: فطول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بأكثر فائدة ممكنة .

3_1_2. تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر طبيعية : حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف، سقوط الأمطار والآفات والحشرات، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع وبالتالي عجزه عن التسديد ما عليه من أموال والتزامات لمدة ليست بالقصيرة .

3_1_3. عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج: حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الحالي، وقد يتدفق العرض فينخفض السعر ولا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف وكيف يستطيع المزارع سداد التزاماته إذا انخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا .

---

[1]– محمد بوشوشة، (2016): تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص99.

[2]– فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر–دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، ص53.

[3]– بورنان أميرة كوثر، (2016): مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في BADR خلال الفترة (2014 2015): مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 6 ، 7.

3_1_4. إن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الائتمان: ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل، لهذا نجد هذه المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات .

3_1_5. صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي: فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض، لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض استهلاكية .

3_2_ شروط نجاح التمويل الزراعي

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي ناجعة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية[1]:

— لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الزراعي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فإنها –القروض– ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له؛

— إن إمكانيات المؤسسة الزراعي محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

— منح القرض يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك أن الكثير من المستثمرين المزارعين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض؛

— على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل مستثمر زراعي الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب ؛

— يجب علي المستثمرين المزارعين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا علي الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الزراعي وادخال مختلف تقنيات الإنتاج، أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات ؛

[1]– حمداوي وسيلة، (2016): تمويل الإستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010–2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08ماي 1945، قالمة، ص217.

— يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المستثمرين المزارعين؛

— يجب استخدام القروض الزراعية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، بل عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

— يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط، ذلك تسهيلا للدفع؛

— يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد مع ترك ربح مناسب للمستثمر الزراعي.

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعبها وذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، وتحقيق مستوى ممتاز من الأمن الغذائي ، ومهما كانت خلفيات إستراتيجية النمو المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية للأمن الغذائي

تمهيد:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل إهتمام أغلب الإقتصاديين، كونها تواجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر وتتفاقم خاصة بالدول النامية التي تعاني من عجز غذائي وانخفاض في مداخيل أفرادها.

وقد إزداد هذا الإهتمام خلال الفترة الأخيرة خاصة بعد أن أصبح الإعتماد على إستيراد الغذاء من الخارج أحد أهم المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية، والذي بات يشكل خطورة كبيرة على إقتصادياتها، حيث أصبحت هذه الدول مستوردة لمعظم المواد الغذائية، وهو الأمر الذي إنعكس على زيادة الواردات بمعدلات سريعة، مما أثر على عملية التنمية الاقتصادية بشكل سلبي، خاصة في ظل استعمال الغذاء كورقة ضغط سياسية تستعملها الدول المتقدمة ذات الفائض الغذائي على الدول النامية التي تعاني من عجز غذائي.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى كافة الإسهامات النظرية في الأمن الغذائي بالعرض والتحليل في ثلاث مباحث موزعة كالتالي :

المبحث الأول :السياق المفاهيمي للأمن الغذائي

المبحث الثاني : أوضاع الأمن الغذائي

المبحث الثالث :إشكالية الأمن الغذائي

المبحث الأول :السياق المفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة نظرا لتعدد مفاهيمه واختلاف رؤى المفكرين الاقتصاديين، وبالتالي كان لابد من توضيح أولوياته كمدخل رئيسي لفهم هذا الموضوع .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به

إن التشابك بين مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأخرى يكن توضيحه على النحو الآتي:

لقد تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينات حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة تتمثل في فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته إلى الخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي اهتماما كبيرا من قبل المنظمات الدولية والخبراء والباحثين، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي :

1_1. تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية *(FAO) :

يعني مفهوم الأمن الغذائي من منظور منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) سنة 1996: " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة" ، وقد أصبح هذا المفهوم أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الراهنة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية. وهذا ما يميزه عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي كان تحقيقه مرتبط بالاكتفاء الذاتي وباعتماد الدولة على مواردها وإمكانياتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا [1].

1_2. تعريف البنك الدولي** (WB) :

وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم ب" الفقر والمجاعة " الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه " وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية " ، فقد تركز تعريفه على الديناميات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات[2].

---

[1]– سعيدة بوسعدة، حكيمة مختار رحماني، (2016): دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29 الجزء الثاني، جامعة الجزائر 3، ص 77 .

[2]– يوسف بن يزة، (2008): محددات و مهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38، جامعة باتنة 01، ص16 .

1_3. تعريف منظمة الصحة العالمية *(WHO) :

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني: " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي " ، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير[1].

1_4. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية **(AOAD):

وضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوماً أكثر إيضاحاً، وذا أبعاد أخرى، إذ إنه يعني أولا بتوفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا، وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي ثانيا ثم إتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية [2] .

ومما سبق يمكن القول أن الأمن الغذائي هو قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على أهم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان في كل الأوقات (الخرجة العادية، الطارئة الاستثنائية) من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، ورفع كفاءة الاستخدام هذه الموارد لأجل اشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق لواجدهم بالكمية والنوعية والأسعار للمناسبة المستويات دخولهم بصورة مستمرة والرشيد الاستهلاك وتحسين شروط تبادل التجاري تلك السلع ومستلزمات إنتاجها، مع المحافظة على التوازن البيئي ليحيوا حياة سليمة وكريمة

1_5_ بعض المفاهيم المتعلقة بالغذاء:

هناك بعض المفاهيم ذات الصلة المباشرة بمفهوم الأمن الغذائي نذكر منها ما يلي :

1_5_1. الاكتفاء الذاتي :

يعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وإذا تعذر ذلك، يفترض ألا تكون قيمة المستوردات من السلع الغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية ، ويتحقق الاكتفاء الذاتي في حالة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، إلا أن هذا المفهوم آثار مجموعة من التحفظات، أهمها الأهمية التي يمكن تحقيقها من الاكتفاء الذاتي الغذائي، وإمكانية تحقيق هذا الهدف عملياً، والقيمة الاقتصادية لهذا المفهوم. وعلى العموم فإن الباحثين

[1] –www.aljazeera.net ، موقع الجزيرة نت، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، 2024/12/30 ، 14:57 .

[2] – بركان زهية، كتمير حورية، بركان أمينة، (2019): الإستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد41، العدد14، جامعة البليدة2، ص31.

الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير للتجارة ، فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل مفهوم يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات الخاصة بالسلع الغذائية مع البلدان الأخرى[1] .

إن الاختلاف بين مفهومي الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي يكمن في نقطتين رئيسيتين :

الأولى: ينظر مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى الإنتاج المحلي بوصفه المصدر الوحيد للإمداد، بينما يأخذ مفهوم الأمن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية ، والمساعدات الغذائية ، كمصدر محتمل للإمدادات السلعية الغذائية .

الثانية: يحيل الاكتفاء الذاتي من الغذاء فقط إلى توفير الأغذية المنتجة محلياً ، بينما يدخل الأمن الغذائي مسائل استقرار الإمدادات، وفرص حصول الأفراد على الغذاء.

بعبارة أخرى، يرتبط مفهوم الاكتفاء الذاتي بمنظور شامل للتنمية ويركز على توفير الحاجة بطريقة مركزية – ذاتية، بينما يتوافق الأمن الغذائي مع نظرته للتنمية ، وتشمل أيضاً التجارة الدولية والميزة النسبية .

1_5_2. الفجوة الغذائية :

الفجوة الغذائية هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج، تحسب بالعلاقة التالية :

الفجوة الغذائية = الاستهاك الغذائي الكلي – الإنتاج الغذائي المحلي

فالفجوة الغذائية بهذا التعريف تشمل الوضع الغذائي الراهن، وفق عادات الاستهلاك في الدولة، وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية، وهي بذلك لا تتطرق إلى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء ، ولا إلى تحسين نوعية الفرد المستخدم، سواء من حيث السعرات التي يحصل عليها الفرد أو مكوناته من البروتين النباتي والحيواني، وإنما يؤخذ بعين الاعتبار تطور الطلب الطبيعي على الغذاء (نتيجة للعوامل الداخلية في الدولة) والتغير الذي يمكن أن يحصل على عادات الاستهلاك (نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسود الدولة)[2].

[1]– رقية خلف حمد الجبوري،(2012): السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص51.

[2]– بوغدة نور الهدى، (2015): دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 7.

1_5_3. أمان الغذاء :

جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بأن أمان الغذاء يعني " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي "[1].

وقد من العالم بثلاث مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى:** تتمثل في تعظيم الإنتاج الكمي من السلع الغذائية دون مراعاة نوعيتها.
- **المرحلة الثانية** : كان لواضعي السياسات الاهتمام الأكبر بنوعية السلع دون إهمال كمية الإنتاج، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا للجمع بين الكم والنوع .
- **المرحلة الثالثة** : كان للتقدم في نوعية السلع الغذائية وارتفاع مستوى المعيشة الأثر الكبير على زيادة الاهتمام بتوفير الغذاء الأمن لصحة المستهلك.

1_5_4. التبعية الغذائية :

التبعية بصورة عامة تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الأساسية لغذائهم اليومي ، وتكون مرغمة على توفير النقص في هذه المواد من خلال الاستيراد من الخارج ، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية ، وبالتالي انتشار الجوع، الأمراض والمجاعة وبالتالي يمكن وصفها بأنها حالة من العجز الغذائي الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية، مما يجعل البلدان في حالة طلب عليه من الخارج للوفاء بحاجة السكان [3].

1_5_5. المعونة الغذائية :

تعني : "عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الإستهالكية، لغذائهم اليومي، و تكون مرغمة على توفير هذه المواد، عن طريق الإستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة، يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض و المجاعة"[4].

1_2. أهمية الأمن الغذائي

يُعد الأمن الغذائي عنصرًا جوهريًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، إذ إنّ انعدامه يؤدي إلى اختلال منظومة الضبط الاجتماعي وظهور سلوكيات غير مألوفة، لاسيما عند تعذّر تلبية الحاجات الأساسية

---

[1]– بن شاعة محمد، عشيط علاء الدين، (2018): أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر (1980–2015)، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 09، المدية، ص 114.

[2]– محمد السيد عبد السلام، (1998): الأمن الغذائي للوطن العربي، الطبعة 230، المجلس الوطبي والفنون والاداب، الكويت، ص 84،83.

[3]– لخضر بن قليس، محمد التهامي طواهر، (2021): تحليل موشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي في الدول المغاربية خلال فترة (1990–2018)، المجلة الجزائرية للأمن الإنسانس، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، ص 195.

[4]– صاحب يونس، (2015): السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية (2000–2014)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص33.

كالغذاء، التي تمثل أولوية في سلم احتياجات الإنسان. وفي حال عجز الأفراد عن إشباع هذه الحاجات، يضعف التزامهم بالقواعد المجتمعية، مما يساهم في تفشي الجريمة وانعدام الأمن. ومن ثمّ، فإن انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدًا حقيقيًا للاستقرار على المستويات المحلية، القومية، الإقليمية والدولية.

الشكل رقم (2-1): سلم الاحياجات البشرية لماسلو

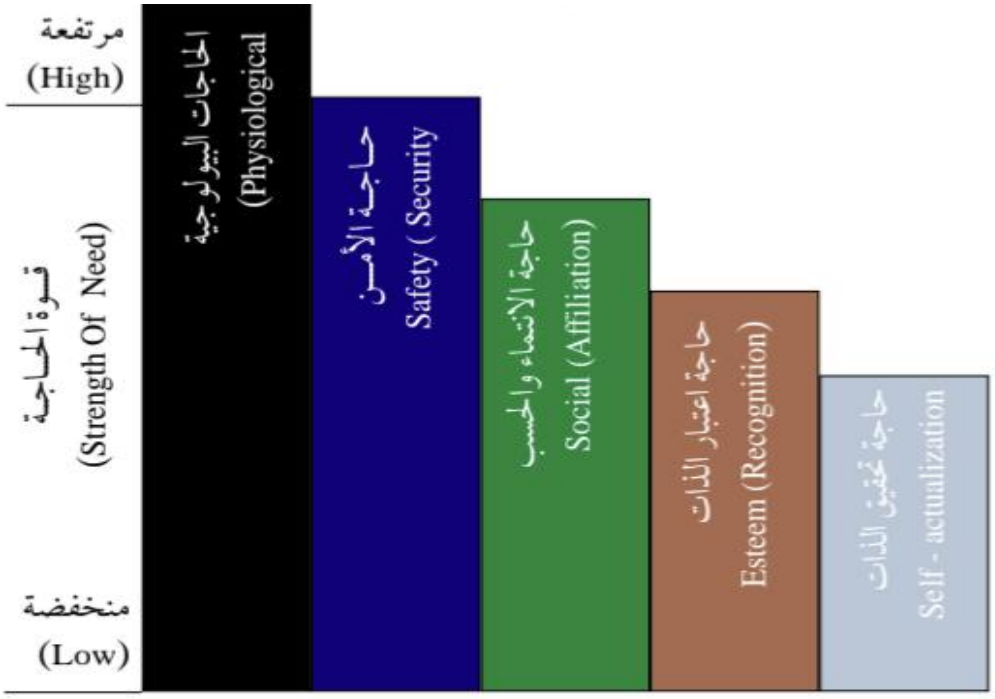

المصدر : خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السع ودية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007 ، ص 20.

المطلب الثاني : مرتكزات و مستويات الامن الغذائي

2_1_ مرتكزات الأمن الغذائي

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه : " كل الظروف و المعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع و إعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي . فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي و حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير" ، ويحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي[1]:

[1]– سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، (2009): معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 8،9.

2_1_1. وفرة السلع الغذائية :

تتجسد المرحلة الأولى في " توفير السلع الغذائية ، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي " دون النظر إلى جودته لأنه يقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية ، و عندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية و التي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية .

2_1_2. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم :

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى " الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية " ، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل ، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك .

2_1_3. أسعار السلع في متناول المواطنين :

في المرحلة الأخيرة " بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء " و يقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أوالإجراءات

السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي .

2_2_ مستويات الأمن الغذائي

من خلال المفاهيم السابق ذكرها للأمن الغذائي، يمكن استخلاص المستويات المختلفة للأمن الغذائي، حيث تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل أو المرغوب، ولعل أهم هذه المستويات مايلي [1]:

2_2_1. مستوى الكفاف :

هو الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تضمن للفرد البقاء على قيد الحياة، فعلى الدولة كفالة حد معين من السعرات الحرارية لكل فرد وفقا لما تحدده المعايير الدولية، ويمكن الدلالة على هذا المستوى بفمهوم حد الفقر " وهو الحد الأدنى لتلبية النفقات لضرورية للحياة ومنها الغذاء " .

2_2_2. المستويات الوسطى :

يكون هذا المستوى فوق مستوى الكفاف ، يتسم بوجود سوء التغذية تزداد كلما اقتربنا من المستوى الأدنى أو مستوى الكفاف ، ووفقا لهذا المستوى لتحقيق الأمن الغذائي وجب القضاء على ظاهرة سوء

[1] – فالحة قطاب، (2012): إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للموارد الغذائية الأساسية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ص 8.

التغذية من حلال زيادة العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لجسم الإنسان خاصة البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء ، ومن ثم قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء (الجوع). لذلك وجب على الدولة كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع .

2_2_3. المستوى المحتمل :

يتمثل في المستوى الذي يمكن أفراد المجتمع من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، وبالتالي يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية للفرد وفقا لما توصي به المعايير الدولية . أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما :

أ. عرض الغذاء : سواء من خلال الإنتاج و التخزين و التجارة .

ب. الطلب على الغذاء : فتوفير عرض الغذاء لايكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة [1].

المطلب الثالث :أنواع الأمن الغذائي وأبعاده

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة .

3_1_ أنواع الأمن الغذائي :

3_1_1. الأمن الغذائي المطلق :

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه إليه انتقادات كثيرة ، إضافة إلى أنه غير واقعي ، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

3_1_2. الأمن الغذائي النسبي :

يعني قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ، وبناء على هذا التعريف الجزئي الأخير ، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني

[1]– لرقام جميلة، (2006): الأمن الغذائي في الدول العربية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، ص 16.

بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعنى بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[1] .

3_2_ أبعاد الأمن الغذائي :

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية ، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذِية تلبي احتياجاتهم الغذائية، و أذواقهم ، وتكفل لهم حياةً موفورةَ الصحةِ والنشاط . وبناءً على هذه الرؤية ، يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي[2] ، كما هي موضحة في الشكل رقم (02) :

الشكل رقم (2-2): أبعاد الأمن الغذائي

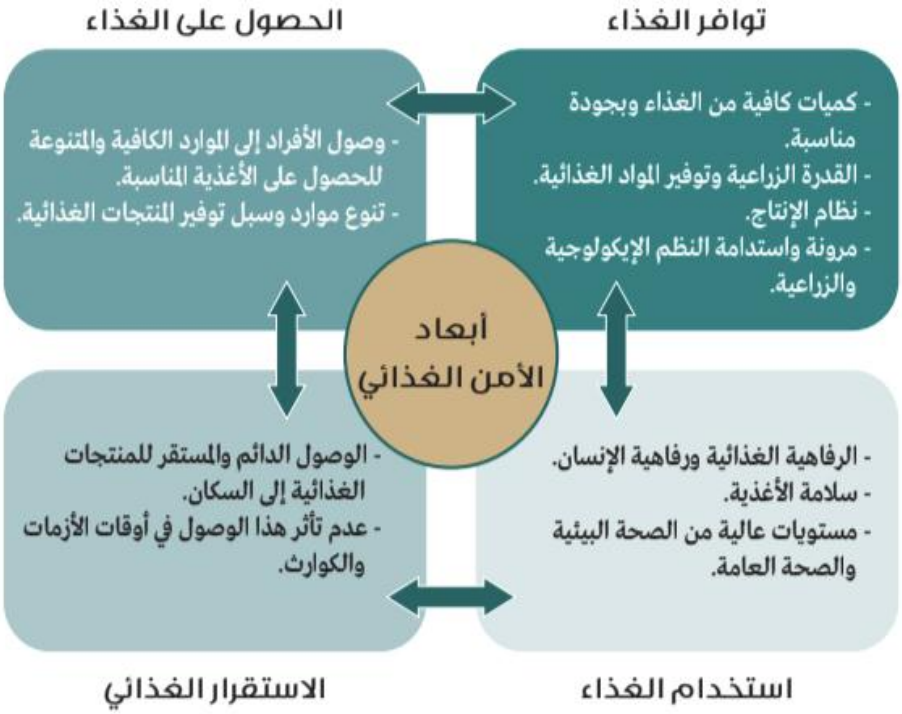

المصدر: خالد كاظم أبو دوح، (2022)، الأمن الغذائي، أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص 1،2 .

ويؤدي توافر الغذاء دورًا بارزًا عى صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لجميع المواطنن، سواء أكان ذلك عن طريق الانتاج المحلي أم الاستيراد .

[1]- فوزية غربي، (2010): الزراعة العربية وتحداتيات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص54.

[2]- خالد كاظم أبو دوح، (2022): الأمن الغذائي، أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 1،2 .

ويرتبط الحصول عى الغذاء بالقدرة عى الوصول إلى الأغذية ، وتنوع الموارد والمصادر التي يمكن من خلالها حصول الأفراد عى السلع الغذائية . في حن يتضمن استخدام الغذاء تحقق الرفاهية الغذائية بالنسبة إلى الأفراد، ويشمل ذلك بعدين مختلفين ، الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية ، والثاني يمكن معرفته من خلال عدد من المحددات أو المؤشرات التي تعكس نوعية الأغذية وشروط الصحة والنظافة ، وأخيرًا يشر الاستقرار الغذائي إلى ضرورة الحصول على غذاء كافٍ في جميع الأوقات .

حيث تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية ، وتعتبر البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة ، ولكي نبرز الأمور بشكل أوضح لا بد من فهم الأبعاد الحقيقية لقضية الأمن الغذائي من خلال ما يلي :

3_2_1. البعد الاقتصادي :

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها عن توفير الطلب المحلي مما دفعها إلى الاستيراد من الاسواق العالمية، فهذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية، حيث يجعلها موضوع عجز مستمر في معظم تلك الدول، كما أن عملية استيراد السلع الغذائية تمثل سببا رئيسي في ارتفاع الأسعار في السوق العالمية، ويترتب عليه اضطرار الحكومات إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية .

كذلك يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الاركان الاساسية للأمن الغذائي، و من المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة و توظيف أفراد المجتمع، وبالتالي فإن الامن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية، بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد والصحة و سيرورة التنمية الاقتصادية، وعليه من خلال تلبية المتطلبات الاساسية من الغذاء يتمكن الافراد باعتبارهم أحد عوامل الانتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى خالف ذلك فإن تدهور مستوى معيشة الأفراد ينعكس على وضعهم الصحي مما يؤدي إلى عدم قدرة الإنسان في الاندماج في الحياة العملية والمهنية بشكل سليم و من هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته لأنه الركيزة الرئيسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي و الذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة وفي تحديد المساحات المزروعة، والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة واستخدام المكننة

الزراعية، وتربية الدواجن والحيوانات والأسماك إتباع أساليب التكثيف الزراعي ، وكل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي[1] .

3_2_2. البعد الإجتماعي :

إن الآمن الغذائي لا يخلو من الأثار الإجتماعية المتولدة عنه ، إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات و ضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية للأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساس ي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و يعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية،لذلك على المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده، فإذا كانت المجتمعات تعاني من نقص في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروضو المطلوب، فيؤدي ذلك التأثير على سلوكات الآفراد و تصرفاتهم الاجتماعية، و يتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي، و هذا له بالغ الآثر على جهود التنمية بمختلف أنواعه[2]ا.

3_2_3. البعد السياسي :

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، فتوفير الغذاء يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد . إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي نستخدمه الدول التي تمتلك الموارد الغذائية ضد الدول النامية والفقيرة التي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية ، وهذا من خلال الضغط عليها والتأثير على قراراتها حتى تظل تابعة لها ، فكيف على الدول التي لا تمتلك سلع غذائية أن تحافظ على سيادتها، و ظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الرئيسة كالقمح والذرة ، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها وأسعارها فهي تستخدم الدول التي بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحها في مختلف أنحاء العالم[3] .

وتتجلى أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي فيما يلي :

- محدودية الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية في مقدمتها الحبوب؛
- طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، و قدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية ؛
- تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء، حيث تسيطر على تجارة الحبوب العالم ؛
- مسألة الغذاء تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

[1]- ريم بوش، (2019): مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والإتصالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجزائر 03، ص 70.

[2]- حوشين كمال، (2007): إشكالية العقار الفلاحي والآمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 239.

[3]- ريم بوش، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المبحث الثاني : أوضاع الأمن الغذائي

بعد التعرف على قضية الأمن الغذائي لابد من الوقوف على أوضاعه و الإحاطة بكل ما يندرج تحت هذه الأوضاع .

المطلب الأول : مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

هناك جملة من المقومات و العوامل التي حددها الاقتصاديون التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على وضع الأمن الغذائي .

1_1_ مقومات الأمن الغذائي[1] :

إن من أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي ما يلي :

1_1_1. الأمن المائي :

ويتمثل في وفرة المياه المتجددة وبشكل أساسي العمل على توفير المياه الصالحة للشرب من مصادر مستقرة، ومن ثم توفير مياه الري والسقاية عبر إقامة السدود وتقنيات نقل المياه والتخزين.

1_1_2. الأراضي الصالحة للزراعة :

وتختم بإستثمار الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة، وفي حال ندرتها ضرورة العمل على سياسة إستصلاح الأراضي، مع التشدد والحزم في مكافحة التصحر وحماية الغابات والمحميات الطبيعية والعمل على إنشاء حملات التشجير وزيادة المساحات الخضراء.

1_1_3. الثروة الحيوانية :

إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق الجزء الأهم من المواد الغذائية كاللحوم والألبان وبالتالي تتطرق المسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأرض الصالحة للمراعي، وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك ومنتجات البحر، تنظر إلى وفرة الثروة السمكية والبحرية ومنهجيات تربية الحيوانات، وتحقيق التناسب بين مكونات الثروة الحيوانية، بما يتلائم مع التغذية المتوازنة للسكان.

1_1_4. قوة العمل :

وهذا توجد أيضا أزمة حقيقية، حيث أن عمليات الإنتاج نعاني من مشكلة كبيرة بسبب عدم الرغبة في العمل الزراعي ، ولأن البعض لا يفضل العمل الزراعي ويفضل الإتجاه إلى العمل المكتبي بين جدران المكاتب، مما يتسبب في هجر الأراضي الزراعية .

1_1_5. الإدارة الرشيدة :

إن إدارة الموارد الغذائية ومنهجية الاستثمار والتخزين هي عامل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية وهنا تشير إلى عدة جوانب في إدارة الغذاء تتمثل أهمها في منع الهدر ، وتنتج علاقات التبادل

[1]– ناصر بوجلال، (2014): تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 71.

والتعاون التجاري والخيراني المحلي والعالمي، ناهيك عن استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة الغذائية، مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الغذائية، وتطوير المنتج الغذائي غير استخدام السماد الكيماوي، أو طرائق الزراعة العضوية، أو توفير المناخ الصناعي، كما هو الحال في المزارع البلاستيكية، وتطبيق تقانات الري الموفرة المياه، وسياسة تحسين الاستثمار بالعمل على تحسين الغلاف الأخضر الأرض ، خاصة من خلال عمليات التشجير.

بالإضافة إلى المقومات التالية :

- الخصائص الجغرافية والمناحية والبيئية؛
- المراعي الطبيعية والغابات ؛
- الموارد البشرية ؛
- التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية .

1_2_ العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي :

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود عوامل تعبر عن هذا الوضع وهناك عدة عوامل تتحكم في بناء المخزوم الإستراتيجي من الغذاء وسنحاول إبرازها من خلال مايلي:

1_2_1. التغير المناخي :

يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة، إذ أن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادي [1].

يعبر التغير المناخى على التغيرات فى الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية فى نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق فى الغلاف الجوى بسبب الأنشطة البشرية التى ترفع من درجة حرارة الغلاف الجوى، كما يعتبر التغير المناخى تحدى عظيم يواجه البشرية ، ولقد بدأت إرصادات تغير المناخ في الظهور في أعقاب الثورة الصناعية عندما بدأ العلماء يحذرون من إختلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض، و تنقسم أسباب تغير المناخ إلى أسباب طبيعية مثل ثورات البراكين ، الأشعة الكونية، والعواصف الترابية، والأمطار الحمضية، وأخرى اصطناعية مثل النفايات والفضلات المنبعثة من الصناعات المختلفة، وتلوث المياه، وتؤثر التغيرات المناخية على مختلف القطاعات الاقتصادية والتي من أهمها القطاع الزراعي، قطاع المياه، الثروة السمكية والحيوانية، قطاع الطاقة والصناعة، وأخيرا قطاع النقل والسياحة[2] .

---

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2010): تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، الخرطوم، ص 4.

[2]– أيمن أحمد عبد العقار، (2024): أثر التغيرات المناخية على الإقتصاد العالمي دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 47، العدد 47، ص 5.

وبصفة عامة يمكن أن يؤثر تقلب المناخ على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر، من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، وكذلك بشكل غير مباشر بزيادة التعرض للأمراض، ومخاطر سلامة الغذاء، وتدهور جودة النظم الغذائية. ويمكن إيجاز آثار تغير المناخ السلبية على الأمن الغذائي في الجدول رقم (01) [1]:

الجدول رقم (2-1) : آثار تغري المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء:	❖ انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب: ➢ تدهور الأراضي. ➢ نقص المياه العذبة وقلة الهطول المطري. ➢ انخفاض الإنتاجيةالنباتية. ➢ أضرار الآفات والأمراض النباتية. ❖ انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية بسبب: ➢ زيادة انتشار الأمراض، وتدهور المياه. ➢ تدهور قاعدة الموارد العلفية.
الحصول علىالغذاء:	❖ زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وبالتالي التعرض لارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية. ❖ انخفاض إنتاجية العمل، ومن ثم مستويات دخول الأفراد.
الاستفادة من الغذاء:	❖ تدني جودة الأغذية وسلامتها وتفشي الأمراض (ازدياد معدلات نمو الميكروبات مع ارتفاع درجات الحرارة). ❖ تدني الجودة الغذائية للمحاصيل نتيجة زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون. ❖ زيادة تلوث المياه المستخدمة للري. ❖ زيادة انتشار الأمراض (المنقولة بالمياه والنواقل الحيوانية). ❖ تدني الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص4.

1_2_2. العوامل التكنولوجية :

المقصود بالتكنولوجيا، ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية ، ولقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها " أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج " ، أما الفاو فلقد عرفتها على أنها " تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة " .

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص4.

الملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد في زيادة إنتاجها على التوسع لمواجهة العجز الغذائي[1] .

1_2_3. العوامل المادية والمالية :

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع أهمية استراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث أهمية النسبية لوزنه الديمغرافي.

يعني الأمن الغذائي إذن حصول الأفراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء, حيث يشترط في هذا الغذاء أن يتصف بالنوعية الجيدة و أن يحقق السلامة و عليه أصبح من المهام الرئيسية للدول والحكومات الحديثة حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين ومواجهة إختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية والخارجية . لكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة و يسر نظرا للعقبات التي تواجه آلية استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي و على رأسها مايلي[2] :

- قدرة الموارد المائية و تركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب؛
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي، وضعف الخدمات الزراعية المساندة ؛
- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي ؛
- تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي ..

1_2_4. العوامل الديموغرافية :

زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي.

[1] محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص ص 157، 179.

[2] – يوب زكريا، ملال كريمة، (2016): السياسات الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر 1999–2015، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والتنمية ، جامعة مولاي الطاهر، السعيدة، ص16.

فزيادة عدد سكان الحضر إذن سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء يقابله نقص في العرض ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء بدلا من إتباع سياسة توسعية أفقية أو عمودية[1].

1_2_5. العوامل السياسية :

هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزف الكثير وأبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية ، بالإضافة إلى السودان هناك سوريا، ومصر، وتونس وليبيا فالأحداث الجارية ستؤثر بشكل كبير على وضعها الغذائي[2].

المطلب الثاني : محددات الطلب على الغذاء و مؤشرات قياس الأمن الغذائي

2_1_ محددات الطلب على الغذاء

قبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء وجب علينا معرفة أنواع الطلب على الغذاء والتي جاءت على الشكل التالي [3]:

2_1_1. طلب المستهلك على المنتجات الزراعية:

يعد الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن نسبيا خاصة المنتجات الزراعية التي تستعمل على نطاق واسع كالبطاطا والقمح، لكن هناك بعض المنتجات الكمالية التي يكون الطلب عليها مرنا كاللحوم والفواكه، ولكن بتغير الدخل يتأثر الطلب على بعض المحاصيل الزراعية خاصة المنتجات ذات الطلب المرن، وبتحسين المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخول فإن معظم الزيادة تذهب إلى السلع غير الزراعية لأن السلع الغذائية تعتبر أساسية لا بد من اقتنائها .

2_1_2. طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية:

وهو طلب الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتوجات الزراعية وبيعها من أجل الحصول على المنافع الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والمضاربون هم المسيطرون على جزء كبير من نظام تسويق المنتجات الزراعية.

---

[1]– كنية عبد الحفيظ، (2013): مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 03، ص18.

[2]– كنية عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص19.

[3]– عبد الوهاب مطر الداهري ، (1929): أسس و مبادئ الأقتصاد الزراعي ، الطبعة الأولى مطبعة العاني ، لبنان ، ص 153.

2_1_3. طلب المخزن:

وهو طلب المخزنين إما أن يكونوا تجارا أو أصحاب مطاحن أو المزارعين أنفسهم فمعظم المحاصيل تتصف بالموسمية فمثلا حصاد محصول القمح نجدها على مدار السنة، وبذلك فإن جزءا كبيرا من منتوج القمح المسوق يذهب إلى المخزنين سواء كانوا أفرادا أم دولة .

2_1_4. طلب المزارع:

وهو طلب المزارع الذي يقوم بشراء المحاصيل لتغذية مواشيه ودواجنه، ويتأثر الطلب بعدد الحيوانات وسعرها وأسعار المحاصيل الأخرى، وهناك طلبات أخرى تمثل في الطلب على مواشي التربية، ومواشي اللبن، والتبن والعلف في المناطق التي لا تنتج منها كميات كافية .

2_1_5. طلب المصانع:

ويكون الطلب على المحاصيل الزراعية التي تستعمل كمادة خام في العملية التحويلية وتشمل معظم المحاصيل كالطماطم، والقمح، القطن وغيرها.

2_1_6_ محددات الطلب على السلع الغذائية : وهي

2_1_6_1. الدخل:

كما هو معروف في النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب، ونظرا لتدني دخول الدول النامية فإن أي زيادة في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء ذات الجودة العالية والاستغناء عن السلع الرديئة [1].

2_1_6_2. السكان:

كذلك فإن من بين محددات الطلب على الغذاء عدد السكان، فهم المنتجون والمستهلكون للمنتجات الزراعية، وعلى الزراعة الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء وتزايد عدد السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء وبالتالي يستوجب ذلك زيادة عرض السلع الغذائية وهذا متوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي [2].

2_1_6_3. أسعار الغذاء:

إن معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين والمستهلكين، فالمنتج تساعده على اتخاذ القرارات لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية وتحقيق أفضل ربح، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية وأنواع المحاصيل الزراعية التي يرغب في استهلاكها، ونظرا لأهمية الأسعار في تحديد الكمية المطلوبة والمعروضة من الغذاء فإن أصحاب النظرية التقليدية يعتقدون بأن أسعار الغذاء يجب أن تكون منخفضة للحفاظ على الأجور الحقيقية (أرثرلويس وغيره)، ولكن هذا الاعتقاد تلاشى لأن انخفاض

[1]– لرقام جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2]– بوعلام زهيرة، (2020): الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية (1990–2025)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، ص21.

أسعار الغذاء لا يحفز المنتج على الإنتاج والاعتقاد السائد هو ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة دخل الأفراد ما يشجع المنتج على الإنتاج وما يسمح للفرد بالقدرة على الاستهلاك[1].

2_1_6_4. تفضيلات المستهلكين:

من بين ما يحدد الطلب على الغذاء كذلك العادات الاستهلاكية وما ألفه المجتمع من نمط استهلاكي غذائي، ونمط الاستهلاك والتغير في الأذواق يتباين من مجتمع إلى آخر ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد إلى استهلاك السلع ذات النوعية الجيدة وذات القيمة الغذائية العالية أما في الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأذواق في استهلاك السلع الغذائية .

تعتبر قضية الغذاء من أهم القضايا الإستراتيجية الحيوية التي تولي لها جميع دول العالم اهتماما بالغا ، كونها ذات أبعاد سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، فالمشكلة الغذائية تدل على توافر أعداد وفيرة من الجوعى الذين لا تتوفر لهم التغذية الكاملة و التي تمد الجسم بكل الطاقة التي يحتاجها و لكل المقادير المتنوعة لحفظ توازنه ،حيث يتم تحديدها من خلال العديد من المؤشرات كمتوسط استهلاك الفرد من الغذاء ، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي و التي يمكن ان تكون كفيلة بالزيادة من حدة المشكلة الغذائية .

إن حل هذه المشكلة و هي مشكلة متعددة الجوانب والأوجه يحتم وضع استراتيجيات و سياسات قصد التحكم في عواقبها الكارثية على حياة الأفراد[2].

2_2_ مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة الى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن تلك المؤشرات:

2_2_1. الناتج المحلي الإجمالي :

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين بذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.

هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الانفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة .

[1]– ارقام جميلة، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 42،41.

تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي[1].

2_2_2. الناتج المحلي الزراعي :

الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء فانخفاضه مع زيادة حجم الإستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرات الدولة ماديا[2] .

2_2_3. مرونة الطلب الداخلية :

يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يتجهون الى السلع الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج[3]. والشكل التالي يبين طلب أصحاب الدخول المرتفعة و المنخفضة على الغذاء في حالة تقديم الدعم أو تحرير الأسعار[4]:

[1]– بوعرعارة نسمة، قريشي حنان، (2016): دور الصناعات الغذائية في تحقي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة حالة ملبنة سيدي خالد و مطاحن مهدية – تيارت– ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة إبن خلدون، تيارت، ص53.

[2]– حسني علي، (2016): دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة لمدرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة و الادارة المحلية، جامعة بسكرة، ص23.

[3]– حسني علي، مرجع سبق ذكره، ص24

[4]– بوعرعارة نسمة، قريشي حنان، مرجع سبق ذكره، ص56.

الشكل رقم (2-3) : طلب أصحاب الدخول المرتفعة و المنخفضة على الغذاء

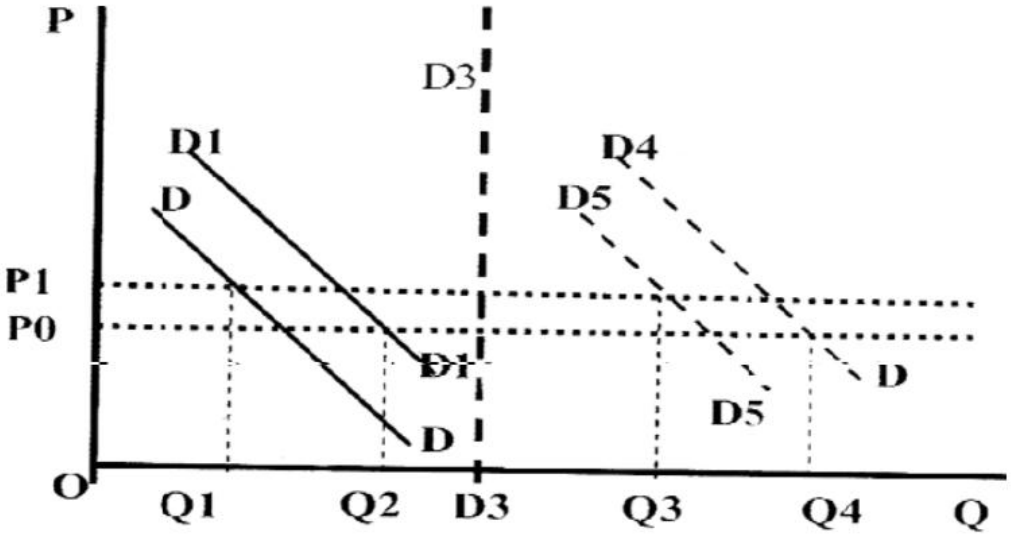

المصدر : سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي –مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009 ،ص ص73 ،74

من خلال الشكل يتبين أن طلب الدخول المرتفعة لا يتأثر بتغير الأسعار حيث تقترب مرونته من الصفر في D3D3 أما طلب الدخول النخفضة (الضعيفة) في حالة دعم مستلزمات انتاج الغذاء DD يتحدد عند السعر P0بينما في حالة تحرير الأسعار سينتقل إلى P1 و بذلك ينخفض طلب الدخول المنخفضة إلى D2D2 مع انخفاض الكمية المطلوبة إلى Q1 وهذا الانتقال سوف يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر و الجوع وانخفاض الطلب الكلي من Q4 إلى Q5 ، و بذلك يتزايد العجز الغذائي في المجتمع وتتزايد معه حالة انعدام الأمن الغذائي.

2_2_4. متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية :

يعبر مؤشر متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية عن إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة التغذوية، ويمكن معايرة متوسط إمدادات السعرات الحرارية للإنفاق الغذائي باستخدام متوسط متطلبات الطاقة التغذوية المقدرة للسكان المعنيين للحصول على مؤشر لكفاية الإمدادات التغذوية من حيث السعرات الحرارية .

ويتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية[1] :

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الإستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

2_2_5. مؤشر الاكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية :

هو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك،أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية، و تكتب :

نسبة الفجوة الغذائية = 1 – نسبة الاكتفاء الذاتي

كلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية أوطلب المعونات الغذائية إن لزم الأمر[2].

2_2_6. الأمن الغذائي العالمي :

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول، يتألف هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات من (113) دولة، ويقيس الأمن الغذائي في معظم دول العالم. نشر لأول مرة عام 2012، وتتولى وحدة الاستخبارات في مجلة الاقتصاديون البريطانية (The Economist) إدارته وتجديده[3] .

تؤخذ المؤشرات الآتية بعين الاعتبار عند تصنيف الدول ما يلي :

- مؤشرات التغذية ؛
- قدرة الاستيعاب العمراني؛

[1]– كنية عبد الحفيظ، (2021): سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 03، ص 27.

[2]– المرجع نفسه، ص26.

[3]– كنية عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص28.

- نسبة استهلاك الأكل من المصروفات المنزلية؛
- خسارة الأكل؛
- جودة البروتين؛
- التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية؛
- تنوع النظام الغذائي؛
- البنية الأساسية الزراعية؛
- درجة تقلب الإنتاج الزراعي؛
- نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي؛
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية بالدولار الأميركي)؛
- وجود برامج شبكة سلامة الغذاء؛
- وصول المزارعين إلى التمويل؛
- الإتفاق العام على البحث والتطوير الزراعي؛
- الفساد؛
- خطر الاستقرار السياسي؛
- كفاية العرض؛
- سلامة الغذاء.

المطلب الثالث : سياسات الأمن الغذائي

من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات الإقتصادية الزراعية نذكر منها:

3_1. السياسة الزراعية :

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة بإتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه، ويمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية فيما يلي [1]:

- أن يكون التوزيع المناسب والعادل لمصادر الثروة والدخل.

[1]– صعانية نورهان، غراري فاطمو الزهراء، (2023): التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص52.

- أن يكون تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية أو رفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجتماعي بأقل جهد إجتماعي ممكن.

3_2. سياسة دعم الأسعار:

يعتبر إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة إرتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وإنخفاض أسعارها، من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي، وهناك شكل اخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد ترفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري، لتشجيع المزارعين على الإستمرار في الإنتاج، حيث تقوم بتخزين ذلك المنتج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام أعتمد داخل مجموعة الإتحاد الأوروبي[1].

3_3. سياسة تطوير التمويل والإئتمان الزراعي:

يتسم القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج والدخل ما يعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لزاما على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان إستمرارية الإنتاج فمثلا الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في قطاع التمويل الزراعي.

يعترض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الإئتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكرا على القادرين على تقديم الضمان ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومات بالتدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية لتكون مصدرا للإئتمان الزراعي[2].

3_4. سياسات تطوير الإستثمار:

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية ولتطوير الإستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الإستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الإستثمار يتضمن " كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية" [3] .

ويمكن التعبير عن مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار من خلال الشكل التالي :

[1]– كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]– صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3]– كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص36.

الشكل رقم (2-4) : مناخ الإستثمار و سياسات الإستثمار

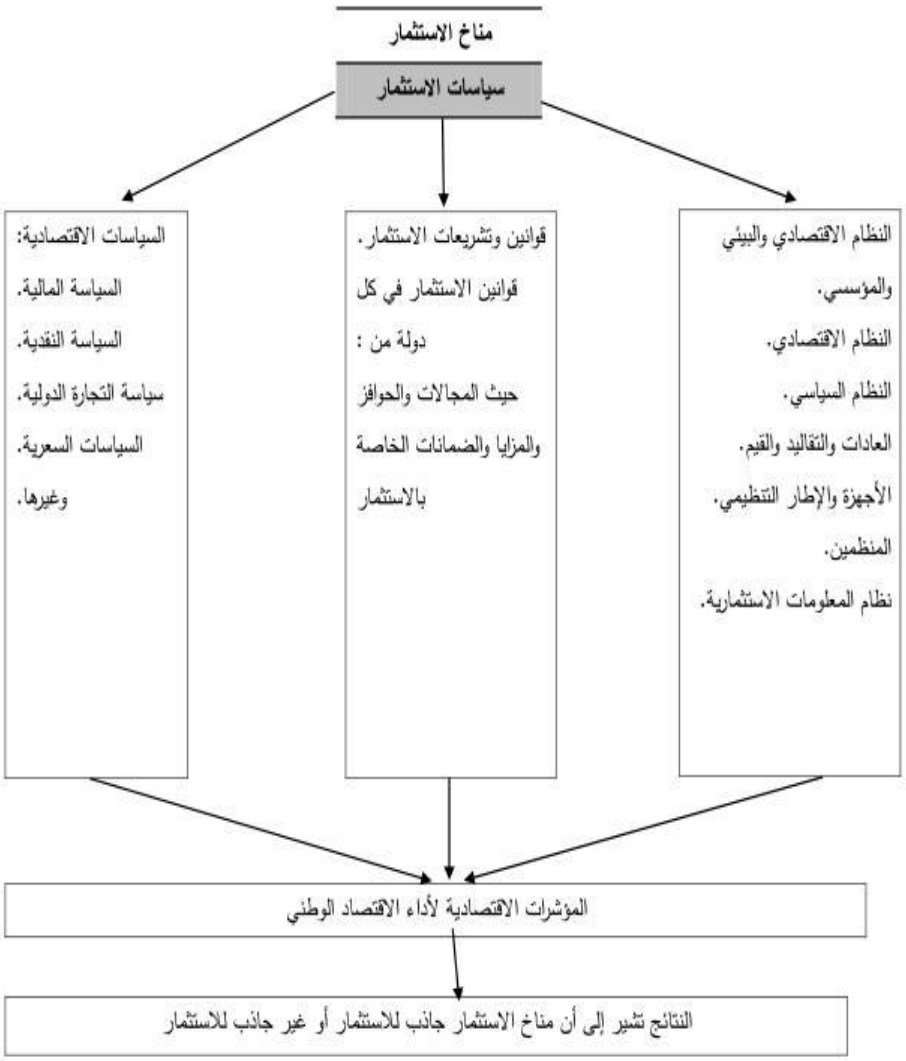

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، (1997): السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص391 .

3_5. سياسة تخزين المنتجات الزراعية :

تختلف هذه السياسة بإختلاف حجم الإنتاج المحلي الزراعي لكل دولة وباختلاف حجم الإستيراد من المواد الغذائية الزراعية، وبإختلاف أهداف التخزين والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى عنصرين أساسين هما : تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج ، وتكوين مخزون إستراتيجي للإستخدام وقت الأزمات مثل تقلبات الإنتاج الغذائي أو الحروب والحصار والمقاطعة وأزمات السوق العالمية .

كما أن تحقيق تحسينات مستدامة في مجال الأمن الغذائي يعتمد في المقام الأول على ما يحادث في الإقتصاد الوطني، ضمن إطار البيئة الإقتصادية الدولية، فما تفعله حكومات البلدان أو لا تفعله وكيفية قيامها بذلك، أمور لها دورها المؤثر، لكن يتعين تعبئة المجتمع المدني ككل المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية، والأطراف التي تقوم بدور مهم في سلسلة الغذاء وارتباطاتهم المهنية، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، المؤسسات المحلية وهيئات البحوث والشركات التجارية والصناعية ، والعمل على اتحاد الشروط لتزويد الأطراف جميعا بما يلزم من حوافز وفرص ومعلومات لتحقيق هذه التحسينات في المستقبل ولا بد من التأكيد بأن البلدان التي نجحت في جعل السياسات الاقتصادية الكلية تحقق نموا فعالا، هي التي أنجزت تحسينات في مجال الأمن الغذائي، والسياسات المالية والنقدية والتجارية من أقوى الإجراءات التي تستطيع أن تتخذها الحكومات للتأثير في النظم الاقتصادية فالإقتصاديات لا تستطيع أن تعمل بمستوى من الكفاءة يتيح توفير الأمن الغذائي عندما يزداد التضخم وتحري المغالاة في تقدير معدلات أسعار الصرف ويتفاقم عجز الموازنات الحكومية، وتتراكم بدرجة كبيرة في ظهور الأزمات الإقتصادية وحالات الإنخفاض الحاد في معدلات النمو، وفي المقابل فإن البلدان التي نجحت في جعل السياسات الإقتصادية الكلية تحافظ على مستويات منخفضة وثابتة من العجز، وتتبع معدلات أسعار الصرف التنافسية، هي التي تمكنت من تحل الإحالة الإقتصادية الكلية، إلا أن إعدام الأمن الغذائي مشكلة ترتبط بنقص فرص الحصول على الغذاء، وهو أمر ينجم سواء من عدم كفاية القوة الشرائية أو عدم كفاية الموارد الإنتاجية اللازمة للبقاء، ولابد من التركيز على التخفيف من وطأة الفقر بتوليد الطلب الفعال الذي يعد المحرك الإقتصادي الأساسي[1] .

3_6. سياسات التسويق

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه " ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية" ، 2 وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم إلى تجار التجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية ما ينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي.

[1]– ناصر بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص74.

هو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لا بد على الجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك [1].

3_7. سياسة التجارة الخارجية:

تعرف السياسة التجارية على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو كلاهما معا"[2].

من أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للإنتاج الزراعي؛
- حماية الإقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛
- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير؛
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الإقتصاد القومي .

وللوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر البعض منها:

- **الرسوم الجمركية** : وهي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى.
- نظام الحصص : هو وسيلة لتخصيص الموارد أو الفرص على أساس حصص أو حدود محددة سلفا.
- **سياسة الحظر والمنع:** هو منع كلي أو جزئي للتعامل التجاري مع بلد معين، بغرض عزلها.
- **إعانات التصدير:** مساعدة مالية تقدمها الحكومة لتمويل صادرات معينة بغرض تطوير الصناعة أو زيادة تجارة القطر الخارجية.

[1]– كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]– صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص55.

المبحث الثالث :إشكالية الأمن الغذائي

تعد إشكالية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الدول سواء في الماضي أو الحاضر خاصة مع تعدد أسبابها وتزايد نسبة انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الأول :مفهوم مشكلة الأمن الغذائي وأسبابها

و يمكن توضيحها من خلال :

1_1. مفهوم مشكلة الأمن الغذائي

تعرف مشكلة الأمن الغذائي (المشكلة الغذائية) بأنها عدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي على تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية، أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان، وإما بسوء التغذية، أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية، وغالبا ما يتمثل في نقص البروتين الحيواني [1].

1_2. أسباب مشكلة الأمن الغذائي

يمكن إرجاع المشكلة الغذائية إلى عدة أسباب أهمها [2]:

1_2_1. على المستوى العالمي :

ذلك بتأثير من الدول المتقدمة غالبا ولصالحها بهدف رفع الأسعار العالمية وإحداث تقلبات اقتصادية في الأسواق واستخدامها كوسيلة للضغط اقتصاديا وسياسيا على الدول النامية.

1_2_2. في الدول النامية :

وهي من الأسباب التي تحدث في الدول النامية ذاتها نتيجة انخفاض الإنتاج من السلع الغذائية مع تزايد الطلب بفعل النمو السكاني بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الإنتاج القومي على الأفراد.

1_2_3. المجموعة الثالثة :

فهي مرتبطة بالطبيعة لا دخل للدول والأفراد في إحداثها مثل الجفاف الطبيعي والكوارث الطبيعية والأمراض النباتية والآفات الزراعية.

بالإضافة إلى ذلك فهناك أسباب عدة منها ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الأساسية من أسمدة ومبيدات ومحسنات تربة وجميع عناصر الإنتاج التي تدخل في مكوناتها البتر وكيماويات مثل البلاستيك لتغطية البيوت البلاستيكية وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى التوجهات التي

[1]– عيسى بن ناصر، (2005): مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص12.

[2]– بن يمينة إيمان، زدوري عيد المجيد، سياسات التنمية الزراعية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص46.

انتهجتها العديد من بلاد العالم فيما يتعلق بإنتاج الوقود الحيوي المستخرج من المنتجات النباتية سواء أكانت من محاصيل الحبوب أو من النخيل مما هددت البيئة للتسارع في قطع الغابات الاستوائية لإحلال محاصيل تدر عائداً اقتصادياً على أهل الجنوب الأفريقي وأميركا الجنوبية الخ ..

ومن أسباب الأزمة الغذائية ارتفاع مستوى الطلب نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة لكثير من البلاد مثل الهند والصين وهو ما زاد من خلل زيادة الطلب مع محدودية المعروض من السلع الغذائية سواء بشقيها الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني .

المطلب الثاني : قياس انعدام الأمن الغذائي ومخاطره

يعتبر انعدام الأمن الغذائي مسألة خطيرة على كافة المجتمعات الأمر الذي تطلب قياسه.

2_1. قياس انعدام الأمن الغذائي

يمكن فهم ذلك من خلال ما يلي [1]:

وضعت منظمة الأغذية والزراعة مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي كأداة لسد الثغرة في رصد الأمن الغذائي العالمي، خاصة بالنسبة لتقييم بعد الحصول على الأغذية على المستويين الفردي والأسري ويقيس المقياس مباشرة حدة انعدام الأمن الغذائي الذي يعرف بأنه مدى الصعوبات التي يواجهها الناس في الحصول على الأغذية، وهو يستخدم بانتظام لتقييم انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية في الولايات المتحدة منذ عام 1995 .

وقد اعتمدت بالفعل على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المشروع أدوات مشابهة مثل" مقياس انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية وحصولها على الأغذية الذي وضعه مشروع المساعدة الفنية في مجال الأغذية والتغذية ومقياس الأمن الغذائي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة الأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويبني مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي على المنهجية المستخدمة لتطوير هذه الأدوات وعلى الخبرة المكتسبة من تطبيقها في سباقات قطرية متنوعة بوضع إطار تحليلي يضمن قابلية المقارنة بالكامل للتدابير القائمة على التجربة عبر البلدان، حتى في حالات الأمن الغذائي المختلفة تماما.

وهكذا يسهم مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي في تحديد معيار عالمي حقيقي لقياس انعدام الأمن الغذائي على المستويين الفردي والأسري. وبما أن القياسات تستند إلى بيانات جمعت على المستوى الفردي، يمكن هذا المقياس من القيام بتحليل أفضل للفوارق بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي.

وتمكن مؤشرات مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي من رصد انتشار انعدام الأمن الغذائي على مستويات مختلفة من الحدة. وستكون هذه المؤشرات على نحو يسمح بمقارنة القياسات عبر البلدان

[1]–جوزيو غرازيانو داسيلفا وآخرون، (2012): برنامج القضاء على الجوع التجربة البرازيلية، وزارة التنمية الزراعية المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة لأمم الملتحدة، روما، ص 15.

وبمرور الوقت وتوفر أفضل تقييم لمدى المشاكل المتعلقة بإمكانية الحصول على الأغذية وتوزيعها في البلدان.

وستكون خصائص مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي هذه أيضاً مفيدة للبلدان والمنظمات الدولية في رصد التقدم المحرز نحو هدف الأمن الغذائي ومؤشره الجديدين المنصوص عليهما في" خطة التنمية لما بعد عام 2015 . " وقد أوصى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني هو بأهداف التنمية المستدامة بأن يكون الهدف الثاني العام 2030 ضمان أن تكون لدى الأفراد جميعا، وخاصة الفئات الفقيرة والمعرضة للمخاطر بما في ذلك الرضع إمكانية الحصول على أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار السنة . وينبغي أن توفر مؤشرات مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي المعلومات الضرورية للاستجابة لهذه الحاجة إلى الرصد على أساس سنوي على نطاق عالمي.

2_2_ مخاطر انعدام الأمن الغذائي

تواجه العديد من الدول مخاطر كثيرة نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي في توفير الغذاء أهمها[1]:

2_2_1. المخاطر الاقتصادية :

وتتمثل المخاطر الاقتصادية لنقص الغذاء في اختلال ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد النقدية إلى الاستيراد واختلال السوق المحلية، مما يؤثر سلبا على استقرار القطاع الزراعي.

وتضم كل من :

أ. **مخاطر ندرة العمل:** ويكون الخطر على العاملون في القطاع غير الرسمي في المناطق الخضرية، وهو ما يسبب ضرر مفاجئ في المحاصيل الإنتاجية في المناطق الريفية .

ب. **مخاطر التجارة الزراعية** (توزيع الصادرات أو الواردات)**:** ويمس ذلك كل من الملاك الصغار الأكثر تخصصا في تصدير المحاصيل على نطاق صغير، والأسر الفقيرة التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية من المناطق الحضرية الفقيرة .

ت. **مخاطر تذبذب أسعار الغذاء:** يتضرر منها كل من الفقراء والأسر المعتمدة على المشتريات الصافية.

2_2_2. المخاطر الاجتماعية:

تظهر المخاطر الاجتماعية لنقص الغذاء في زيادة نسبة النروح الريفي وزيادة معاناة الفئات الفقيرة من السكان في الحصول على المواد الغذائية.

وتشمل هي الأخرى جملة من المخاطر هي :

أ. **مخاطر إنتاج المحاصيل (الآفات والجفاف وغيرها):** ويتعرض لها كل من الملاك

[1]– بن يمينة إيمان، زدوري عيد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص48.

الصغار مع تنويع مصادر الدخل القليلة والمحدودة وعمال المزارع الذين لا يملكون الأرض.

وعليه لابد من العمل على تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا مثل البذور والأسمدة والري ومكافحة الآفات.

ب. **مخاطر الصحة والصرف الصحي (الأمراض المعدية):** والتي تمس مجتمعات بأكملها لاسيما الأسر التي لا تمتلك المقومات والرعاية العلاجية، والضعفاء من أفراد هذه الأسر خاصة الأطفال والنساء والشيوخ .

ت. **مخاطر الرعاية وانعدام الأمن الاجتماعي :** المرأة بالخصوص التي لا تستطيع الحصول التعليم، والأسر التي تعيلها نساء.

2_2_3. المخاطر السياسية :

وتظهر هذه المخاطر في الآثار السلبية لتعامل الدول المستوردة مع الدول المصدرة للغذاء وخضوعها سياسيا لإرادتها، ويظهر ذلك خاصة في حالات الحرب ومناطق الاضطرابات المدنية والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة التي لا علاقة لها بمراكز النمو عبر البنية التحتية.

المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي تواجه مسار تحقيق الأمن الغذائي

يواجه الأمن الغذائي العديد من العراقيل بالإضافة إلى مجموعة من التحديات.

3_1_ عراقيل الأمن الغذائي

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل[1]:

3_1_1. العوامل الطبيعية :

الجفاف وغلاء المواد الأولية، قد يكونان من المقومات التي تعيق الإنتاج الزراعي. وبالتأكيد هناك علاقة وثيقة بين كمية الأمطار الساقطة والإنتاج الزراعي، إلا أن هذا ليس مبررا مقنع لأنه يمكن الاعتماد على الوسائل الحديثة في الري وخاصة الدول التي تمتلك موارد مالية كافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على زراعة تتماشى وطبيعة كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التخصص والتنسيق والتعاون بين الدول على الأقل هذا يؤدي إلى حل مشكلة ندرة المياه وجفاف التربة وعنصر المناخ ... الخ.

3_1_2. العوامل الدولية :

لقد أخفقت العديد من الدول في سياساتها التنموية باعتمادها على خطط تنموية دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الخارجية.

[1]– عبد الحق زغدار، نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 313،314.

3_1_3. العوامل الاقتصادية :

يمكن حصرها في العناصر التالية:

- قصور التمويل الزراعي المتاح من صناديق التمويل؛
- تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية؛
- ضالة مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال؛
- نقص اليد العاملة المؤهلة؛
- عدم وجود تكامل بين الصناعة والزراعة .

3_1_4. العوامل السياسية :

إن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما في الأمن الغذائي وبالرغم من التداخل الموجود بين العوامل الاقتصادية والسياسية يمكن جمع أهم العوامل السياسية فيما يلي :

- غياب الاستقرار السياسي؛
- النفقات الحكومية المرتفعة خاصة في الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي بالذات،
- انعدام المناخ الملائم للاستثمار والأمر يتطلب الإصلاحات البنكية وطرق دعم الفلاحين كما هو في بعض الدول الأوروبية وصناديق الضمان والتعويض ... الخ؛
- البنية التحتية الضعيفة والتي أثرت سلبا على الأمن الغذائي ولم تؤخذ بمحمل الجد في إطار السياسات المحددة؛
- عدم إعطاء حق للمبادرة الفردية؛
- عدم تشجيع القطاع العام والخاص معا؛
- إهمال التنمية الريفية بالتركيز على التنمية الصناعية في المدن.

3_2. تحديات الأمن الغذائي

هناك بعض العوامل الأساسية المحدة للتحديات التي تواجه الشعوب في تحقيقها للأمن الغذائي متمثلة فيما يلي [1]:

— النمو السكاني العالمي إضافة الى التغيرات الدموغرافية وزيادة الدخول وتوجه نحو المدن كلها عوامل ستؤدي الى زيادة الطلب على الغذاء والغيرات في أنماطه وزيادة في الاستهلاك، ويؤثر التمدد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي بالسلب، حيث يؤدي إلى تراجعه، وتتجلى الآثار السلبية للنمو

[1]–ليندا رزقي، (2014): ترشيد إستغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2014)، مداخلة مقدمو ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 4،5.

والتوسع السكاني على الأمن الغذائي بوضوح في البلدان النامية، أين تكون الحاجة لتحقيق الأمن الغذائي صورة عن محاربة الفقر؛

— التغيرات المناخية: لتغيرات المناخية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على إنتاج الغذاء نذكر منها الاحتباس الحراري الذي يؤدي الى زيادة الكوارت الطبيعية والفيضانات وموجات الحرارة وزيادة مستورات البحر، كل هذا يمثل تهديدا لإنتاج وتوزيع الطعام، ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذه التغيرات تمثل فرصاً أمام إنتاج الغذاء في بعض أجزاء العالم؛

— محدودية الموارد الأساسية للزراعة؛

— أثار متعلقة بالمحيط وتتضمن الآثار السلبية المتمثلة في زيادة استغلال وهدر الأراضي والمياه، إنجراف التربة والتصحر بالإضافة الى تلوث المياه؛

— العوامل الاجتماعية: وتتضمن العوامل الاجتماعية حركة التمدن،التغيرات السكانية، تغير أنماط حاجات المستهلك، التفصيلات، الامتيازات الأذواق والعادات كل هذا يؤثر على الطلب الاستهلاكي لمختلف الأغذية؛

— العوامل الاقتصادية : وتتضمن العوامل الاقتصادية مشاكل التجارة، أسواق الغذاء العرض والتوزيع والأسعار.

وعلى ضوء هذه العوامل نلخص بعض أهم التحديات الناشئة عنها فيما بي:

— زيادة انتاج الغذاء باستعمال الحد الأدني من الأرض، المياه، الأسمدة، الطاقة وغيرها من الموارد، وتوزيعه بفعالية أكبر وعلى قدر من المساواة؛

— تقليل إهدار الغذاء، تجنب العمليات الملوثة للمحيط، والعمل على تحقيق إدارة ناجعة لتدوير النفايات؛

— يجب أن يكون الغذاء أمنا ومغذيا وبأسعار معقولة، وأن يتم تزويده و توزيعه بطرق تلبي احتياجات وتطلعات المستهلكين حسب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول العالم، كما يجب أن يتم توعية ومساعدة الأفرد على اتخاذ قرارات واختيارات غذائية صحيحة؛

— يجب تحقيق توازن بين الاستخدامات المختلفة للأراضي والمياه مع أولويات التنافس، مثل زيادة إنتاج الأغذية على نحو مستدام مع المحافظة على خدمات النظم الايكولوجية التي يعتمد عليها إنتاج الغذاء؛

— يجب العمل على زيادة الانتاجية الغذائية مع مراعاة معايير النظافة والجودة ومكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات والنباتات؛

— وجوب زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي وتطويره، والاهتمام بالبحوث المتعلقة بالتغيرات المناخية؛

— الاهتمام بتحسين الكفاءة التنافسية التبادلية.

خلاصة الفصل :

إن قضية الأمن الغذائي هي قضية محورية وأساسية لكافة الدول التي تسعى إلى الحفاظ على أمنها وهذا الأمر يتطلب الأخذ بكل الأوضاع التي يكون عليها الأمن الغذائي، والتعرف عليها لبناء أمن غذائي مستقر ودائم وفق ما تشتمله الاستراتيجيات والسياسات العاملة في هذا المجال.

إلا أن ذلك كغيره من القضايا التي كانت ومازالت تطرح إشكالية في تحقيقها خاصة بعد تعدد الأسباب وظهور العراقيل التي أصبحت تشكل مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

الفصل الثالث:

واقع القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحقيق الامن الغذائي

تمهيد:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الدولة الجزائرية، وذالك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية وإجتماعية، وهو يرتبط إرتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل.

لذلك أصبحت قضية الأمن الغذائي في الجزائر تحظى بإهتمام متزايد، حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة من قبل الدولة وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية من خلال إجراء دراسات تحليلية وإعداد الإستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين أداء القطاع الزراعي ومنه تحسين واقع الإنتاج وتوفير وإستهلاك السلع الغذائية والمحلية.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- ✓ المبحث الأول: تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر وإستراتيجيات السياسة الزراعية لتحقيقه .
- ✓ المبحث الثالث: الصعوبات التي تعيق القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي .

المبحث الأول: تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد الجزائري نظرا لدوره في تحقيق الأمن الغذائي، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات طبيعية و بشرية، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من جملة من التحديات التي تعيق تطوره.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية في القطاع الزراعي في الجزائر

يتمتع القطاع الزراعي في الجزائر بجملة من المقومات الطبيعية المتنوعة كالأراضي الخصبة إلى جانب الطاقات البشرية المتمثلة في الأيدي العاملة و الخبرات الفنية، إضافة إلى الإمكانيات المالية المخصصة لدعم هذا القطاع من أجل النهوض به.

1_1_ الإمكانيات الطبيعية :

يمكن تقسيم الإمكانيات الطبيعية إلى مايلي :

1_1_1_ الأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، و تختلف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المنخفضات الصحراوية التي تعتبر أ راضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد والتي تسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة، وتوفير احسن نوعية للمنتجات الزراعية، وتتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 2.381.741كلم² ، وتضم أراضي زراعية شاسعة[1].

ويمكن تصنيفها الى ما يلي[2]:

1_1_1_1. **المساحة الزراعية الكلية (SAT):** وتشمل كل الأ راضي التي تستغل فعلا بالإضافة إلى المراعي وتلك التي تتوفر على مقومات الزراعية ولكنها تتطلب استصلاح وتهيئة قبل أن تصبح جاهزة للاستغلال.

1_1_1_2. المساحة المستخدمة للزراعة (SUA): والتي تستخدم فعليا ، أي التي يتشكل من خلالها الناتج الزراعي كل سنة وتضم:

— مساحة المحاصيل الموسمية الزراعية: وتمثل المساحة التي تزرع في السنة مضروبة بعدد المحاصيل التي تتناوب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها، سواء تعلق الامر بالزراعات الفصلية أو السنوية أو الزراعات متعددة السنوات ؛

[1] – فريد عبة، (2018): أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتواه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص91.

[2] – محمودي بهيجة، (2023): أثر الإصلاحات الإقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتواه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي و إستشراف، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص71.

— مساحة المحاصيل الدائمة: وتتمثل في المساحة التي تزرع بمحصول واحد في السنة بصفة دائمة، مثل الأشجار المثمرة والمروج الطبيعية ؛

— المساحة المستريحة: وهي المساحة الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم، إما بسبب عدم كفاية المياه أو أراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى، بشرط ان لا تتعدى مدة إستراحتها خمس سنوات وإلا أعتبرت نوع من الأرضي المراعي ؛

— المراعي والمراتع: وتشمل كل المساحات التي لم تستغل لأكثر من خمس سنوات، وتتميز بنباتاتها الصالحة للرعي.

الجدول رقم (3 – 2) : نسبة الأراضي المزروعة في الجزائر خلال الفترة(2019–2022)

(المساحة:1000 هكتار)

السنوات / المساحة	2019	2020	2021	2022
المساحة الجغرافية	238174.10	238174.10	238174.10	238174.10
المساحة المزروعة	5724.57	8503.62	8509.75	8509.57

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يوضح الجدول أعلاه مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر خلال الفترة 2019–2022 من إجمالي المساحة الكلية قدرها 23817.10 هكتارا حيث تبين من خلال الإحصائيات أعلاه أن نسبية الأراضي الزراعية سنة 2019 قدرت ب % 2.40 من إجمالي المساحة الكلية، و يلاحظ أن هذه النسبة إرتفعت خلال الثلاث سنوات الموالية بنسب قدرها على التوالي 3.57%، 3.57% و 3.58% وتفسر هذه الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بتعزيز النسبة التحتية الزراعية، إضافة إلى السياسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع خلال هذه الفترة من خلال مشاريع إستصلاح الأراضي الصحراوية و الشيه صحراوية، مما ساهم في رفع المساحات المزروعة.

الجدول رقم (3 – 3): توزيع إستخدام الأراضي خلال الفترة بين (2019–2022)

(الوحدة:1000 هكتار)

البيان		2019	2020	2021	2022
مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية	110.96	540.90	/	/
	المروية	929.1	493.1	978.971	973.02
مساحة المحاصيل الموسمية	المطرية	4183.82	3669.10	3762.10	3762.10
	المروية	500.50	919.90	919.90	919.90
المساحة المتروكة		3030.49	3030.49	2848.60	2848.60
مساحة الغابات		4090.99	1949.00	1958.33	1968.11
مساحة المراعي		32755.97	32841.83	32806.50	32806.50
اجمالي مساحة الاراضي الزراعية المستغلة		5724.78	8509.57	8509.57	8503.62
اجمالي مساحة الاراضي الزراعية غير المستغلة		38244.12	32849.28	32806.5	32812.45
مجموعة الاراضي الزراعية الصالحة		43968.80	41358.85	41316.07	41316.07

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يعرض الجدول أعلاه تطور مساحات الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2019–2022، موزعة بين أنواع مختلفة من الأراضي و المحاصيل:

– المساحات المطرية: شهدت هذه المساحات زيادة ملحوظة بين سنة 2019 وسنة 2022 قدرت ب 429.94 ألف هكتار.

– المحاصيل الزراعية المستديمة: سجلت هذه المحاصيل زيادة قدرها 43.92 ألف هكتار من سنة 2019 إلى سنة 2022، وهذا راجع إلى دعم الإستثمارات من هذا النوع مثل الأشجار المثمرة.

– المساحات المطرية الموسمية: سجلت هذه المساحات تراجعا حيث إنتقلت من 4183.82 ألف هكتار سنة 2019 إلى 3762.10 ألف هكتار سنة 2022 مسجلة نقصا قدره 421.72 ألف هكتار، ويفسر بنقص و تذبذب في كمية الأمطار خلال السنوات الأخيرة.

– المساحات الزراعية المستغلة: سجلت هذه المساحات إرتفاعا ملحوظا حيث إنتقلت من 5724.78 ألف هكتار سنة 2019 إلى 8503.62 ألف هكتار سنة 2022 بزيادة قدها 2778.84 ألف هكتار.

سجلت كل من مجموع الأراضي الزراعية الغير مستغلة والأراضي الزراعية الصالحة تراجعا خلال الفترة المدروسة كما توضحه الأرقام في الجدول رقم (02) وهو ما يعكسه إعادة تصنيف بعض الأراضي إلى جانب بأثير التغيرات المناخية.

1_2_ الموارد المائية:

يعتبر الماء من أهم ضروريات الحياة لقوله تعالى" وجعلنا من الماء كل شيء حي " وتتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية وهذا راجع إلى التنوع الجغرافي والطبيعي وكبر المساحة وتنوع تضاريسها من العوامل المؤثرة على عملية التساقط والتي تشكل مصدرا رئيسا للموا رد المائية للبلد[1] ، وتتشكل الموارد المالية من :

1_2_1_ الموارد المائية التقليدية :

تتمثل في :

1_2_1_1_ المياه السطحية water surface :

ويقصد بها مياه الأنهار والينابيع والبحيرات العذبة ومياه الأمطار التي تتجمع بالسدود، أو التي تتجمع في الطبقات الجوبية القريبة التي تطفو على سطح الأرض[2].

والجزائر على الرغم من كبر مساحتها، فإن المياه السطحية فيها نادرة، نجدها تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانات المائية في الجزائر بأقل من 20 مليارم مكعب ، 75% منها قابلة للتجديد، وتشمل الموارد المائية غير المتجددة للطبقات المائية في شمال الصحراء، ويقدر عدد المجاري السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وهي تصب في البحر المتوسط وتمتاز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليارم مكعب ، تقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليارم مكعب إلى 13.5 مليارم مكعب /السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليارم مكعب وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليارم مكعب (بنسبة 5.7 %)، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارم مكعب بنسبة 48%.[3]

1_2_1_1_1. مياه الأمطار:

للجزائر مساحة شاسعة تقدر بـ 2381741 كلم مربع ، تتنوع فيها التضاريس وتختلف ما بين سلاسل جبلية حديثة التكوين وجبال قديمة وسهول فيضيه وأحواض منخفضة وصحراء صخرية وكثبان رملية، لذلك فإن هذا التنو يؤثر في المناخ وبالتالي هناك تباين في توزيع الأمطار ومعدلات السقوط وهذا راجع إلى التيارات الهوائية الغربية المحملة بالرطوبة والتي تصطدم بسلسلة الأطلس التلي، وبالتالي يحدث التكاثف والتساقط، أما الأمطار في الصحراء الجنوبية يهي مرتبطة بأمطار المناطق المدارية، وبالتالي يهي أمطار صيفية وقليلة. إن تناقص الأمطار من الشرق إلى الغرب من أهم خصائص المناخ الجزائري –أنظر الشكل رقم (01)–، كما أن تأثير البحر الأبيض المتوسط يقل كلما توغلنا إلى الداخل الجزائري،

[1] – فريد عبة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] – حمد بن محمد آل الشيخ، (2007): اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ص 219.

[3] – ريم غريب، (2022): دور السياسات المائية في ترشيد إستغلال الموارد المائية في الجزائر 2000–2021 دراسة حالة مديرية الموارد المائية لوالية الطارف، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 74.

وبالتالي ترتفع درجة الحرارة وتزيد نسبة التبخر–أنظر الشكل رقم(02) – ويستخلص من ذلك أن التضاريس والغطاء النباتي وقلة التساقط أثرت سلبا على المخزون المائي في الجزائر[1].

ويقدر المخزون المائي إجمالا 19 مليار متر مكعب ويحصل الفرد على حصة 600 م مكعب /السنة، وهي حصة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الحصة التي حددها البنك الدولي والمقدرة بـ 1000 م مكعب /السنة للفرد الواحد، وهذا ما يضع الجزائر تحت خط الفقر المائي، لذلك فإن توفير هذا المورد الحيوي بكمية كافية للإستهالك المنزلي كونه حق من حقوق كل مواطن والإستهالك الزراعي وكذا الصناعي يتطلب وضع إستراتيجية وطنية محكمة[2].

الشكل رقم (3 – 5) : خريطة توضح هطول الأمطار السنوي

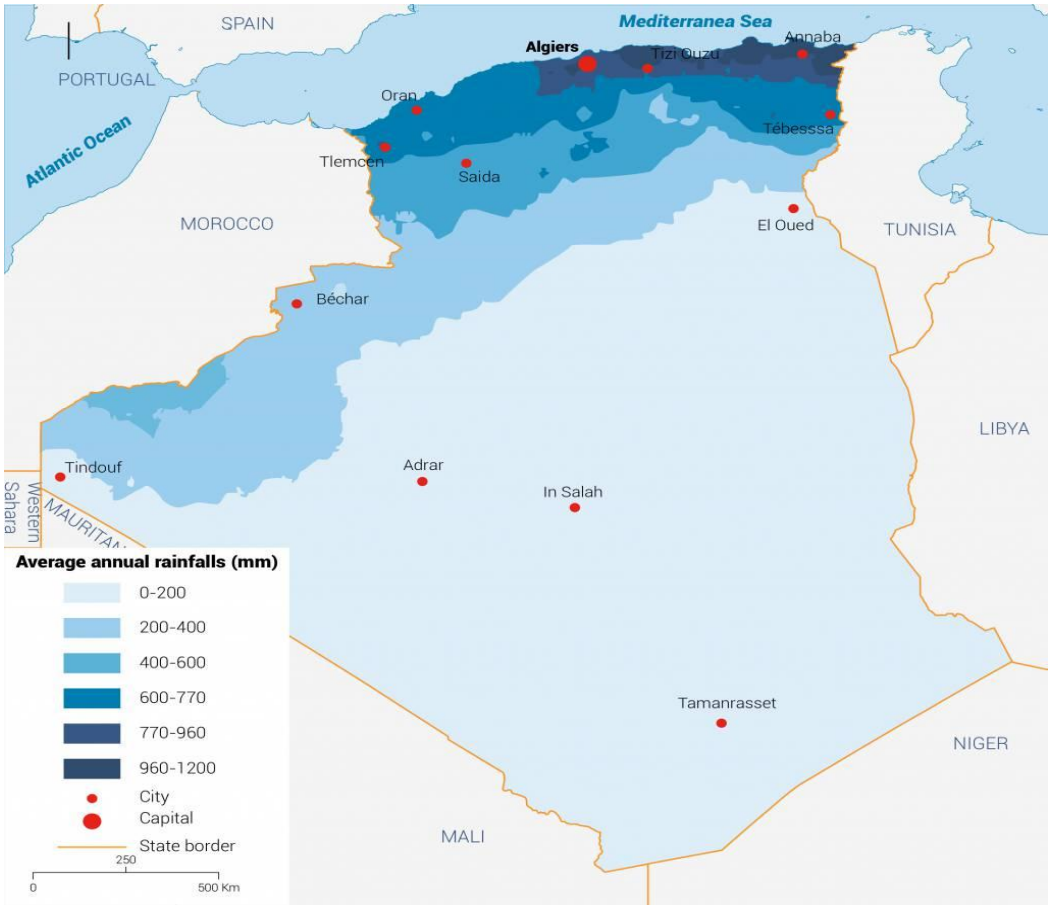

المصدر: وزارة الموارد المائية في الجزائر

https://water.fanack.com, Date de consultation (20/05/2025)

[1] – عبد الرحمان ديدوح، (2017): الأمن المائي: الإستراتيجية المائية في الجزائر، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، ص ص 24، 84.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 01– 101 المتعلق بتأسيس المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه المؤرخ في 2001/04/21 المادة 09.

الشكل رقم (3 – 6) : خريطة توضح التبخر السنوي المحتمل

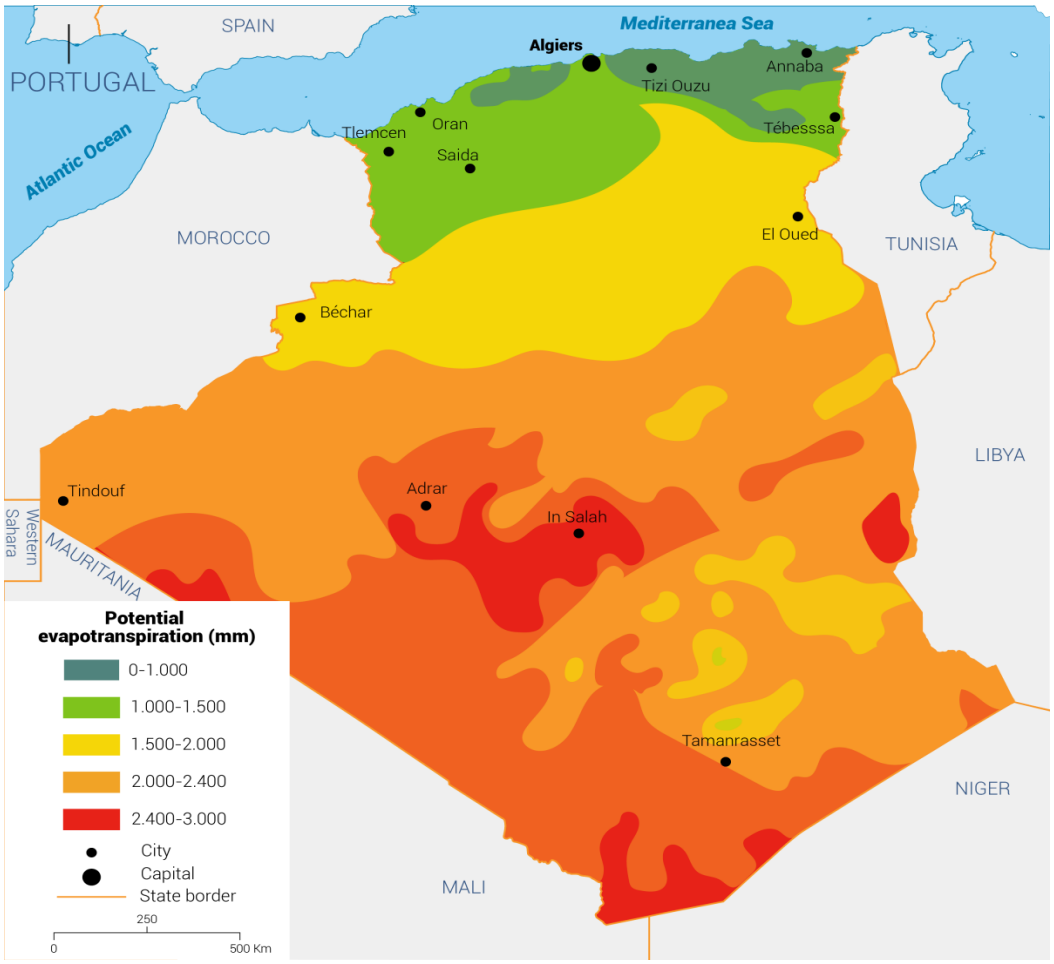

المصدر:الموارد المائية في الجزائر

https://water.fanack.com, Date de consultation (20/05/2025)

1_2_1_2. الأنهار:

تستمد معظم الأنهار في الجزائر بشكل عام من الأمطار والسيول الموسمية، نظر الشكل رقم (03)، وهي نوعان: أنهار تصب في البحر الأبيض المتوسط، وأخرى تصب في الأحواض والمعبر عنها بالشطوط أو السبخات، فالأولى تتميز بوفرة المياه لوجودها في المنطقة الشمالية ذات التساقط المطري أما الثانية وهي التي تسمى بأودية الصرف الداخلي، بإعتبار أن الأقاليم التي تصرف فيها لا يتجاوز فيها التساقط 400 مم وتتميز عن الأولى بأن مجاريها غير مضبوطة فكثيرا ما تتغير مجاري هذه لألنهار وتأخذ منعطفات أخرى تؤدي إلى تغيير تضاريس المناطق المتواجدة بها، إضاية إلى أنها أنهار فجائية كثيرا ما تتسبب في حدوث كوارث طبيعية.[1]

[1]– عبد الرحمان ديدوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 84.

الشكل رقم (3- 7) : خريطة توضح التبخر السنوي المحتمل

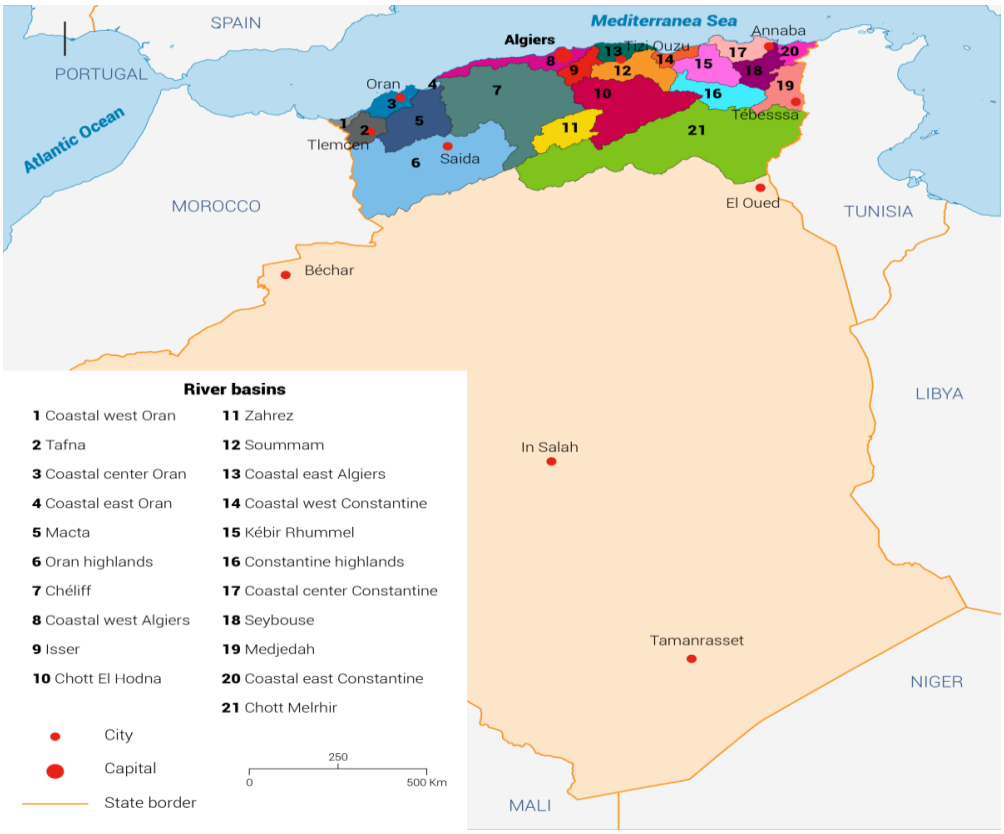

المصدر: الموارد المائية في الجزائر

https://water.fanack.com, Date de consultation (20/05/2025)

1_2_1_2. المياه الجوفية Ground water :

تقدر الثروات المائية الجوبية في الجزائر بحوالي 7 مليار متر مكعب تتوزع إلى منطقتين هما المنطقة الشمالية بحوالي 2 مليار متر مكعب والمنطقة الجنوبية بحوالي 5 مليار متر مكعب، إلا أن إستغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار، وقد إتبعت الجزائر سياسة بناء السدود والأعتماد على تقنيات الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه الامطار.[1]

1_2_2_ الموارد المائية غير التقليدية

تتمثل المائية غير التقليدية الموارد في المياه الناجمة عن[2]:

1_2_2_1. تحلية مياه البحر (desalinated sea water):

إن زيادة مياه البحر والبحث عن موارد مائية جديدة لن يأتي بزيادة مياه الأنهار والأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم فيها، لذا كان الإتجاه إلى تحلية مياه البحر حلا

[1] – ريم غريب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] – الحبيتري نبيلة، (2017): أمن الموارد المائية في الجزائر :الواقع والمستقبل، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، ص ص 162، 163.

عمليا خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى طول الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200كلم، ومن بين الطرق المستعملة في عملية التحلية هناك طريقة التبخير الوميضي* متعدد المراحل وطريقة التناضح العكسي **وهي الطريقة المستعملة في الجزائر نظرا لبعض الخصائص و المميزات التي تتمتع بها[1].

1_2_2_2. معالجة المياه المستعملة (Reuse of treated wastewater) :

يمكن إعادة إستعمال المياه المستعملة أو المسماة بالمياه العادمة، وذلك بعد تنقيتها بطرق محددة وباعتماد تكنولوجيا حديثة، بغرض تغطية بعض الاحتياجات الزراعية وبعض الإستخدامات.

1_2_2_3. نزع أملاح المياه الجوفية شديدة الملوحة (Demineralization of brackish water) :

ليس فقط على صحة البشر، وانما أيضا على المجتمع والاقتصاد الوطني، فهي تستخدم في الزراعة وفي توفير مياه الشرب للإنسان والحيوان وفي الصناعة في عمليات كثيرة مثل التبريد والتخلص من المخلفات والنفايات الصناعية، كما تستخدم في عمليات إنتاج الطاقة والتنقيب عن النفط إلى غيرها من الاستخدامات[2].

1_2_2_4. نقل المياه:

يتم نقل المياه من المناطق الأكثر وفرة إلى المناطق الأقل وفرة، ولزيادة إمكانيات تعبئة ونقل موارد المياه، فقد تم إطلاق المشاريع الكبرى أو أعيد بعثها ابتداء من عام **2004** وذلك في جميع أنحاء الوطن وبشكل متوازن ويتعلق الأمر لاسيما بمشاريع:

— مركب سد بني هارون لتحسين وحماية تزويد أربعة ملايين نسمة في ستة 06 ولايات بمياه الشرب وسقي 4000 هكتار في 04 محطات كبرى حيث بدأ تشغيله في سبتمبر 2007؛

— مركب مستغانم؛

— أرزيو وهران: لتأمين تزويد هذا الرواق بمياه الشرب بدأ تشغيله في أوائل 2009.

1_3. الإنتاج النباتي:

يعرض الشكل أسفله تطور تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2019-2022.

* تعتمد طريقة التحلية **بالتبخير الوميضي Flash Evaporation** على حقيقة مفادها أن الماء يغلي عند درجات حرارة أقل كلما استمر تعرضه إلى ضغوط مخفضضة، إذ يسخن ماء البحر ثم يدخل إلى غرفة الضغط فيحدث له غليان مباشر (وميض) Flash ويتحول إلى بخار فتنخفض درجة حرارة المياه المالحة الباقية فينقل إلى غرفة ثانية وثالثة ورابعة أقل ضغطا وحسب الرغبة في نوعية المياه المنتجة.

** التناضح العكسي " **Reverse Osmosis** "وهي أحدث طرق التحلية والتي تعد من أنجح التقنيات وأقلها تكلفة، وتعتمد بالدرجة الرئيسية على إنتقال المياه العذبة من المحلول المالح المركز إلى المحلول الأقل تركيزا من خلال غشاء شبه نفاذ باستخدام الضغط الأسموزي العكسي.

[2]– هدى عساف، محمد سعيد المصري، (2007): مصادر تلوث المياه الجوفية، هيئة الطاقة الذرية، سوريا، ص 06 .

الشكل رقم (3 – 8): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)

(الوحدة: ألف طن)

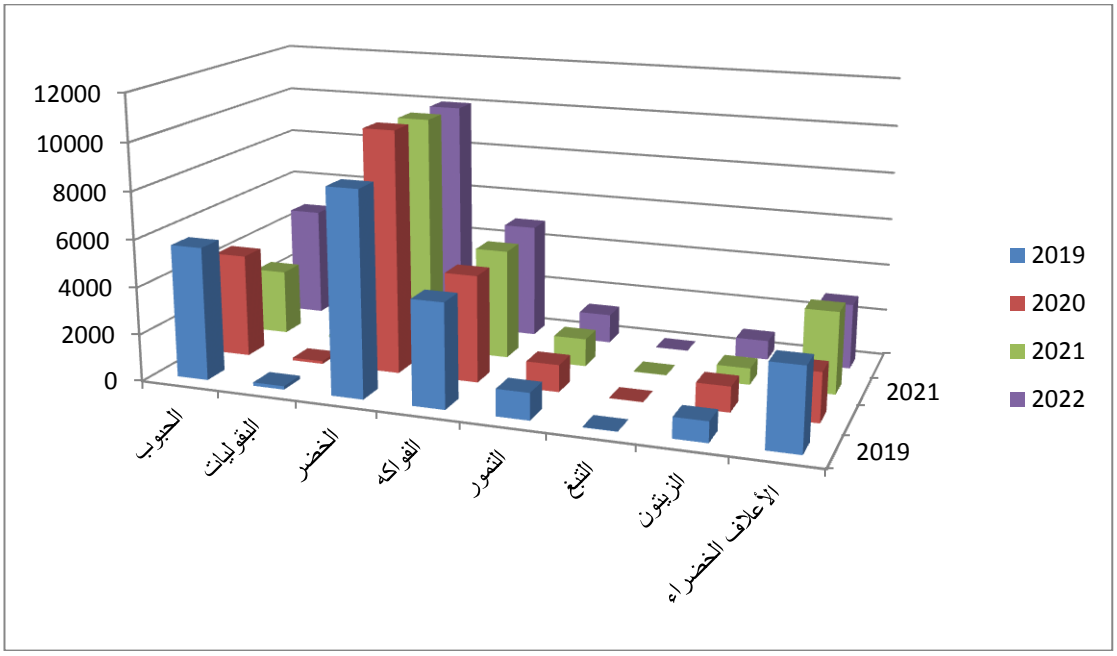

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يتبين من خلال الشكل أعلاه مايلي :

– الحبوب: شهدت فئة الحبوب إنخفاظا في الكمية قدرت بـ (16.25) % حيث إنتقلت من 5633.45 ألف طن سنة 2019 إلى 4717.64 ألف طن سنة 2022، مع تسجيل إنخفاض شديد سنة 2021 بكية قدرها 2783.27 ألف طن.

– الخضروات: سجلت الخضر إرتفاعا ملحوظا سنة 2020 بزيادة قدرها 16.25% ألف طن مقارنة مع سنة 2019، ليتراجع بعدها حتى وصل سنة 2022 بـ 10021.24 ألفل طن.

– الفواكه: عرفت فئة تذبذبات خلال الفترة المدروسة، فقد سجلت إنخفاض في الكمية خلال السنتين 2020-2022 مقارنة مع سنة 2019 لتعرف بعد ذلك إرتفاعا سنة 2022 حيث قدرت الكمية بـ 4900.46 ألف طن.

– الزيتون: شهدت فئة الزيتون إرتفاعا في الكمية سنة 2020 قدرها 26.56% ألف طن مقارنة مع سنة 2019، ليتراجع بعدها حتى وصل سنة 2022 بـ 822.97 ألف طن.

في سنة 2023، إنخفض إنتاج محاصيل الحبوب بشكل حاد بنسبة 21,77٪، بعد أن إرتفع بنسبة 4,51 ٪سنة 2022، حيث إنتقل من 9,41 مليون قنطار سنة 2022 إلى 5,9 مليون قنطار سنة 2023. وقد أثر هذا الإنخفاض على جميع محاصيل الحبوب: حيث إنخفض محصول القمح بشكل

كبير، 74,72٪ بالنسبة للقمح الصلب و61,78٪ بالنسبة للقمح اللين. كذلك، فقد إنخفض إنتاج الشعير والشوفان بنسبة 78,86٪ و43,82٪ على التوالي بين سنتي 2022 و2023.

وبعد ارتفاع حاد في سنة 2022(30,34٪)، تباطأ نمو إنتاج الزيتون ليسجل زيادة طفيفة قدرها 79,0٪ في سنة 2023، ليصل الإجمالي إلى 9,3 مليون قنطار، تقريبا دون تغيير مقارنة بسنة 2022 حيث بلغ 9.2 مليون قنطار.

وعرف قطاع زراعة الكروم والحمضيات نفس الإتجاه حيث إنخفض إنتاج الحمضيات بنسبة 0.86٪ مقابل إرتفاع بنسبة 7,48٪ في السنة السابقة. وسجل قطاع الكروم إنخفاضا بنسبة 0,12٪ مقارنة بنمو نسبته 9,33٪ في السنة السابقة .

وبالمثل، سجلت زراعة الخضراوات إنخفاضا يصل إلى 132.2 مليون قنطار في سنة 2023 مقارنة بـ 135.7 مليون قنطار في سنة 2022، أي إنخفاضا بنسبة 12.51٪. ومع ذلك، سجل إنتاج البطاطا نمًو 23,6٪، حيث إرتفع من 38.5 مليون قنطار في سنة 2022 إلى 40.9 مليون قنطار في سنة 2023.

تبين الإحصائيات أن هناك تذبذب في حجم المحاصيل خلال فترة الدراسة و يمكن إرجاع السبب إلى التغير المناخ والنقص في كمية تساقط الأمطار بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المدخلات الزراعية من جهة و صعوبة إستردادها من جهة أخرى، دون أن ننسى عامل الحرائق الذي شهده الوطن خلال السنوات مما أدى إلى خسائر ضخمة في المساحات الغابية و المثمرة.

1_4. الإنتاج الحيواني:

يعد الإنتاج الحيواني أحد المكونات الأساسية للقطاع الزراعي في الجزائر، إذ يساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير اللحوم، الحليب ومشتقاته، ويعتمد بشكل رئيسي على تربية الأبقار، الأغنام، الماعز و الجمال مع تطور نسبي في إنتاج الدواجن والأسماك خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (3 – 9): عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2019–2022)

(الوحدة: ألف رأس)

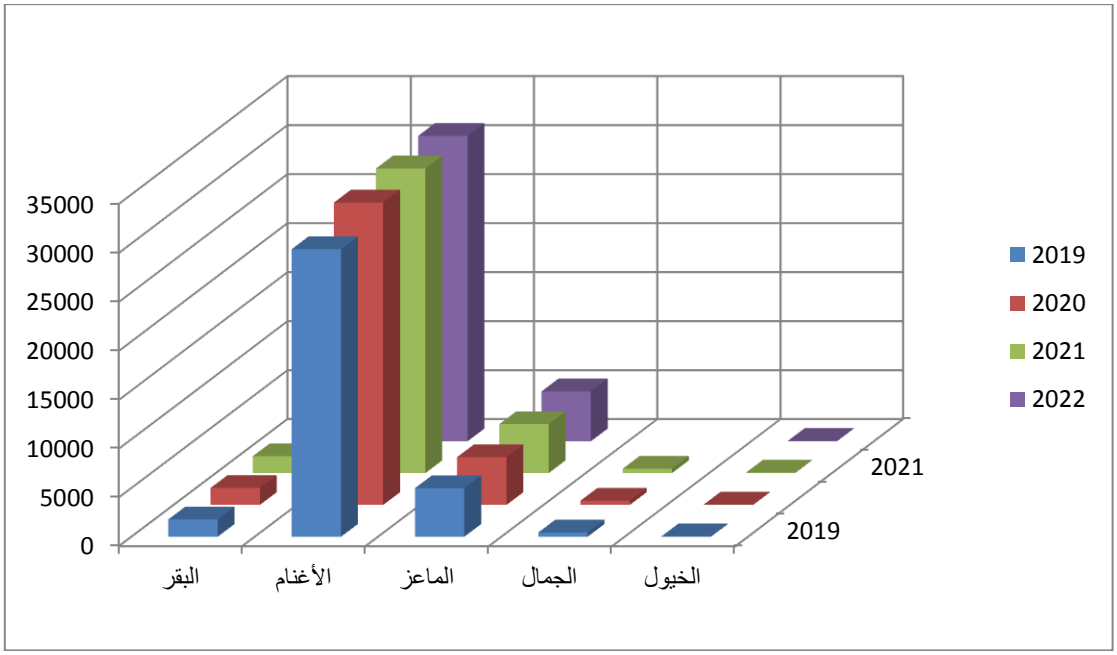

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يبين الشكل أعلاه أن:

– الأبقار: شهد عدد الأبقار خلال الفترة المدروسة إنخفاظا قليلا قدر بـ (0.02) ٪، حيث إنتقل عددهم من 1780.59 ألف رأسا سنة 2019 إلى 1738.34 ألف رأسا سنة 2022.

– الأغنام: عرف عدد الأغنام زيادة ملحوظة من 29418.93 ألف رأسا سنة 2019 إلى 31192.02 ألف رأسا بزيادة قدرها 6.03 ٪ وهو مايعكس توسعا في تربيتها.

– الماعز: إنتقل عدد رؤوس الماعز من 4986.12 ألف رأس إلى 5120.82 ألف رأس بنسبة زيادة قدرها 2.70٪.

شهدت أعداد رؤوس المواشي في الجزائر الفترة 2019–2022، حيث سجل إنخفاض طفيف في عدد الأبقار نتيجة إرتفاع تكاليف التربية وضعف الدعم الموجه للمربين، إضافة إلى محدودية الإمكانيات لدى صغار الفلاحين، في حين شهدت الأغنام والماعز زيادات تدريجية نظرا لقلة تكلفة تربية.

الشكل رقم (3 – 10): حجم اللحوم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)

(الوحدة: ألف طن)

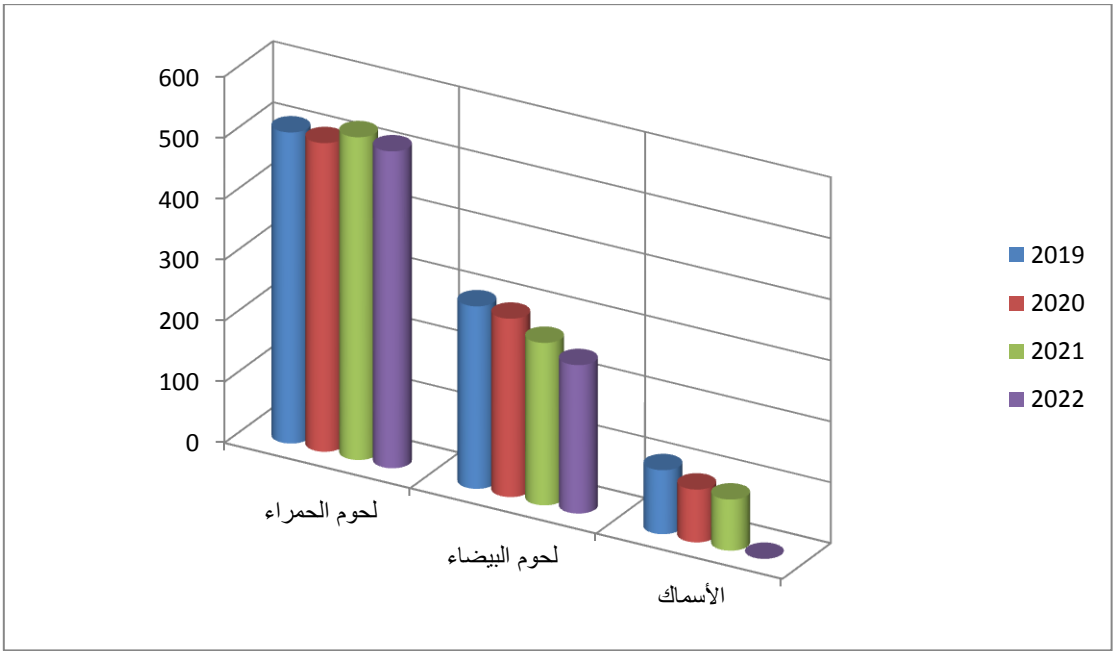

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يبين الشكل أعلاه الإرتفاع التدريجي في حجم اللحوم الحمراء، حيث قدر حجمه سنة 2019 بـ 509.82 ألف طن و إرتفع إلى 529.00 ألف طن سنة 2021 بزيادة قدرها 3.76٪، غير أنه في سنة 2022 عرف حجم اللحوم الحمراء إنخفاضا قدره (1.81٪). وهذا راجع إلى إنتشار الأمراض التي أصابت الأغنام و الأبقار مثل الحمى المالطية.

كما تراجع حجم اللحوم البيضاء من 299.43 ألف طن سنة 2019 إلى 266.64 ألف طن سنة 2021 بإنخفاض قدره (10.95٪) وزاد حجمه سنة 2022 إلى 283.74 ألف طن، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى إرتفاع أسعار الأعلاف المركبة، ضعف الدعم الموجه لمربي الدواجن خاصة صغار المنتجين بالإضافة إلى الأمراض الوبائية التي تصيب الدواجن.

علاوة على ذلك، فقد شهد قطاع صيد الأسماك والمائيات إنخفاضا كبيرا، حيث سجل نمًوا بنسبة (0.8 ٪)، مقارنة بـ (0.3٪) في السنة الماضية.

ورغم هذا الإنخفاض، إرتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من 77.4 مليار دينار سنة 2022 إلى 82.1 مليار دينار سنة 2023.

1_5. الموارد البشرية:

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية والإستعمال الأمثل

للإمكانيات المتوفرة ، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج [1].

الجدول رقم (3 – 4): عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال(2019–2022)

(ألف نسمة)

السنة	اجمالي عدد السكان	اجمالي عدد السكان الريفيون	نسبة السكان الريفيون الى اجمالي سكان
2019	43000	11543	26.84%
2020	44250	11382	25.72%
2021	44178	11317	25.61%
2022	44903	11248	25.04%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ إنخفاض مستمر في نسبة سكان الأرياف مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الجزائر.

حيث كانت نسبة سكان الأرياف سنة 2019 تقدر بـ 26.84% من عدد الإجمالي لسكان الجزائر وإنخفضت هذه النسبة لتصل الى 25.72% سنة 2022 ، وهذا الانخفاض راجع لعدة أسباب من بينها الهجرة الداخلية لسكان الريف نحو المدينة بحثا عن فرص عمل منتظم ذو دخل مستقر.

1_6. الإمكانيات المالية:

تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع من بينها[2]:

1_4_1. توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي: وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور وغيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين المحصول ؛

1_4_2. تقديم قروض فلاحية: من أجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم ، بحيث تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم ،والمتمثلة في نوعين من القروض كما يلي :

1_4_2_1. القرض الموسمي الرفيق: وهو قرض مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ويشتمل نوعين من القروض تتمثل في القرض الموسمي والقرض الفيديرالي ، موجه للفلاحين والمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 ؛

[1] – محمودي بهيجة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] – بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، (2022): واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق ألأمن الغذائي خلال الفترة (2000–2018)، مذكرة ماستر، كلية العوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات العمل، ص ص 54–55.

1_4_2_2. القرض الاستثماري التحدي: هو قرض إستثماري محسن يمنح كذلك من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة.

1_4_3. تقديم حوافز جبائية: منحت للفلاحين عدة مزايا سواء تعلق الأمر بمجال الرسم على القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل ، وهذا من أجل تحفيز الاستثمار الفلاحي وتطويره.

1_4_4. وضع مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية: بهدف إعادة تنظيم القطاع الزراعي بسبب تقليص دعم الدولة للقطاع ، جاء إصلاح 1987 ، وحصر التمويل في قروض الخزينة العامة للدولة للإستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لإكتساب الملكية العقارية عن طريق الإستصلاح، أما تمويل المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية الناتجة عن الإصلاح العقاري فأصبحت تمول من الموارد الخاصة لبنك الفلاحة ، وبالتالي توقف الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي ،وإعطاء البنك إمكانية حجز أموال المستغلين وحقهم في الإنتفاع بالأرض ، وكذا منح القروض على أساس الكفاءة والفعالية ، ومنه تجسدت سياسة التمويل الفلاحي على ضوء هذه الإصلاحات في ثلاثة عناصر تتمثل في : توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقرضة ، تعديل معدلات الفائدة ، الشروع في تكوين هولدينغ مالي فلاحي[1] ، والجدول الموالي يوضح مخصصات من البرامج التنموية:

الجدول رقم (3-5): مخصصات ونسب القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019) (الوحدة :مليار دج)

البرنامج	2001 - 2004		2005 - 2009		2010 - 2014		2015 - 2019		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	4,65	12,45	312	7,42	1000	4,46	1000	4,5	2400	4,95
باقي القطاعات	459,6	87,5	3890,7	92,57	21420	95,54	21100	95,5	45641,7	95,05
المجموع	525	100	4202,7	100	22412	100	22100	100	48041,7	100

المصدر: فرح بن سالم، (2021): واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص 230.

نلاحظ من خلال الجدول(04): أن نسب مخصصات القطاع الفلاحي لا تتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الإستثمار العمومي وهي نسبة إذا ما تمت مقارنتها بمخصصات القطاعات الاخرى في نفس

[1] – محمودي بهيجة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

السنوات تعتبر نسبة منخفضة جدا وذلك يدل على أن إهتمام الدولة يرتكز على قطاعات غير الفلاحية أكثر من القطاعات الفلاحية ، بإعتبارها قطاعات تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة.

المطلب الثاني: نمو القطاع الزراعي في الجزائر

عكفت الدولة الجزائرية على إتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أجل تنمية زراعية فعالة ومستدامة وذلك للتقليل من فاتورة الإستيراد وتأمين إكتفاء غذائي ذاتي، وهذا خلال الإجتماع الوزاري برئاسة رئيس الجمهورية المنعقد في شهر ديسمبر من سنة 2022،

ومن أهم القرارات والمقترحات التي أفرزها هذا االجتماع ما يلي[1]:

— إعفاء الضرائب و الرسوم على أغذية الأنعام وإلزام المنتجين بدفع محاصيلهم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة بهدف التحكم في الأرقام؛

— إتخاذ تدابير خاصة بالسقي التكميلي وتسهيل إجراءات حفر الأبار الموجهة للسقي الزراعي؛

— التجميد المؤقت لحرفة إنتاج الفحم بعد تسجيل بعض التجاوزات أدت إلى إتالف بعض المحاصيل الزراعية والغابية؛

— إنشاء ديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وذلك باللجوء إلى الزراعة الصحراوية، عن طريق إستصالح الأراضي وحسن تسيير العقار ومرافقة المؤسسات الناشئة في المجال الفلاحي والتصدي للصعوبات والعراقيل البيروقراطية من أجل ترقية الإستثمار الفالحي والصناعات الزراعية؛

— إنشاء "بنك البذور "من أجل الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية، بعد إحصاءها لما يناهز عن 6آلاف سلالة نباتية لأنواع البقوليات الغذائية والعلفية والمحاصيل البقولية والحبوب بأنواعها بالإضافة إلى 20 حاوية للسلالات الحيوانية، منها البقر، الماعز، الخيول وسلالات أخرى، وهي أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض، والغرض من ذلك تعزيز الأمن الغذائي ووقف إستيراد البذور في الوقت الذي تعدت فيه واردات القطاع الفلاحي في الجزائر 11.5 مليار دولار سنة 2021؛

— تشجيع المستثمرين لإنجاز مصانع متخصصة في الصناعات التحويلية عبر منح تحفيزات قد تصل إلى تمويل بـ90 بالمائة من تكلفة الإستثمار لإمتصاص الإنتاج وتحويله، وتحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المواد المستوردة للحفاظ على إحتياط العملة الصعبة.

— وضع خطة لإسترجاع الأراضي الزراعية الغير مستغلة، حيث كان عدد من رجال الأعمال قد إستفادوا في السابق من مساحات كبيرة لإستثمارها في مشاريع زراعية دون إنجاز ذلك؛

[1]– سعاد أحمد، طالبي أحمد، (2024): دور التنمية الزراعية في التنمية الإقتصادية المحلية، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة البليدة، ص ص 237، 238.

— كما أوقفت الجزائر توريد عدد كبير من المنتجات الزراعية كالتفاح والبرتقال وغيرها، لتشجيع توزيع الإنتاج المحلي؛

— إعطاء التعليمات بتسوية الوضعية القانونية للأراضي الزراعية، وإحداث القطيعة مع الأساليب القديمة وتسهيل الإجراءات والعصرنة ومحاربة كل أشكال البيروقراطية في القطاع الزراعي؛

— توزيع رخص لحفر الأبار لسقي المحاصيل، وتطوير زراعة الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف كاللوز والفستق ؛

— إنشاء ديوان يعنى بتنمية الزراعة الصحراوية وتسريع ربط المناطق الزراعية التي تضم مشاريع الإستثمار بالطاقة الكهربائية، وتوسيع المساحات المسقية والإعتماد على وسائل حديثة لتنمية الحبوب والحد من إستيرادها وتخصيص مساحات واسعة للإطلاق الفعلي للزراعات السكرية، والزيتية والذرة؛

— تسطير برنامج لتشجيع الفالحين الممونين للمخزون الإستراتيجي للدولة على إعتبارهم شركاء إجتماعيين بدعمهم بالقروض والأسمدة والإمتيازات الجبائية؛

— ترخيص الدولة بإستيراد العتاد الفالحي والمكننة اللازمة وإهتمامها المطلق بتطوير قطاع الصناعات الميكانيكية لتغذية متطلبات القطاع الفالحي؛

— تكثيف محطات تحلية مياه البحر والدراسات التقنية الإقتصادية التي تتعلق بتوفير المياه الكافية والرفع من منسوب المياه الجوفية للسهول والمناطق الداخلية، وربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء والغاز والمياه؛

— توسيع المساحات الزراعية الإستراتيجية كالقمح والذرة والحبو ب والبقوليات والزراعات الزيتية والأعلاف، حيث تم توزيع المساحة المتعلقة بالزراعات الإستراتيجية كالحبوب والبذور والسكر والسلجم الزيتي والطماطم الصناعية على الولايات الخمس (أدرار، تيممون، المنيعة، ورقلة وإيليزي) بغرض إقامة أقطاب زراعية موجهة للزراعة المكثفة في الجنوب لضمان الأمن الغذائي والتخفيض من فاتورة الإستيراد إلى جانب بعث أساليب الصناعة الغذائية والتوضيب لخلق مناخ إقتصادي نشيط.

المطلب الثالث: مكانة القطاع الزراعي في الإقتصاد الجزائري

يشهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا نتيجة لدوره الإستراتيجي في تحقيق الإكتفاء الذاتي ، تخفيف البطالة، تنمية الصادرات، والتخفيف من التبعية للخارج خاصة من ناحية الغذاء ، وعليه فهو يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلد.

3_1_ مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة في الجزائر

تبعا للبرامج الفلاحية المسطرة في الجزائر منذ سنة 2000 ، وفي إطار كسب رهان الأمن الغذائي، فقد حقق القطاع الفلاحي إنتاج كميات معتبرة من السلع الغذائية الفلاحية النباتية والحيوانية وعلى الرغم

من التطور الكمي في هذا الإنتاج إلا انه شهد إضطرابات لبعض المنتوجات بسبب عوامل مناخية أحيانا وإقتصادية أحيانا أخرى[1] .

الشكل رقم (3 – 11): مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2019-2023) (الوحدة: مليار دج)

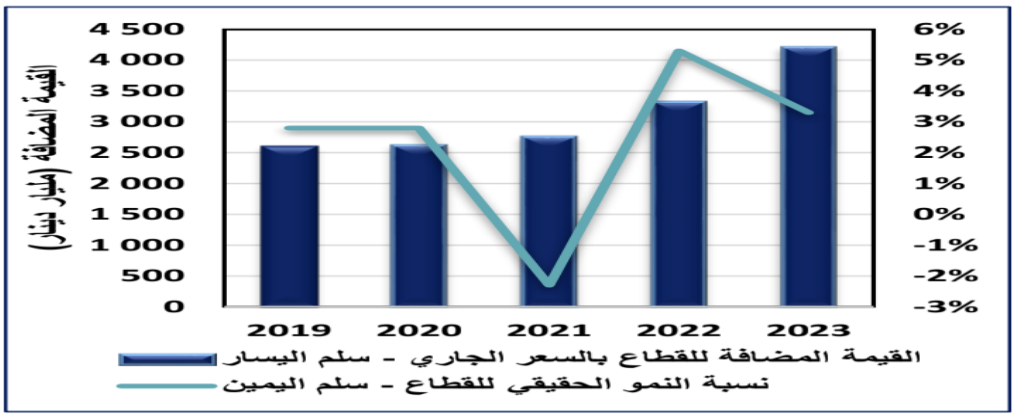

المصدر: بنك الجزائر، (2023): التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي، ص22.

يتضح من خلال الشكل أعلاه تطور مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة المبينة، حيث تشير البيانات إلى وجود تقلبات في أداء القطاع، ففي سنة 2019 بلغت القيمة المضافة 2500 مليار دج مع تسجيل نسبة نمو قدرها 3% و لقد بقيت على إستقرار خلال سنة 2020، في المقابل تميزت سنة 2022 بتطور ملحوظ في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، حيث إرتفعت القيمة المضافة إلى قرابة 3500 مليار دج مع تسجيل زيادة قدرها 1000 مليار دج مقارنة مع سنة 2019، كما سجلت أعلى نسبة نمو خلال الفترة محل الدراسة بلغت حوالي 5.5% و هو مايعكس إنتعاشا فعليا في النشاط الزراعي بفعل سياسات دعم الإنتاج إستمرت مساهمة القطاع في التطور خلال سنة 2023 حيث بلغت المساهمة تقريبا 4500 مليار دج مع تسجيل نسبة نمو قدرها تقريبا 4% .

تشير هذه المعطيات إلى وجود إمكانيات كبيرة لا بد من إستغلالها لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الإقتصادية المستديمة.

3_2. مساهمة القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة .

[1] – بن عمر خالد، ورزامة جيلالي، (2018): واقع القطاع الفالحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 04، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 36.

الجدول رقم (3 – 6): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2019–2022)

(الوحدة: مليون دولار أمركي)

السنوات	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الاجمالي	171157.68	147688.69	163872.80	191912.89
الناتج الزراعي الاجمالي	25291.00	20756.16	19903.89	24498.62
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي	14.78%	14.05%	12.15%	12.76%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يتضح من الجدول رقم (05) الذي يعرض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2019–2022): حيث شهدت تذبذبًا ملحوظًا، فقد بلغت هذه النسبة 14.78% سنة 2019، لتتراجع تدريجياً إلى 14.05% في 2020، ثم إلى 12.15% في 2021، قبل أن تعرف تحسنًا طفيفًا لتصل إلى 12.76% في سنة 2022. ويرجع هذا التراجع المسجل أساساً إلى التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19، والتي أثرت بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة. كما يُلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي عرف انخفاضًا بين سنتي 2019 و2021، حيث تراجع من 25291.00 مليون دولار إلى 19903.89 مليون دولار، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 24498.62 مليون دولار في سنة 2022، ما يعكس مؤشرات تعافٍ نسبي للقطاع، لكنها ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، ويرجع السبب الى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى.

3.3. مساهمة القطاع الزراعي وتوفير مناصب الشغل في الجزائر:

في العديد من الدول، يوظف القطاع الزراعي نسبة كبيرة من العمالة، وعليه فإنه يساهم في الحد من ظاهرة البطالة والتخفيف من الهجرة والنزوح سكان الريف إلى المدن، وبالتالي ينخفض الضغط على المدن الحضرية فيما يتعلق بمشكل زيادة الكثافة السكانية وما يترتب عنها من إحتياجات الأفراد للعمل والإيواء وغيرها من متطلبات العيش الرغيد، و الشكل الموالي سنظهر دور قطاع الفلاحة في خلق فرص العمل.

الشكل رقم (3 – 12): نسبة اليد العاملة الزراعية (2019– 2022)

(الوحدة : ألف نسمة)

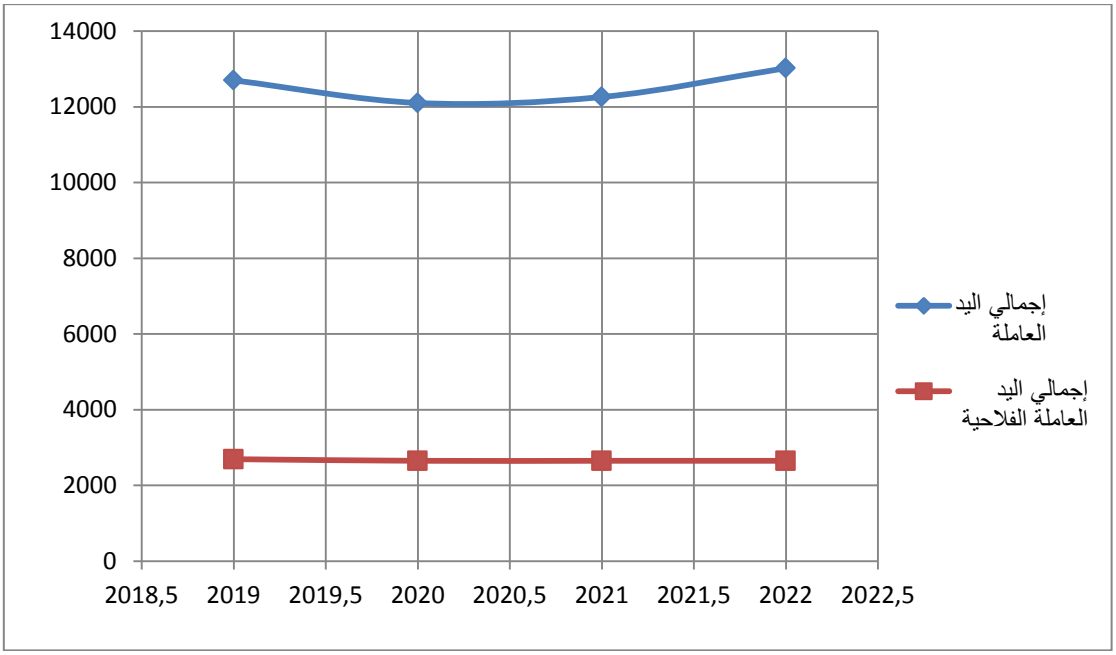

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يبين الجدول أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في عملية التشغيل وتقليص البطالة مازال يعاني من ضعف والسبب الرئيسي في ذلك هو:

العزوف عن العمل الفلاحي وخاصة من قبل الفئة الشبابية ، وإرتفاع نسبة النزوح نحو المدن من أجل الحصول على مناصب عمل ذات مداخيل أحسن وفي قطاعات أخرى أكثر إستقرارا في الإنتاجية من أجل تحسين أوضاعهم المادية، كذلك الاعتماد على التطور التكنولوجيي من خلال التوجه الى المكننة وهذا ما أثر على حجم العمالة ودفعها نحو الانخفاض[1].

كذلك يمكن تفسير إنخفاض حجم العمالة في الريف حسب حجم الإنتاج، بحيث يمكن القول بأن القطاع الفلاحي مازال رهينة للظروف المناخية وتساقط الأمطار ،حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار، يرتفع الإنتاج ، وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع نفسه ، أي يمكن قول أن هناك عمالة ثابتة تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل، بينما باقي العمال فهم عمال موسميين فقط[2] .

[1] – مخلوفي الزوبير، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] – طالبي وداد، (2020): دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري (دراسة للفترة2000 –2018)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، مجلد 06، عدد 04، ص 570.

3_4. مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة الخارجية ومنها تجارة المنتجات الزراعية وهذا من خلال تخفيض الرسوم الجركية وتقديم الدعم والحوافز لعملية التصدير والاستيراد[1].

الجدول رقم (3 – 7): نسبة الواردات والصادرات الزراعية (2019–2022)

(الوحدة : مليون دولار امريكي)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	نسبة الواردات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات	الميزان التجاري الزراعي
2019	41934.1	9682.3	23.09%	41797.3	1239.4	2.96%	-8442.9
2020	34665.4	8462.3	24.41%	35823.5	1299.8	3.63%	-7162.5
2021	37215.4	9893.1	26.58%	22483.1	1404.6	6.25%	-8488.5
2022	38326.1	10164.5	26.52%	66228.3	2796.4	4.22%	-7368.1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الإحصائيات المصرح بها في الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43.

يمكن قراءة من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت عجزا في ميزانها التجاري الزراعي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، وهذا جاء نتيجة تفوق حجم الواردات الزراعية عن حجم الصادرات الزراعية، ففي سنة 2019 بلغ حجم الواردات الزراعية 9682.3 مليون دولار أمريكي مقابل صادرات زراعية قدرها 1239.4 مليون دولار، مما أسفر عن عجز قدره 8442.9– مليون دولار.

ورغم تسجيل تحسن طفيف في الصادرات خلال السنوات الموالية خاصة سنة 2022 حيث قدرت قيمة الصادرات الزراعية 2796.4 مليون دولار إلا أنها غير كافية لتغطية حجم الواردات المقدرة بـ 10164.5 مليون دولار، هذا ما يؤكد على ضرورة النهوض بهذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الواردات.

[1] – مخلوفي الزوبير، مرجع سبق ذكره، ص 147.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر وإستراتيجيات السياسة الزراعية لتحقيقه

إن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر لايمكن أن تحل بالإعتماد على الإستيراد فقط الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات، فلقد آن الأوان لمواجهة هذه المشكلة وتحديها ولا يكون ذلك إلا بوضع إستراتيجيات محكمة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن واقع الأمن في الجزائر

تسعى الجزائر وعلى غرار كل الدول إلى تحقيق أمنها الغذائي، وفي هذا الصدد قامت هذه الأخيرة بعديد الإجراءات والسياسات والإصلاحات في مختلف المجالات وخاصة الزراعية والتجارية للوصول إلى هذا الهدف ومواجهة مختلف التحديات في هذا الصدد خاصة فيما يتعلق بتلبية الطلب المتزايد على المنتوجات الفلاحية وخاصة الغذائية وكذا القدرة على المنافسة الخارجية بترقية الصّادرات خاصّة خارج قطاع المحروقات ونتيجة لذلك فقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية في مجال التنمية الفلاحية وصادرتها وبالتالي تحسن مؤشرات أمنها الغذائي.

1_1. مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

يعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي من أهم المؤشرات الدّالة على وضعية الأمن الغذائي، حيث يوضح الجدول الموالي تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)[1] :

الجدول رقم (3 – 8): ترتيب الأمن الغذائي للجزائر عالميا (2020-2022)

(الوحدة: درجة مؤية)

	2020	2021	2022
قيمة مؤشر	61.8	63.9	58.9
الترتيب	58	54	68

المصدر: آمال حفناوي، (2023): دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، ص19.

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تحسن لترتيب الجزائر خلال سنتي 2020 و2021 والذي انتقل من الرتبة 58 سنة 2020 إلى الرتبة 54 سنة 2021 وبتحسن كبير مقارنة بسنة 2019 أين كانت الجزائر تحتل المرتبة 70 عالميا(من أصل 113 دولة)، غير انه شهد تراجعا بقيمة 05 درجات سنة 2022 وبذلك تراجع ترتيب الجزائر الى الرتبة 68 سنة2022 .

[1] – آمال حفناوي، (2023): دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، ص19.

وعليه يمكن القول أن هناك تذبذب في قيمة مؤشر الأمن الغذائي، وكذا تراجع لترتيب الجزائر إثر إنخفاض المؤشر لسنة 2022 مما يدل على أن الجهود المبذولة في هذا الصدد رغم نتائجها الحسنة ولكنها تبقى غير كافية خصوصا إذا ما قورنت بالدول الأخرى (ما يبرزه الترتيب).

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر لسنة 2022 والمتمثلة في:

القدرة على تحمل التكاليف قدر مؤشر بـ 66.8 درجة مؤية ، التوفر بلغ: 57.3 درجة مؤية والجودة والسلامة:54.7 درجة مؤية، أما الإستدامة والتكيف: 54.2 درجة مؤية وفق ذات التقرير، حيث نجد أن الجزائر تحقق مستوى مقبول فيما يخص توفير الطعام وإمكانية الافراد الوصول إليه بينما ينخفض هذا المؤشر فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء وكذا إستدامته من جهة أخرى، ما يشكل تحديات كبرى للأمن الغذائي الوطني والتي يجب مواجهتها بسياسات وإجراءات إستراتيجية[1].

1_2. مؤشر الفجوة الغذائية:

يقصد بالفجوة الغذائية الفارق وعدم التناسب بين الإنتاج المحلي للغذاء والكميات الغذائية اللازمة والضرورية للسكان الطلب، الأمر الذي يؤدي بالدولة المعنية لإستيراد الغذاء من الخارج. وكلما زاد اتساع هذا الفارق دل على عجز الإقتصاد الوطني على مواجهة إحتياجاته المحلية من الغذاء وبالتالي كلما إتسع حجم الفجوة كلما زاد تعرض الأمن الغذائي الوطني للهشاشة والخط[2].

[1] – رزيقة يطو، (2024): الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020– 2023 : واقع وتحديات، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 03، ص 465.

[2] – إبراهيم عبد الحفيظ، (2023): وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، جامعى الأغواط، ص 55.

وفيما يتعلق بالجزائر فقد تحددت هذه الأخيرة خلال الأربع سنوات السابقة على النحو التالي:

الشكل رقم (3 – 13): الفجوة الغذائية للجزائر خلال الفترة (2020-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

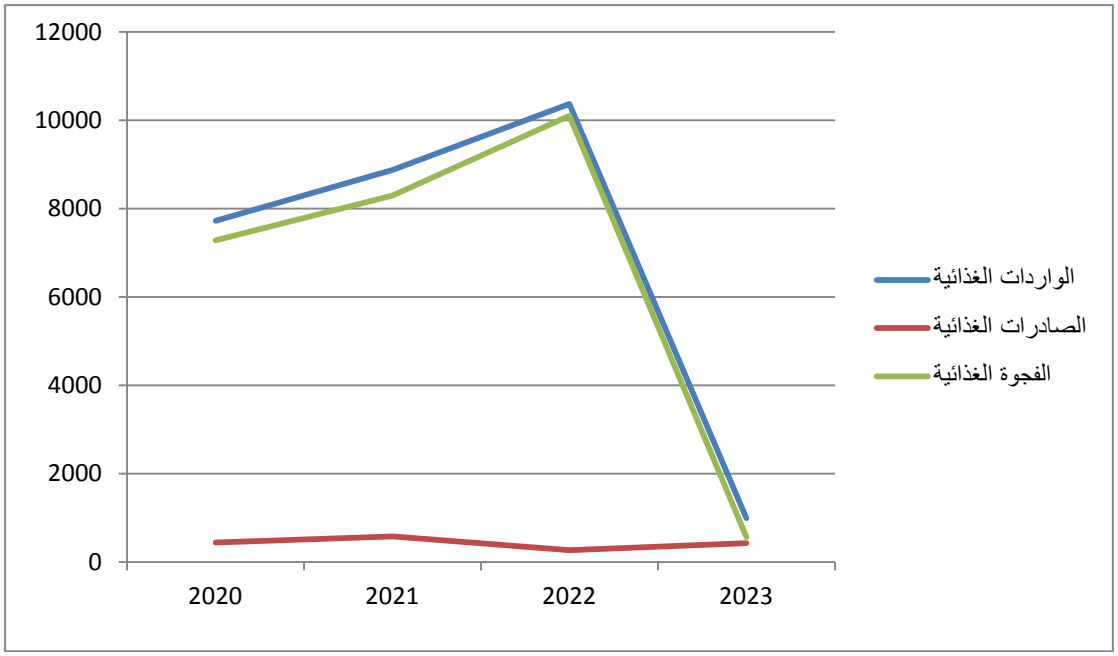

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2021 ، 2022 ، 2023 ، 2024 .

من خلال الشكل السابق يتضح أن الجزائر تسجل فجوة غذائية معتبرة حيث نلاحظ أن واردات الدولة من السلع الغذائية تفوق وبدرجة كبيرة قيمة صادراتها منها، وبالتالي فيما يمكن إستنتاجه من هذا الشكل أن الانتاج الشكل خاصة بإعتباره أهم قطاع منتج للمواد الغذائية مازال ضعيف كونه لا يلبي كل الإحتياج الوطني الغذائي، مما أدى الى إرتفاع قيمة الواردات الغذائية من جهة وإنخفاض صادراتها من جهة اخرى ما يعرّض الأمن الغذائي الوطني للهشاشة والخطر، وأن هناك تبيعة كبيرة للخارج في مجال الغذاء.

وقد عرفت الصادرات الغذائية إرتفاعا متواصلا بإستثناء سنة 2022 أين سجلت إنخفاضا معتبرا يقدر بأكثر من 3 مليار دولار مقارنة بسنة 2021 ، وذلك بفضل الجهود و الإجراءات المتخذة لتشجيع الإنتاج الفلاحي المحلي، وتتكون هذه الصادرات بشكل كبير من السكر والتمور والتين.

أما الواردات من السلع الغذائية فبدورها عرفت تزايدا مستمرا بحيث انتقلت من 07.72 مليار دولار عام 2020 الى 8.88 مليار دولار سنة 2021 بنسبة زيادة تقدر ب 1.15% مليار مشكلة 23.73 % من إجمالي الواردات، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيس ي إلى واردات القمح (1.15 مليار دولارا وقصب

السكر أكثرمن 250 مليون دولار)[1]، وواصلت الواردات الغذائية إرتفاعها لسنة 2022 بأكثر من 10.369مليار دولار(مثلث 26.7 %من إجمالي الواردات) وهذه الزيادة تعود دائما الى إردات الحبوب (1.22 مليار دولار)، غير أنه خلال سنة 2022 شهدت الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الأساسية الغذائية إرتفاعا عن سنة 2021.

غير أن هذه الواردات الغذائية (مثلث 23.2% من اجمالي الواردات في السلع سنة 2022) عرفت إنخفاضا سنة 2023 مسجلة قيمة 9.92 مليار دولار، حيث يرجع هذا الإنخفاض إلى تراجع الواردات من الحبوب بقيمة 1.18 مليار دولار[2]. وذلك بعد إن سجلت الجزائر مستويات إنتاج قياسية من الحبوب سنة 2023 ، والتي أصبحت تطمح لتحقيق إكتفاء ذاتي من القمح في غضون سنة2024 .

ومن أجل تقليص فاتورة الواردات تسعى الجزائر من خلال المخطط الفلاحي 2020-2024 إلى الإستثمار في المجالات التي تستورد كميات كبيرة منها، ومنها زراعة السلجم الزيتي بزراع 3000هكتار لإنتاج زيت المائدة محليا، وكذا زراعة الشمندر السكري، والقمح بنوعيه.

وعليه فهذا الأمر يدعو بصفة ملحة إلى تبني الإستراتيجيات الكفيلة للنهوض بهذا القطاع ورفع مساهمته في تطوير الإقتصاد الوطني وإستغلال الإمكانيات والقدرات العديدة التي تحوزها الجزائر في هذا الصدد وتكثيف الجهود في هذا الصدد وإن تثمن في نفس الوقت المنتوجات التي تمتلك ميزة تنافسية لرفع صادراتها منها إلى الخارج[3].

1_3. مؤشر القدرة على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي:

تعتبر القدرة على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي ومتوازن مؤشر مهم في قياس الأمن الغذائي، إذ أن النظام الغذائي المتكون من مجموع الأغذية والأطعمة المستهلكة بانتظام عامل مهم جدا لتحديد مستوى الأمن الغذائي وبناء على المعطيات فقد كانت وضعية القدرة على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في الجزائر مقارنة بما هو موجود في المنطقة العربية والعالم كما يلي[4]:

[1] – بنك الجزائر، (2021): التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، ص81

[2] – بنك الجزائر، (2024): التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، ص85.

[3] – رزيقة يطو، مرجع سبق ذكره، ص 467.

[4] –فلفول عبد القادر،(2024): تحدي الأمن الغذائي في الجزائر بتطبيق المؤشرات الدولية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2010-2023، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 24، العدد 02، ص 109.

الشكل رقم (3-14): تكلفة نمط غذائي صحي في الجزائر مقارنة بالمنطقة العربية والعالم (2017-2022)

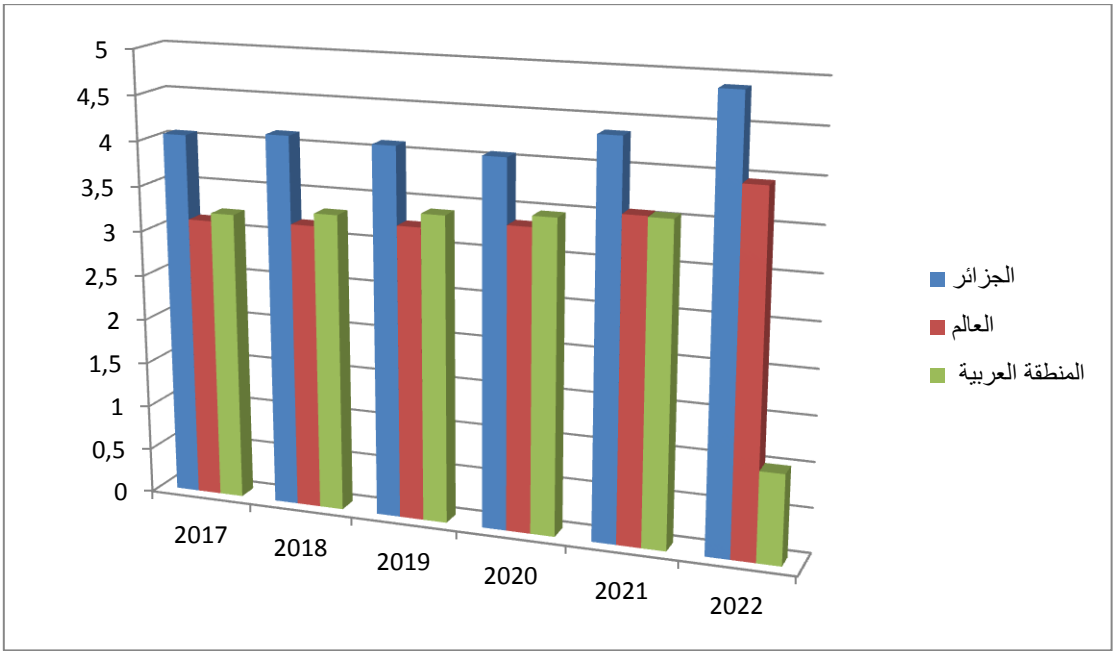

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2024): تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: التمويل من أجل القضاء على الجوع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، روما ، ص184 .

من خلال المعطيات في الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر تكلفة نظام غذائي صحي للفرد الواحد في اليوم مرتفع في الجزائر نوعا ما مقارنة بما هو موجود في المنطقة العربية وفي العالم، خاصة بالنظر لإنخفاض مستوى الدخل، خاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة والضعيفة، مقارنة بما هو موجود في باقي دول العالم خاصة الدول المتقدمة، فإن تلك التكلفة تجعل الفرد غير قادر على تحملها بالنظر لضعف القدرة الشرائية، كما أنها عرفت إرتفاعات متتالية خلال الفترة المذكورة، خاصة في سنتي 2021 و2022 ، وهي الفترة التي عرفت إرتفاعات مستمرة في الأسعار نتيجة إرتفاع أسعارها عالميا نتيجة لانتشار جائحة كوفيد 19 وتداعياتها والإختلالات في سلاسل الإمداد خلال تلك الفترة، وهذا ما يبين بوضوح أن القدرة على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي تعتبر ضعيفة في الجزائر وهو ما أثر سلبا في مؤشر القدرة على الحصول على الغذاء ومنه في المؤشر العام للأمن الغذائي في البلاد، خاصة وأن الإرتفاع في مستوى أسعار السلع الغذائية الواسعة الإستهلاك إستمر خلال سنتي 2023 و 2024 .[1]

[1] -فلفول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 110.

وفيما يلي معطيات توضيحية حول عدد الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي في الجزائر:

الجدول رقم (3 – 9): الأشخاص العاجزين عن تحمل تكلفة نمط غذائي صحي في الجزائر (2017-2022)

عدد الأشخاص الذين ليس لهم القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي(الوحدة: مليون)						
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	7.3	7.1	7.0	7.9	8.3	8.8
العالم	3062.3	2916.1	2823.4	2968.0	2876.4	2826.3
المنطقة العربية	137.5	143.3	142.6	145.4	141.6	-
نسبة الأشخاص الذين ليس لهم القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي إلى إجمالي السكان						
الجزائر	17.8	17.0	16.4	18.3	18.7	19.7
العالم	40.30	38.0	36.4	37.9	36.4	35.4
المنطقة العربية	45.9	46.9	45.8	45.8	43.8	-

المصدر: من إعداد الطالب إعتماداعلى : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2024): تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم :التمويل من أجل القضاء على الجوع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، روما ، ص 190 .

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة عدد الأشخاص العاجزين عن تحمل تكلفة نمط غذائي صحي من إجمالي عدد السكان منخفضة مقارنة بما هو منتشر في المنطقة العربية والعالم وهو مؤشر إيجابي بالنسبة لحالة الجزائر، إلا أنه خلال الفترة المعنية عرفت تذبذبات في عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في الجزائر سواء من حيث عدد الاشخاص أو النسبة إلى إجمالي السكان، فهي تتجه للارتفاع عموما، حيث عرفت انخفاضا بين سنتي2017 و 2019 ، ليرتفع العدد ومعه النسبة بداية من سنة 2020 ، حيث انتقل من 7,9 مليون شخص إلى 8,8 مليون شخص سنة 2022 وهي أعلى قيمة، ويرجع ذلك لفترة الإغلاق التي رافقت الجائحة بالإضافة إلى تأث يراتها السلبية على سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، مع فشل العديد من الحكومات في العالم ومن بينها الجزائر خلال تلك المرحلة في توفير مخزونات كافية من السلع الغذائية الإستراتيجية كونها تعتمد على الإستيراد، وهو ما أدى إلى المضاربة في تلك السلع، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن نفس السيناريو حدث في باقي مناطق العالم والمنطقة العربية[1].

[1] –فلفول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 111.

1_4. مؤشر انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد (الحاد)

هو مؤشر خاص بمنظمة الفاو ويقاس بإستخدام المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي والتي تعبر عن عدم قدرة الأشخاص على الحصول على الغذاء مما يضطرهم في بعض الأوقات إلى خفض نوعية أو كمية الأغذية التي يستهلكونها [1] .

وفقا لهذا المؤشر تعتبر الجزائر من الدول التي حققت نتائج إيجابية في مواجهة تحدي الأمن الغذائي إذا ما قورنت مع ما هو منتشر عبر العالم، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعطيات الخاصة بمتوسط الفترة 2021-2023 والواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 10): مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والعالم خلال الفترة (2021-2023)

المؤشر	الجزائر		العالم	
	العدد (مليون)	النسبة (%)	العدد (مليون)	النسبة (%)
الاشخاص الذين يعانون إنعدام شديد في الأمن الغذائي	2.5	5.6	868.6	10.9
الإشخاص الذين يعانون إنعدام متوسط أو شديد في الأمن الغذائي	8.5	18.9	2311.7	29.0

المصدر: من إعداد الطالب إعتماداعلى : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2024): تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: التمويل من أجل القضاء على الجوع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، روما ، ص ص 152، 153.

بناءا على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه والمتضمنة إحتساب متوسط مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي(الشديد أو المتوسط) خلال الفترة 2021-2023 أن عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الشديد بلغ 2.5 مليون شخص في المتوسط أي بنسبة % 5,6 من إجمالي السكان، وبلغ عدد الاشخاص الذين يعانون من إنعدام معتدل أو شديد في الأمن الغذائي 8,5 مليون شخص بنسبة تقدر ب % 18,9 من إجمالي السكان خلال نفس الفترة، يعتبر هذا المعدل منخفض مقارنة بما هو منتشر عبر العالم، حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي المتوسط في العالم 10,9% في حين بلغت نسبة الاشخاص الذين يعانون من إنعدام معتدل أو شديد في الأمن الغذائي 29%، بالنسبة للمنطقة العربية من المتوقع أن يستمر مؤشر إنعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل الوضع الحالي، إذ قد يصل إلى عدد الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي إلى 75 مليون شخص في الفترة 2028-2030.

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، (2022): دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة ، بيروت، ص 12.

1_5. مؤشر انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي:

يعتبر نقص التغذية من المؤشرات التي تعتمدها منظمة الأغذية والزراعة ويعبر عن عدم قدرة الأفراد على الحصول على نظام غذائي مناسب والاستفادة منه في تحقيق حياة سليمة ونشطة ، وبرجع نقص التغذية إلى عدم التوازن في الغذاء، أو الحصول على أغذية غير صحية، أو الحصول لى قدر غير كافي من الغذاء[1].

وفقا لهذا المؤشر فإن البيانات المتعلقة بحالة الجزائر غير مدرجة في تقييم منظمة الفاو لسنة 2023 نظرا لكون النسبة أقل بكثير من 2,5 %، فمؤشر النقص التغذوي في الجزائر يعتبر في مستويات دنيا مقارنة بما هو موجود في المنطقة العربية وباقي دول العالم، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج جيدة، وتعاني المنطقة العربية من إرتفاع نقص التغذية وإنعدام الأمن وهي تتجه عموما نحو الإرتفاع في المرحلة بين سنتي 2014 و 2022 فأغلبية دول المنطقة ليس بإمكانها تحقيق المقصد الأول من الهدف الثاني من أهداف خطة التنمية المستدامة.

الجدول رقم (3 – 11): إنتشار نقص التغذية في الجزائر والمنطقة العربية والعالم

عدد الاشخاص الذي يعانون من النقص التغذوي (الوحدة: مليون)					
السنوات	2014	2019	2020	2021	2022
الجزائر	-	-	-	-	-
العالم	563.9	612.8	701.4	738.9	735.1
المنطقة العربية	40.5	52.0	53.4	55.9	59.8
نسبة السكان الذي يعانون من النقص التغذوي الى اجمال السكان (%)					
الجزائر	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5
العالم	7.7	7.9	8.9	9.3	9.2
المنطقة العربية	10.2	11.8	11.9	12.2	12.9

المصدر: من إعداد الطالب إعتماداعلى :

FAO (2023), Near East and North Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition, Statistics and trends, P 04-06

من منظور مؤشر النقص التغذوي فقد حققت الجزائر نتائج إيجابية، إذ كانت النسبة خلال الفترة المعنية في المستويات الدنيا التي تقل فيها النسبة عن 2.5% من إجمالي عدد السكان، وتعتبر هذه النسبة مقبولة جدا من منظور المنظمات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حيث قامت هذه الأخيرة عند معايرة هذا المؤشر بتحديد القيمة الدنيا وهي% 2,5 كأفضل سيناريو إذ أن مؤشر النقص التغذوي لا يقاس دون هذه الدرجة ، كما يلاحظ أن هذه النسبة في الجزائر أقل بكثير مما هو منتشر في المنطقة العربية والعالم، للإشارة فقد كانت تتراوح النسبة في حدود 6,2 % خلال الفترة 2004–2006، مع ملاحظة أن النسبة في المنطقة العربية تعتبر مرتفعة مقارنة بالنسب العالمية، وهو

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سبق ذكره، ص10.

يتجه في منحى تصاعدي خلال الفترة المذكورة، وحسب التوقعات فإن هذا المؤشر آخذ في الصعود ليصل إلى 25 %حتى 30 %في آفاق سنة 2030[1].

المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

عزمت الجزائر خلال الخمس سنوات الماضية على تحقيق أمنها الغذائي من خلال الإعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي وقد قطعت أشواطا في ذلك من بينها مجال إنتاج الخضروات والحمضيات والبقوليات، التمورو التين...، كما ان الجزائر تحاول وتقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج مادة القمح الصلب الذي يعتبر من أكثر المواد الإستهلاكية إستيراد وبميزانيات معتبرة، وقد مكن ذلك من إدخار 1.2 مليار دولار كانت مخصصة لإستيراد هذه المادة [2].

2_1. إرتفاع فاتورة الواردات الغذائية:

فعلى الرغم من التحسن الكبير في الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي إلا أن الجزائر لا تزال تعتبر من أكبر المستوردين لبعض المواد الإستهلاكية، وعلى رأسها القمح، حيث ما تزال تستورد الجزائر كميات معتبرة منه حيث أن الإنتاج المحلي منه لا يغطي سوى نسبة 40% – 30 من الإحتياجات المحلية.

حيث لا تزال الجزائر تضخ ميزانيات ضخمة لإستيراد المواد الغذائية(القمح، والزيوت النباتية، السكر، اللحوم، وبعض الفواكه)...لسد الإحتياجات المحلية من هذه المواد الغذائية، حيث نلاحظ أن هذه المواد الغذائية يتم التركيز عليها مؤخرا لرفع نسب الإنتاج فيها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها محليا من خلال دعم و تطوير هذه الزراعات وكذا إقامة مشاريع كبرى كشراكات مع دولة أجنبية رائدة في هذه الزراعات.

وقد بلغت فاتورة إستيراد المواد الغذائية ما قيمته 9.9 مليار دولار سنة 2023 مقابل 10.3 مليار دولار سنة 2022 ، 23.2 %من إجمالي الواردات من السلع حيث يرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض الواردات من الحبوب بقيمة 1.18 مليار دولار.

وعليه تشكل فاتورة الغذاء المرتفعة أهم وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي الوطني، وهو ما يجعلها أيضا عرضة لتقلبات وأرتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية وبالتالي إرتفاع أسعارها في السوق المحلية أيضا نتيجة لذلك.

2_2. ضعف البنية التحتية:

ما تزال الزراعة في الجزائر تعاني من ضعف وهشاشة البنية التحتية الزراعية وكذا ضعف إستخدام التكنولوجيا العالية في الإنتاج الزراعي، حيث ما تزال مقومات النقل والتخزين والتبريد غير متوفرة بكفاية، في جميع جهات ومناطق الإنتاج الزراعي الكثيف لتقليل الهدر وحفظ المنتجات الغذائية السريعة التلف

[1] –فلفول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 113.

[2] – رزيقة يطو، مرجع سبق ذكره، ص469.

وكذا تخزين المحاصيل الغذائية الإستراتيجية، وهو ما تعمل عليه الجزائر مؤخرا من خلال بنائها لعدة صوامع في مختلف مناطق الوطن لتخزين محصول القمح مثلا.

2_3. ضعف الإستثمارات في القطاع الزراعي:

مازال هذا القطاع يعاني من ضعف الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ولذلك يعرف هذا القطاع إصلاحات متواصلة في مجال دعم الفلاحين وتشجيع الإستثمار الزراعي المحلي والأجنبي ومحاولة إصلاح مناخ الإستثمار في الجزائر بصفة عامة من خلال اصلاح قانون الإستثمار[1].

2_4 التغيرات المناخية:

يتأثر القطاع الزراعي ومخرجاته بالتغيرات المناخية بدرجة كبيرة جدا، وتأثر الإنتاج الزراعي في الجزائر بالتغيرات المناخية خاصة فترات الجفاف وقلة سقوط الأمطار التي باتت تعرفها الجزائر خلال السنوات الأخيرة أدت إلى إنخفاض الإنتاج الفلاحي مثلما حدث سنة 2022، فقلة الموارد المائية الموجهة للسقي وكذا عدم الإعتماد على تكنولوجيات متقدمة في مجال الري والسقي تؤثر بصورة مباشرة في تدني مستويات الإنتاج في المحاصيل المختلفة خاصة التي تعتمد على كميات كبيرة منها .وبالتالي فمعالجة هذا الأمر يتطلب تسطير سياسات واتخاذ إجراءات لترشيد إستغلال المياه(الأمطار الجوفية) وتوزيعها وضمان إستدامتها، وكذا بناء السدود الكافية وإعتماد التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في مجال السقي.

2_5 ضعف الإنتاج الحيواني:

تحوز الجزائر على موارد حيوانية معتبرة ومتنوعة، منها الأسماك بمختلف أنواعها على طول الشريط الساحلي، الإبل في الصّحراء، الأبقار والاغنام والماعز في مختلف مناطق الوطن، ورغم أهمية هذه الثروة الحيوانية إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي منها ومن منتجاتها خاصة اللحوم والحليب، حيث تعرف هذه الشعب عدة مشاكل وصعوبات من بينها عدم الاعتماد على التقنيات الحديثة في تربيتها، تناقص مساحات الرعي وقلة خصوبتها، تخلي الفلاحين والموالين عن هذه الأنشطة بسبب كثرة العراقيل والصعوبات التي يواجهونها، غلاء أسعار علف المواشي. ..

كما تعرف هذه المنتجات خاصة اللحوم الحمراء والأسماك إرتفاع كبير في أسعارها مما أدى إلى تناقص الطلب عليها من قبل الأفراد والأسر، وبالتالي فنسب الإكتفاء الذاتي المحققة في هذه المنتجات والتي تتراوح ما بين (85% و 95%) المحققة فيها راجع لإرتفاع أسعارها وتراجع الطلب عليها بسبب تراجع القدرة الشرائية للأفراد[2].

[1] – محمد غردي، (2012): القطاع الرزاعي وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، ص104.

[2] – رزيقة يطو، مرجع سبق ذكره، ص470.

المطلب الثالث: الإستراتيجيات الزراعية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

عرف القطاع الزراعي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الإستقلال، سواءا ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة :المخطط الوطني للتنمية (2000-2004) الذي هدف إلى خلق الشروط التقنية، الإقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014) الذي من بين أهدافه الأمن الغذائي على المستوى الوطني والذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة وهيكلة من تعزيز الأمن الغذائي، كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الإعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الإمتياز، وخطط مستقبلية آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء إستجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد.

3_1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لإستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في[1]:

التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا ، وكذا الإستعمال العقلاني والمستديم للموا رد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الإمتيازات بهدف تصديرها ، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي[2] :

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية؛
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج؛

[1]- جمال جعفري، العجال عدالة، (2018): مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، ص 105.

[2] - عمراوي زهير، (2014): تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 80،81.

— برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)؛
— برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

— البرنامج الوطني للتشجير؛
— التشغيل الريفي؛
— برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية؛
— برنامج حماية وتنمية الواحات.

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 ، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في[1] :

— تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛
— تثمين كل الموارد المتاحة؛
— حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

— إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛
— تكثيف الأنظمة الزراعية ؛
— دعم إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز وإستصلاح الأراضي في الجنوب؛
— توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المائة إلى 14 في المائة .

وقد إعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط خلال الفترة (2000–2007) حوالي 400 مليار دينار جزائري، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية الوطني متخصصة تتمثل في الآتي[2] :

— الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛
— صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛
— القرض الفلاحي التعاضدي؛

[1] - جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 105
[2] - عمراوي زهير، مرجع سبق ذكره، ص 81.

حيث إستفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إذ قدر غلافه المالي ب 55.89 مليار دينار جزائري وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3 – 12): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001–2004):

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.007	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	20.01	20.01	12	55.89

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، (2018): مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000–2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، ص 106.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وهو ما يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي، كما تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، تهدف هذه الطريقة إلى إعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي .

إن أهم ما ميز فترة العشرية الأولى من الألفية الثالثة صدور قانون التوجيه الفلاحي تحت رقم08 –13 المؤرخ في 03 أوت2008، الذي يسطر " محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف" ، حيث يعتبر الأول منذ الإستقلال.

من أهداف قانون التوجيه[1]:

— مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

— ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الإستعمال الفلاحي؛

— وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا إقتصاديا وإجتماعيا ومستديما بيئيا؛

— مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛

لقد تضمنت آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي أحكام تخص العقار الفلاحي، حيث تهدف هذه الأحكام إلى تحديد نمط إستغلال الأراضي التي تم إستصلاحها من قبل الدولة حتى تترك الدولة

[1]– المادة 02 من القانون رقم 16/08، المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص05.

لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذا المورد الهام، كما يهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب إستغلالها إستغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع.

3_2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي2008

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008 ، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام يهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي[1]:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خُصَّ له مبلغ 4202,7 مليار دينار جزائري، يتضمن قيمة 1216 مليار دينار جزائري من البرنامج السابق[2]، وكذا بداية البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي يقدر غلافه المالي ب 21214 مليار دينار جزائري، حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليار و 1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7.14% و 4.71% على الترتيب، ولقد هدفت الحكومة إلى تحقيق [3]:

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08% سنويا؛
- رفع حصة الصناعة من 05% الى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا؛
- تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10% خلال السنوات الخمس المقبلة.

[1]- جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 107

[2] - هيشر أحمد التيجاني، (2016): مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ص51.

[3] - جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دينار جزائري موزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220 مليار دينار جزائري، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدّر ب 185.3 مليار دينار جزائري موزعة كالآتي: سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (18%) ، سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (69%)، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (13%).

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تعني بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم إعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الإستهلاك الواسع، لذلك تخصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

ومن خلال هته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014، هذه الآفاق يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 13): برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004-2008)

الرقم	البرامج	متوسط الانتاج السنوي (2004-2008)	الهدف عند 2014
01	الحبوب	34.3000.000	53.671.000
02	البقول الجافة	504.000	872.000
03	الحليب (10 3 لتر)	1.900.000	3.240.000
04	البطاطس	20.000.000	33.626.000
05	زيت الزيتون	2.254.000	3.873.000
06	لحوم حمراء	2.800.000	4.083.000
07	لحوم بيضاء	1.900.000	3.240.000
08	التمور	5000.00	8.895.000
09	البذور والفسائل	-إنشاء مخزون إستراتيجي،- تلبية 80 % من الإحتياجات	
10	السقي	-تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي -تعميم أنظمة إقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، (2018): مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، ص 107.

وتتوافق هذه الآفاق الموضحة في الجدول أعلاه، مع الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والمتمثلة أساسا في[1]:

–تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار (قانون الإمتياز)؛

– مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي؛

–دعم الإستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة؛

–تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي؛

–تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير؛

لقد عرفت هته الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي صدور قانون إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10–03 المؤرخ في 15 أوت2010 ، المحدد لشروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87–19 والتي تقدر ب 2,5 مليون هكتار من بين 8,5 مليون هكتار أي بنسبة 30%،

حيث يشكل الإمتياز نمط إستغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الإنتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الإمتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة[2].

3_3. مخطط عمل الفلاحة (2015–2019):

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (3 – 15): ركائز مخطط عمل الفلاحة(2015–2019)

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، (2018): مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000–2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، ص 107.

[1] - جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] - عمراوي زهير، مرجع سبق ذكره، ص.94

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 ، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الإستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى:

-متوسط نمو في القطاع الفلاحة 05% ، قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دينار جزائري بيئة التشجير ب 13% ، تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولا، الصادرات ب 1,1 مليار دولار، الوصول إلى 1500,000منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية،

- رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الإحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛ حشد أكبر عدد من الإستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي[1].

3_4_ مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024):

حدد للبرنامق جملة من الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الإقتصادي بشكل تدريجي ومستدام، لاسيما تقليص الواردات بـ 10 مليارات دولار إبتداء من 2020 ، وتحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في 2021 ويرتكز المخطط على أربعة محاور أساسية وهي[2]:

3_4_1. أزمة كوفيد 19 وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني:

خلال الأشهر الأولى من عام 2020، إنخفض الميزان التجاري بنسبة 84 **%**مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على الرغم من الإنخفاض الواردات المقدرة بـ 18.25 **%** . ويرجع ذلك إلى الإعتماد الكبير على المحروقات **(93%** من الصادرات في 2019). وبعد صدمتي إنخفاض أسعار النفط في 2008و2014 ، تسببت جائحة كورونا في سنة 2020 إلى صدمة نفطية جديدة مع وصول سعر برنت الخام دون 25 دولار أمريك . وأدت تدابير إحتواء الوباء إلى

تعطيل أداء الأنشطة الإقتصادية مسببة ركودا غير مسبوق. ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الإجتماعية نحو 1800 مليار دينار.

[1] – جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] – مخام عطية، بن دنيدينة سعيد، (2022): ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص ص 362، 363.

3_4_2. دعائم مخطط الإنعاش الإقتصادي:

تندرج ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي دعائم رئيسية للنمو الجديدة التي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاستفادة من إعادة التوطين في سلاسل القيمة الإقليمية. ومن أجل نجاح محركات النمو وجب تدعيمها بتدابير محددة ويتعلق الأمر بـ :

- تحسين مناخ الإستثمار؛
- رفع التجريم عن فعل التسيير؛
- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- ترقية أدوات التمويل الجديدة؛
- رقمنة القطاعات لحوكمة إقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي؛
- تقسيم عادل لفرص المشاركة في النمو والتنمية الإقتصادية ؛
- للأهمية التي تلعبها سلاسل اللوجستية للمؤسسات كميزة تنافسية للأختراق الأسواق الدولية، إمكانية التمويل ذاتية في إطار شراكات عامة وخاصة.

3_4_3. مصادر تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي:

يشكل التمويل ومصادره الهامش الأكبر لنجاح أي برنامج أو مخطط تنموي، وإنطلاقا من المنطق الإقتصادي الذي يحتم على أي حكومة القدرة على التحكم في نوعية ومنابع تمويلها، سواء من حيث المرونة أو القدرة الإستعابية لها والإستمرارية في عملية التمويل، أما بخصوص تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، فقد حددت له خمسة مجالات محتملة كمصادر للتمويل وهي تتمثل في:

- تمويل الميزانية؛
- التمويل النقدي؛
- الأسواق المالية؛
- الشرايات العمومية والخاصة؛
- استحداث "بنوك التنمية" تتمثل إحدى مهامها في جمع الأموال التي تسمح بإنجاز المشاريع الهيكلة.

وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار مناقشات مشروع قانون المالية لسنة 2021 أقترحت الحكومة غلق (38) حساب تخصيص خاص، تم إنشاء هذا النمط من التسيير أساسها لتمويل العمليات ذات الطابع الخاص والدوري والمحدود زمنيا، ولكن مع مرور الوقت أصبحت هذه الآلية أداة تمويل دائمة مما جعل من الصعب التحكم في الإنفاق العام.

3_4_4_ مرتكزات مخطط الإنعاش الاقتصادي:

انطلاقا من الجهود الحثيثة للحكومة وسعيا منها إلى تعزيز نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي، وفي هذا الإطار حددت نقاط إرتكاز من خلال الإعتماد على قطاعات رئيسية كقاطرة لتحقيق لتنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، وهذا إنطلاقا من إعادة النظر في سياساتها القطاعية في ظل العودة التدريجية للنشاط الإقتصادي نتيجة الركود الإقتصادي الناتج عن تبعات وباء كوفيد 19 ، هذه السياسة المنتهجة يتوقع منها تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي يقدر بـ 04 بالمائة في سنة 2021، وبغية تحقيق الأهداف المنشودة من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي وذلك بالإعتماد على قطاعات وأنشطة اقتصادية رئيسية كقاطرة للنمو الاقتصادي تتمثل في:

3_4_4_1. قطاع المالية :

تضمن جملة من الإصلاحات حسب البرنامج الإنعاش تمثلت فيما يلي [1]:

— تسريع عملية الإصلاح القطاع فيما يتعلق بالنظام المصرفي.

— منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها.

— مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة.

— الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا من النقل البحري للسلع قصد تخفيض من فاتورة الواردات.

— كل هذه الإجراءات تمكن الجزائر قبل نهاية السنة الجارية 2020 من اقتصاد حوالي 20 مليار دولار.

— استعداد وزارة المالية لضخ فورا ما يعادل ألف مليار دينار جزائري لتطوير الاستثمار وبعث الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفرها من النفقات الخاصة بالخدمات والدراسات الأخرى.

— تعزيز الإجراءات المتخذة قصد وضع حد لتضخيم الفواتير واسترجاع الأموال الموجودة في السوق غير الرسمية.

– منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثري على الترتيب وتوفري هذه المستحقات.

– إستعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق غير الشرعية وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية.

[1] – بن عدة أحمد، لكحل محمد، (2022): مخطط الإنعاش الإقتصادي و الإجتماعي في ظل نموذج النمو الإقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020–2030، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة غيلزان، ص 414.

3_4_4_2. قطاع الفلاحة :

سطر له هو الأخر برنامج ذو أولوية يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة الإستراتيجية، ويكون التأثير مباشرا محدد بين 2020 2022 و 2024 يتضمن ما يلى [1]:

- تنمية الزراعة الصحراوية والمناطق الجبلية ؛
- تطوير الأنواع الزراعية شديدة التحمل؛
- كهربة الزراعة والأستخدام الرشيد للأراضي الزراعية ؛
- توسعة المساحات المروية وتعزيز القاعدة اللوجستية ؛
- تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمة ؛
- تعزيز أنظمة الصحة النباتية والتقنية النباتية وتعزيز النظم البيطرية ؛
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر.

3_4_4_3. قطاع الطاقة :

يتضمن مايلي [2]:

- بعث نشاطات استكشاف الاحتياطات غير المستغلة عن طريق دراسات دقيقة وموثقة ؛
- تثمين الحقول سواء عبر التراب الوطني أو في عرض البحر، حيث المكامن مؤكدة كما أثبتته أشغال التنقيب المنجزة ؛
- استرجاع الاحتياطات الموجودة بغية التوصل على المدى القصير إلى رفع نسبة إسترجاعها إلى 40 بالمائة ؛
- وقف كل عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة قبل الثلاثي الأول من سنة 2021؛
- مواصلة عمليات الربط المحلي بالطاقة للمستثمرات الفلاحية بغية رفع الإنتاج وخلق مناصب الشغل ؛

1. مباشرة عملية معاينة معمقة على مستوى شركة سوناطراك قصد تقييم ممتلكاتها، خفض عدد تمثيلياتها بالخارج، خفض مناصب المسؤولية التي لا ترتبط بأداء الشركة.

3_4_4_4. قطاع الصناعة :

كلفت وزارة الصناعة بإعداد دفاتر الشروط جديدة بخصوص النشاطات التالية[3] :

- إنتاج قطع الغيار، قطاع صناعات السيارات، على أن يبدأ النشاط بمعدل إدماج لا يقل عن 30 بالمائة؛

---

[1] – بن عدة أحمد، لكحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 415.

[2] – عطية خمخام، محمد علي الجودي، (2021): خطة الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في ظل النموذج الإقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة الإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجلفة، ص 366.

[3] – عطية خمخام، محمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 366.

— اتخاذ الإجراءات الجبائية والجمركية من أجل تشجيع استيراد السيارات الكهربائية .

— الصناعات الكهرومنزلية: تحرير مؤسسات الصناعات الكهرومنزلية التي تمثل نسبة إدماج تصل 70 بالمائة ؛

— إستيراد السيارات الجديدة: ينبغي أن تتم هذه العملية جوبا مع إقامة شبكة للخدمة ما بعد البيع عبر كافة التراب الوطني، ويتولى تسييرها مهنيون من القطاع، إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD؛

— إستيراد المصانع المستعملة: تكليف وزارة الخارجية للعمل بالتنسيق مع وزارة الصناعة على القيام بعمليات إستكشاف لدى الشركاء الأوربيين لإقتناء وحدات إنتاج مستعملة تستجيب لشروط التشغيل بمدخلات محلية، على ألا يفوق سنها خمس سنوات وأن تدخل مباشرة في التشغيل؛

–منح الأولوية إلى قطاعات الصناعات التحويلية والمؤسسات الناشئة، الموافقة على عرض حكومة إيطاليا والدخول معها في مفوضات لتوقيع إتفاقية والمتضمن مشاركة خبرتها مع الجزائر في مجال تطوير المؤسسات الناشئة والتي رصدت لها مبلغا هاما(إيطاليا)؛

–إحداث شباك موحد في أقرب الآجال تمنح له كل السلطة ليطلق الاستثمارات ويوجهها بدلا عن الهياكل القديمة.

3_4_4_5. قطاع الصناعة الصيدلانية:

حيث تم وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية والعمل على تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40 وحدة كما تم توقع اقتصاديا استيراد قرابة مليار دولار من المنتجات الصيدلانية في 2021، كما تم فسح المجال التطوير الصناعة الصيدلانية الموجهة التلبية الاحتياجات الوطنية بمستوى 70% [1].

المبحث الثالث: الصعوبات التي تعيق القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي أحد التحديات الكبرى في الجزائر، ويُعد القطاع الزراعي محورًا أساسيًا لتحقيقه، غير أن هذا القطاع يواجه عدة صعوبات تحد من فعاليته، ما يفرض البحث في سبل دعمه وتطويره لضمان استدامة الأمن الغذائي.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل و التي يمكن أن توجزها في ما يلي[2]:

[1] – بن عدة أحمد، لكحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 415.

[2] - بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 63.

1_1_ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

ينحصر هذه النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة و المساحات المزروعة والمياه المتاحة والتي نتيجة لبعض ممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كمها و نوعيا هذين الموردين و هو ما إنعكس سليا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة و رفع قدرتها الإنتاجية و التي يمكن حصرها في العناصر الموالية: :

1_1_1. قدرتها الإنتاجية و التي يمكن حصرها في العناصر الموالية:

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية ، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها و إستدامة غطائها ، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي ، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك، فيدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.

1_1_2. مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما و كيفا، و تفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير إقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج و الإنتاجية.

1_1_3. مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الحيازة:

إن توزيع الأراضي الزراعية و المستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة و المتنوعة المخصصة للإستهلاك العائلي بدرجة أولى ، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة خصر الحيازات و تحديدها ، فقاء حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين و القرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان ، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد ما ، ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الإستثمار الفلاحي و تشجيع حامل المشاريع و ذلك من خلال وضع تحت تصرفهم (العقار الفلاحي) لإنجاز مشاريعهم من خلال[1]:

— تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان؛

— التكفل بالدراسات على مستوى محيطات إستصلاح الأراضي.؛

— تنفيذ الإجراءات الهيكلية ، لا سيما في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛

— تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

[1] – عز الدين سمير، (2012): إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تحصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص60.

تكمن إرادة السلطات العمومية، أمام هذا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص وكذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي[1].

وعليه فقد تم إعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات و التنظيمات العقارية .

1_2. مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد المائية :

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة وكذلك من حيث مدة المطول و عدم إنتظام توزيعها من منطقة إلى آخرى.

1_3. مشاكل و معوقات تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج و الإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى إعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة و تقليدية كالعمل البدوي الإنساني أو الحيواني، ورغم توسع إستفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالحرارات و الحاصدات و الآلات المختلفة و إستخدام الأسمدة ، إلا أن ذلك ليس بالكافي ، و يجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة و باقي مدخلات الإنتاج الحديثة .

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه المراكز البحوث الزراعية، ورغم بدل الدولة مجهودات في سبيل تأسيس معاها للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي و وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها و تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء إلا أننا لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

1_4_ مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية مادية وتنظيمية:

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدراتم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال و نوجزها في ما يلي:

1_4_1. مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية و المؤسسية:

وتعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة و متطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية ، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى البطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا دون أن نسى نوعية اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية

[1] - بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، ص 64.

إستخدامها و ذلك بسبب عدم حصولها على فرض التعليم التدريب الفني والزراعي وانتشار الأمية و إتباع الطرق التقليدية الذي بإثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.

1_5_ مشاكل و معوقات التنظيمية و المادية:

والتي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير التسويق و غيرها و نذكر منها[1]:

1_5_1. مشاكل التسويق:

هو عبارة عن إنتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك و تبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب ، فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

1_5_2. مشاكل متعلقة بالصادرات :

تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة إعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصادرة من سنة إلى أخرى.

1_5_3. مشاكل التسيير الإداري للزراعة:

يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية و فنية معتبرة ، و لكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة و التنمية المختلفة.

1_6. مشاكل العقار الفلاحي:

تُعد مشكلة العقار الفلاحي من أبرز العوائق التي تعرقل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر، إذ يعاني من غموض قانوني نتيجة تعدد أنظمة الملكية، مثل أراضي الدولة، وأراضي الثورة الزراعية، والملكية الخاصة، كما أن غياب التوثيق الرسمي وعدم تسوية الوضعية القانونية لعدد كبير من الأراضي الفلاحية، يجعل من الصعب على الفلاحين الحصول على قروض أو الاستثمار فيها بشكل فعّال، هذا بالإضافة إلى النزاعات العقارية، وتفتت الملكية بسبب الإرث، مما يُؤدي إلى ضعف الإستغلال وتراجع الإنتاجية.

[1] - فوزية غربي، (2008): الزراعة بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 287.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

من أبرز الوسائل التي ينبغي على الجزائر تفعيلها لتحقيق الأمن الغذائي [1] :

2_1_1. تشجيع الإستثمارات في القطاع الزراعي:

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى إستثمارات رأسمالية و معرفية كثيفة، غير أن المالحظ حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الإستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى و عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال لذا لا بد من سياسة لتشجيع الإستثمارات في مجال القطاع الزراعي لا سيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفوائد و هذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض مع وضع معايير موضوعية لذلك.

2_1_2_ تنمية الإنتاج الغذائي:

عن طريق إعتماد الإصالح الزراعي والذي يعني "الإجراءات الكفيلة "بزيادة الإنتاج الزراعي وتحسيين ظروفه "إجراء للحصول على مساواة أفضل في توزيع الدخول وكفاءة أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها "وترتكز 17 هذه السياسة على:

2_1_2_1. التوسع الأفقي:

والذي نقصد به إستصالح الأراضي والإهتمام بالدراسات الكفيلة بالحد من التصحر وتدهور الأراضي وحمايتها من النسيج العمراني من خلال إعتماد أسلوب المغارسة .

2_1_2_2. تبني المغارسة كأسلوب لزيادة الأراضي الزراعية:

يعني أن الدولة تمنح أراضي الأراضي البور والقابلة لإستصالح لمن يستصلحها بغرس الأشجار جزءا من الأرض بأشجارها المثمرة فيها، وعندما تصل تلك الأشجار إلى مرحلة الإنتاج تمنحه على سبيل التمليك كمافأة له أما الجزء الذي تتحصل عليه الدولة من الأراضي من هذه العملية، فيمكن أن تمنحه لنفس العامل أو غيره ليعمل فيه بطريقة الإمتياز، وبشروط جديدة كالتمليك مثال بعد مدة معينة. وأيضا عن طريق التوسع الرأسي عن طريق إستعمال التكنولوجيا الزراعية الرامية الى زيادة الإنتاجية الزراعية وخاصة أن سياسة التوسع الرأسي ستقلل من أثر الظروف المناخية القاسية التي تعيق الزراعة.

2_1_3. تنمية البنية الأساسية التسويقية:

إن تسويق المنتوجات الزراعية المحلية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي و تشجيع الفالحين و حثهم على تحسين إنتاجهم و ذلك يتطلب وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية، والتي تتمثل في خدمات الفرز والتبريد و الترويج والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الحلقات التسويقية باعتبارها من أكثر عوامل إصالح النظام التسويقي أهمية، مما يساعد ربط المنتج مباشرة بالمستهلك. وتعاني النظم

[1] – هميسي أمينة، خنفر مانع، (2023): واقع الإنتاج الزراعي و الحيواني و تأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، ص 274.

التسو يقية من عدة محددات إذ لا تزال البنى التحتية تعاني من ضعف في مكوناتها وتنظيماتها وانتشارها وكفاءتها خاصة أسواق التجميع في الريف والأسواق المركزية والبنى التحتية لتداول الإنتاج فيما بعد الحصاد مثل:التخزين والتدريج والفرز والتعبئة والتبريد الأولي والنقل. و العناية بمواصفات ومعايير الجودة للدخول إلى الأسواق الخارجية و تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية و إنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتج الزراعي ودعم الصادرات.

2_1_4. ترشيد الإستهالك الغذائي:

وذلك عن طريق تعديل أنماط استهالك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية و تكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية لألفراد وتوعيتهم بسالمة الغذاء.

2_1_5. وضع سياسة البحث و الإرشاد :

إن الزراعة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هي تقليدية، و عليه يتوجب وضع سياسة لتطوير البحث العلمي الزراعي و توظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين و توعية الفلاح عن طريق إعداد و تطبيق سياسة البحث و الإرشاد بهدف تدريب الفالحين و إقناعهم بتبني النتائج و التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة و تحسين نوعية الإنتاج .

2_1_6. تطوير صناعة تحويل للمنتوجات الزراعية:

بتشجيع الإستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الزراعية وتحسين الطاقة الإتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم حيث تمتلك الجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة، لابد من دعمها للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات و مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بتوحيد المواصفاة القياسية للسلع و المنتجات الزراعية و عصرنة وحدات التحويل.

2_2. الحلول والمقترحات الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

قبل الخوض في تحليل هذا الجزء، يمكن عرض المقومات الإستراتيجية التي تتوفر عليها الجزائر والتي لو تم إستغلالها بشكل أمثل لأمكن الوصول إلى ترسيخ الأمن الغذائي لأجيال عديدة، ولعا أهم هذه المقومات ما يلي[1]:

— إمتدادات شاسعة للمساحات الزراعية في حين لا يتم إلا إستغلال جزء فقط منها.

— إمتداد الجزائر في أحزمة بيئية مختلفة لأكثر من ألفين كلم، مما يمكن من إنتاج محاصيل متنوعة.

— توفر إمكانيات كبيرة التكثيف الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في إستخدام الأسمدة والآلات والتقانة العالية والحد من نظام تبوير (الأرض البور) الأراضي الزراعية.

[1] – عبد الله عاشور، (2024): الأمن الغذائي في الجزائر و تحديات تحقيقه، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ص 342.

— وجود فوائض مالية كافية للاستثمار الزراعي وهي التي يمكن جبايتها من إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

– توفر الكوادر الزراعية الفنية المؤهلة.

إن ربح معركة الأمن الغذائي ليس بالأمر السهل بالنسبة للعديد من الدول، ومن بينها الجزائر التي بات هذا الموضوع بشكل مصدر قلق كبير، في ظل فشل مختلف بدائل السياسات المنتهجة لتحسين الأمن الغذائي وتحقيقه، وكذا إرتفاع عدد السكان من سنة لأخرى وتزايد الطلب على الغذاء محليا ودوليا، ناهيك عن تراجع مردودية ونسب الإنتاج الزراعي .

في هذا السياق، ومن أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني خبارات وبدائل أخرى يمكن سردها في النقاط الآتية[1]:

— تبني وتنفيذ سياسات زراعية وطنية بديلة عن السياسات المتبعة سابقا، والتي يمكن من خلالها القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتساهم في تحسين المستولى المعيشي للسكان ؛

— تقديم الدعم المادي والمعنوي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي لما لها من أثر إيجابي في القضاء على الفقر والجوع ؛

— تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية وشبكة المواصلات ووحدات التخزين والأسواق، وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية، وتوفير أكبر قدر من الجهد والوقت والمال ؛

— زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي للمساهمة في امتصاص البطالة خاصة في المناطق النائية والريفية التي تفتقد وجود مشاريع إستثمارية، وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الإستثمارية الفلاحية

— تشجيع الإستثمار الفلاحي وتعزيز الشراكة بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ليكون القطاع الفلاحي ذا قيمة إستراتيجية في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال تيسير وتبسيط شروط وإجراءات الاستثمار في القطاع الفلاحي ؛

— إدراج البعد البيتي في مختلف عمليات الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر وترشيد استغلالها لضمان استدامتها والحفاظ عليها.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للقطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر

سارعت الجزائر في خضم الأزمة الغذائية التي يشهدها العالم، لاسيما وإرتفاع أسعار الحبوب في السوق الدولية، نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وإنعكاساتها على إقتصاد دول العالم لإتخاذ إجراءات

[1] – حفياني شوقي، كبيش عبد الكريم، (2021): الأمن الغذائي العالمي بعد جائحة كوفيد 19، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، جامعة قسنطينة 03، قسنطينة، ص212.

وإتباع آليات حرصا منها على تحقيق أمنها الغذائي في شعبة الحبوب كأول خطوة، وتم تسطير خارطة عمل إستراتيجية، مبنية على تطوير الزراعة خاصة الصحراوية وإعتماد سياسات أكثر نجاعة لتطوير الزراعات الإستراتيجية، للرفع من مردودية إنتاج الحبوب خاصة القمح الصلب، وتكثيف الشراكة الخارجية لبلوغ متوسط إنتاج وطني يتراوح ما بين 45 إلى 50 قنطارا للهكتار، مع التركيز على إستغلال الإمكانات التكنولوجية الحديثة في إنتاج الحبوب، إضافة إلى تكثيف مختلف أنواع الدعم للقطاع الفلاحي، وتمكين الفلاحين من الحصول على المدخلات والعتاد الفلاحي ضمانا لزيادة الإنتاج، فضلا عن التحكم في التكاليف وأخيرًا توسيع طاقة التخزين الإستراتيجي للحبوب على المستوى الوطني، إذ تعد الحبوب أحد ركائز التنهية الإقتصادية الشاملة للبلاد في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أفق 2030[1].

كما تواصل الجزائر، جهودها في تحقيق الأمن الغذائي عبر دعوة المؤسسات الناشئة للاستثمار في مجال الفلاحة والموارد المائية، وتأدية دور فعال في الأمن الغذائي للبلاد عن طريق الإبتكار في عصرية طرائق الإستثمار الفلاحي، وإبتكار تجهيزات خاصة بالري والموارد المائية بهدف التقليل من فاتورة الواردات في هذه المجالات، وكذا تعزيز قدرات الإنتاج الفلاحي وتحسينه وهذا من خلال الزراعات الذكية حيث أنها تعتمد على التكنولوجيا لتخطيط وإدارة المحاصيل بشكل أفضل من خلال صور أقمار إصطناعية لتحديد خصائص التربة ومراقبة تطور النبات وتقدير الغلات بالإضافة إلى تحليل البيانات حول أنماط الطقس لإدارة المحاصيل وإستخدام طائرات بدون طيار وحصّادات عالية التقنية بهدف تطوير ممارسات أكثر كفاءة لتوفير الوقت والطاقة مع زيادة الإنتاج [2].

[1] – جداه عبد الكريم، بلحواس سليمة، (2024): دراسة تحليلية لدورسياسة الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران، ص 383.

[2] – نوارة سارة، هدى جبلي، (2023): الزراعة الذكية رهان المستقبل نحو تطوير الزراعة و تعزيز الأمن الغذائي تحديات وأفاق، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ص31.

خلاصة الفصل

رغم كل الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر إلا أن هذا الأخير مازال يتبعة النمط التقليدي في إستخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتوزيع والتسويق، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا بحيث أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة وتحقيق الأمن الغذائي للسكان وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الإستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الإستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية.

ولعل أبرز المعوقات والمشاكل التي تعيق أداء القطاع الزراعي الجزائري ويوجه مسارات الأمن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الإستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالإحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم الإستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي الزراعي.

خـــاتـمـة

خاتمة:

يُعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الإستراتيجية والمحورية في دعم مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية، نظراً لدوره الأساسي كمصدر رئيسي للغذاء، فضلاً عن قدرته على إستيعاب اليد العاملة والمساهمة في الحد من البطالة، بما يعزز مستوى الرفاه الإقتصادي للمجتمع.

وعلى الرغم من توفر الجزائر على إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية هامة تمكّنها من تحقيق مستويات معتبرة من الاكتفاء الذاتي الغذائي وتعزيز أمنها الغذائي، إلا أن أداء هذا القطاع شهد تراجعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. وقد كشفت الإحصائيات عن تقلبات في الإنتاج الزراعي، وعدم قدرته على تلبية الطلب الوطني، مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية، لا سيما في ظل تراجع إيرادات النفط، وهو ما يعكس مظاهر الاختلال التي يعاني منها القطاع.

ومع تسجيل بعض الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الزراعي من خلال إدخال تغييرات تهدف إلى تقليص التبعية الغذائية وتحقيق التوازن في ميزان الصادرات، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، من بينها ضعف إستغلال الموارد الإنتاجية، نقص التأطير الفني، سوء التسيير، والتأثيرات المناخية السلبية.

ورغم تبني الدولة لبرامج إصلاحية شاملة، من بينها سياسة التجديد الزراعي والريفي، تعزيز الصحة النباتية، دعم مدخلات الإنتاج، وإعادة تنظيم الملكية الزراعية، إلا أن الرهان الحقيقي يظل في تحقيق الإكتفاء الذاتي المستدام، المبني على تنمية الإنتاج الوطني، بعيدًا عن الإرتهان للعرض المتاح في السوق الوطنية.

أولا: نتائج الدراسة:

من خلال تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، يمكن تلخيصها كما يلي:

— تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية واعدة تؤهلها لتعزيز أمنها الغذائي، كتوفرها على مساحات زراعية شاسعة إلى جانب تنوع المناخ و المواد الطبيعية؛

— تولي الحكومة إهتماما بارزا لدعم القطاع الزراعي وتشجيع الإستثمار فيه؛

— ضعف البنية التحتية الزراعية وضعف إستخدام التقنيات الحديثة في مجال الري، التخزين والتوسيع؛

— تغلب فاتورة الواردات على الصادرات، مايعكس الإعتماد المفرط على الإستراد بدل تطوير الإنتاج المحلي؛

— يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من جملة من التحديات كضعف الإستثمارات، قلة الموارد المائية وتدهور الأرضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني والتغيرات المناخية، وهو ما يقف حاجزا أمام مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي؛

— وجود إمكانيات كبيرة غير مستغلة تشمل الأراضي الزراعية الشاسعة في الجنوب؛

— لم تحقق السياسات الزراعية الأهداف المسطرة بسبب ضعف التنسيق بين الجهات الفعالة إلى جانب العراقيل البيوقراطية و الإدارية.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي كان مفادها أن القطاع الزراعي يعد عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي وضمان إستمراريته، من خلال الدراسة نقرّ بقبول هذه الفرضية وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في توفير الغذاء، فهو الممول الأول للأمن الغذائي.

الفرضية الثانية: تعتمد الجزائر على دعم الانتاج المحلي كاستصلاح الأراضي، ترشيد المياه وتشجيع الاستثمار لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال ما تم دراسته، نقر بقبول الفرضية فقد اعتمدت الجزائر ولا تزال جملة من السياسات والاستراتيجيات الداعمة للقطاع الزراعي.

الفرضية الثالثة: تتوفر الجزائر على امكانيات زراعية وطاقات كبيرة غير مستغلة من الموارد الزراعية والموارد البشرية التي تسمح لها بتحقيق الأمن الغذائي، أصحت الدراسة صحتها، فقد تمتلك الجزائر مساحات زراعية واسعة، ومناخا متنوعا اضافة إلى موارد بشرية قادرة على تنمية هذا القطاع

الفرضية الرابعة: يواجه القطاع الزراعي في الجزائر جملة من التحديات أهمها ندرة المياه، هذه التحديات موثقة ومعروفة في الواقع الجزائري، ندرة المياه وتغير المناخ يؤثران على الانتاج، كما أن محدودية استخدام التقنيات الحديثة تؤدي إلى ضعف الانتاجية مقارنة بالقدرات المتوفرة.

ثالثا: اقتراحات الدراسة:

إستنادًا إلى النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها الإسهام في معالجة الإختلالات الحالية وتعزيز الأمن الغذائي، نذكر من بينها:

—إعادة الإعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسات الإقتصادية الوطنية، مع منحه أولوية حقيقية في مخططات التنمية، والتركيز على تحسين وتكثيف الإنتاج الغذائي، خاصة في ما يتعلق بمحاصيل الحبوب، البقول الجافة، والحليب؛

—توسيع المساحات الزراعية المخصصة للحبوب والبقول سنويًا، مع إتخاذ إجراءات فنية مدروسة لتحسين الإنتاج، من خلال تحليل التربة، تحضير الأرض بطرق فعالة، وتطوير أصناف زراعية عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض؛

—تبني سياسة سكانية رشيدة تهدف إلى تحويل النمو الديمغرافي إلى فرصة تنموية، وذلك من خلال تحسين تأهيل السكان وإستثمار طاقاتهم لدفع عجلة التنمية الزراعية والاقتصادية؛

—إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الزراعي على أسس علمية تعتمد على الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد المتاحة، وتوجيهها بكفاءة نحو تحقيق أهداف الإنتاج والأمن الغذائي؛

—تشجيع تربية الحيوانات، لاسيما الماعز، نظرًا لقلة تكلفته وتلاؤمه مع الظروف البيئية المحلية، إضافة إلى فوائده الصحية والغذائية؛

—الحفاظ على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني، والعمل على تعزيز نصيب الحبوب في الدورة الزراعية، مع ضرورة إنشاء مخزون إستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية، وخاصة القمح؛

— ترقية الزراعة الصحراوية من خلال دعمها ماديًا وتقنيًا، بالنظر إلى إمكاناتها المستقبلية في تعزيز الإنتاج الزراعي الوطني؛

—تعزيز الإستفادة من البحث العلمي والإستشراف الزراعي، وربط مخرجات البحوث بحاجات الفلاحين والمنتجين ميدانيًا؛

—إعتماد سياسات بيئية مستدامة من خلال الترويج لإستخدام الأسمدة العضوية وتقليص الإعتماد على المواد الكيميائية، مع تقديم إعفاءات ضريبية ودعم في مرحلة الإستثمار الأولى؛

—توسيع شبكة البنوك الزراعية، وتسهيل الحصول على التمويلات الزراعية بدون فوائد، بما يشجع الإستثمار في هذا القطاع الحيوي.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد رمضان نعم الله، إيمان محمد محب زكي، مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.
2. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2010.
3. جواد سعد العارف، التتخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2010.
4. رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
5. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
6. عاكف الزغبي، مبادئ التسويق السياحي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الاردن، 2006.
7. عبد الرحمان ديدوح، الأمن المائي: الإستراتيجية المائية في الجزائر، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2017.
8. عبد الوهاب مطر الداهري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1929.
9. عنبر إبراهيم شلال، التسويق الزراعي، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
10. فوزية غربي، الزراعة العربية تحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
11. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحداتيات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
12. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، الطبعة 230، المجلس الوطبي والفنون والاداب، الكويت، 1998.
13. محمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.
14. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرون، 2000.

15. هدى عساف، محمد سعيد المصري، مصادر تلوث المياه الجوفية، هيئة الطاقة الذرية، سوريا، 2007.

رسائل وأطروحات جامعية:

1. بلورغي نادية، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزئر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوا ره ، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023.
2. بن الحبيب طه، أثر الساسات الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2012.
3. بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق ألأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات العمل، 2022.
4. بن يمينة إيمان، زدوري عيد المجيد، سياسات التنمية الزراعية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
5. بورنان أميرة كوثر، مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في BADR خلال الفترة (2014 2015): مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
6. بوطكوط نهى، دور الإستشراف في عملية إتخاد القرار في القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية فرع التحليل و الإستشراف الإقتصادي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2017.
7. بوعرعارة نسمة، قريشي حنان، دور الصناعات الغذائية في تحقي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة حالة ملبنة سيدي خالد و مطاحن مهدية – تيارت- ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016.

8. بوعلام زهيرة، الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية (1990-2025)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020.
9. بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجتير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.
10. حسني علي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة لمدرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة و الادارة المحلية، جامعة بسكرة، 2016.
11. حمداوي وسيلة، تمويل الإستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2016.
12. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي والآمن الغذائي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
13. خالدي مسعودة، كشيني إكرام، أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945، 2014.
14. ريم غريب، دور السياسات المائية في ترشيد إستغلال الموارد المائية في الجزائر 2000-2021 دراسة حالة مديرية الموارد المائية لوالية الطارف، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022.
15. زهير عمراوي، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
16. سفيان عمراوي، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتنمية التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015.

17. شابي بثنية، رويمل مريم، أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في ترقية القطاع الفلاحي (دراسة حالة الجزائر والسودان(، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2023.

18. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية (2000-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

19. صعانية نورهان، غراري فاطمو الزهراء، التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط و التأثيرات (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023.

20. عز الدين سمير، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تحصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012.

21. عمراوي زهير، تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2008)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

22. عيسى بن ناصر، مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

23. فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للموارد الغذائية الأساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 2012.

24. فرح بن سالم، (2021): واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص 230.

25. فريد عبة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتواه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

26. فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
27. كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013.
28. كنية عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2021.
29. لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006.
30. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
31. محمد غردي، القطاع الرزاعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012.
32. محمودي بهيجة، أثر الإصلاحات الإقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتواه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي و إستشراف، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2023.
33. ناصر بوجلال، تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014.
34. هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974–2012، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016.

35. وردة مرسى، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح و الحليب نموذجيا) خلال الفترة 2000-2016 دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2020.
36. يوب زكريا، ملال كريمة، السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 1999-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و التنمية ، جامعة مولاي الطاهر، السعيدة، 2016.

ملتقيات ومؤتمرات:

1. البقور حمزة، عمار جعيجع، قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة فرع عين الملح)، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزا ئر، الواقع والآفاق"، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021.
2. بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017.
3. صخري عبد الوهاب، معاش حسينة، التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزا ئر، الواقع والآفاق" ،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021.
4. ليندا رزقي، ترشيد إستغلال العقار الفلاحي و دوره في سد الفجوة الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

مجلات:

1. —آمال حفناوي، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2023.
2. إبراهيم عبد الحفيظ، وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، جامعى الأغواط، 2023.
3. أيمن أحمد عبد العقار، أثر التغيرات المناخية على الإقتصاد العالمي دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 47، العدد 47، 2024.
4. بركان زهية، كتمير حورية، بركان أمينة، الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد41، العدد14، جامعة البليدة2، 2019.
5. بن شاعة محمد، عشيط علاء الدين، أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر (1980–2015)، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 09، المدية، 2018.
6. بن عدة أحمد، لكحل محمد، (2022): مخطط الإنعاش الإقتصادي و الإجتماعي في ظل نموذج النمو الإقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020–2030، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة غيلزان، 2022.
7. بن عمر خالد، ورزامة جيلالي، واقع القطاع الفالحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000–2014، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 04، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018.
8. جداه عبد الكريم، بلحواس سليمة، دراسة تحليلية لدورسياسة الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائز، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2024.
9. جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000–2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.

10. الحبيتري نبيلة، أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2017.
11. حريتي عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 57، العدد 05، جامعة الجزائر، 2020.
12. حفياني شوقي، كيبش عبد الكريم، الأمن الغذائي العالمي بعد جائحة كوفيد 19، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، جامعة قسنطينة 03، قسنطينة، 2021.
13. رزيقة يطو، الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020- 2023 : واقع وتحديات، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2024.
14. ريم بوش، مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والإتصالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2019.
15. سعاد أحمد، طالبي أحمد، دور التنمية الزراعية في التنمية الإقتصادية المحلية، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة البليدة، 2024.
16. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالحة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.
17. طالبي وداد، دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، مجلد 06، عدد 04، 2020.
18. عبد الحق زغدار، نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
19. عبد الله عاشور، الأمن الغذائي في الجزائر و تحديات تحقيقه، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2024.
20. عطية خمخام، محمد علي الجودي، خطة الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في ظل النموذج الإقتصادي) رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة الإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجلفة، 2021.

21. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر –دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع.
22. فلفول عبد القادر، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر بتطبيق المؤشرات الدولية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2010–2023، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2024.
23. لخضر بن فليس، محمد التهامي طواهر، تحليل موشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي في الدول المغاربية خلال فترة (1990–2018)، المجلة الجزائرية للأمن الإنسانس، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2021.
24. مخام عطية، بن دنيدينة سعيد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020–2024)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.
25. نوارة سارة، هدى جبلي، الزراعة الذكية رهان المستقبل نحو تطوير الزراعة و تعزيز الأمن الغذائي تحديات وأفاق، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلذ 02، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2023.
26. هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي و الحيواني و تأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، 2023.
27. يوسف بن يزة، محددات و مهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38، جامعة باتنة، 2008.

المناشير الوزارية:

1. المادة 02 من القانون رقم 16/08، المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص05.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 01– 101 المتعلق بتأسيس المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه المؤرخ في 2001/04/21 المادة 09.

التقارير:

1. بنك الجزائر، (2023): التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2024
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2021
4. تقارير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2021 ، 2022 ، 2023 ، 2024
5. سعيدة بوسعدة، حكيمة مختار رحماني، (2016): دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29 الجزء الثاني، جامعة الجزائر 3، ص 77.
6. الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43
7. الكتاب السنوي للإحصائيات الزاعية العربية، المجلد 42، المجلد 43
8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: التمويل من أجل القضاء على الجوع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، روما 2024.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022،
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022،

المواقع

1. وزارة الموارد المائية في الجزائر https://water.fanack.com
2. www.aljazeera.net

المراجع بالغة الفرنسية

1. FAO (2023), Near East and North Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition, Statistics and trends,